جماعة نشر الثقافة

مشكلة صاحبة الجلالة

الياس ابراهيم بدوي

مطبعة البصير

الاهداء

الى القارىء الطيب ، قارىء الصحف ...

الى القارىء الذى يريد أن يقرأ فى جريدته ، اكثر مما تحتويه صفحات جريدته ، ويعلم من أمر صحيفته ما لا تبوح به سطورها المطبوعة ...

الى الفرد الذى تخاطبه الصحف ، وتخطب باسمه ، وتعيش به ومن أجله ...

الى الفرد الذى هو الركن الاساسى فى بناء الحكم الديمقراطى الحر ...

أقدم هذه الصفحات القليلة هدية ، لعل فى الهدية بعض الهداية ...

ا . ب .

تلك الحرية ...

صاحبة الجلالة الصحافة « مملكة جميع أبناء الفخر » !

ليس في حديثها اليوم كثير من الفخر ، وليس فيه كثير من الخلابة أو الاشراق . فان جلالتها متوعكة المزاج ، تشكو أزمات نفسية ومشكلات خارجية تمس سلطانها في الصميم ، كما تمس مبادىء الحياة القويمة في المجتمعات الحرة .

وحديث الصحافة حديث الحرية . فاذا كانت للحرية اليوم مشكلة متعددة الوجوه ، فان الصحافة وجه رئيسي من وجوهها .

وحديث المشكلات حديث غير طلي . فهو لا يحتمل غير الجد الصارم الذي لا يدع مجالاً للترويق أو التنميق. ولعل في الموضوع ما يبرر تحميل القارىء ما قد يبدو عبئاً فكرياً ثقيلاً ، في وقت ينشد الناس فيه المتعة من أي سبيل. فالمشكلة هنا مشكلة الصحافة وحرية الرأي ، وهي تعني كل عضو من أعضاء مجتمع يجري على الأساليب الديمقراطية الحرة ، وتقتضيه المشاركة في كل مناقشة تدور حولها أو الاحاطة الدقيقة ، على الأقل ، بما يعرض في خلال مثل هذه المناقشة من آراء وتوجيهات .

وقد يعد ما بين دفتي هذا الكتاب الصغير مناقشة عامة في موضوع الصحافة والحرية، ولكنها مناقشة لا تكتمل الا باشتراك كل قارىء فيها بفكره وقلبه .

ولكن لا بد لفهم المناقشة من تحديد عناصر الموضوع . فما الحرية هذه التي يتحدث عنها الناس كثيراً ، وتشن من أجلها الحروب ، وتضحى في سبيل صيانتها ألوف من الارواح وألوف ؟ يقول الفيكونت صمويل[1] ان الحرية ليست ، كما يظن الناس عادة ، مجرد فكرة بسيطة ذات وجه واحد . بل هي جماع عناصر أربعة : العنصر الوطني ، والعنصر السياسي ، والعنصر الشخصي ، والعنصر الاقتصادي . « فالرجل الذي ينعم بحرية كاملة هو الرجل الذي يعيش في بلاد مستقلة ، في دولة ديمقراطية ، وفي مجتمع يتساوى أفراده جميعاً أمام القانون وتقل فيه القيود الى الحد الأدنى ، وفي ظل نظام اقتصادي يفسح أمامه المجال لكسب عيشه وتأمين راحته ، ويهيء له الفرصة للرقي بجدارته » .

ومن الواضح ان أي شكل من أشكال الحرية الأربعة لا يمكن ان يكون الحرية كلها . واذا طمس وجه واحد من وجوه الحرية ، فسدت الحرية جميعاً . ويلاحظ الفيكونت صمويل ان أنواع الحرية الأربعة لا تجري مقتضياتها في سياق واحد . « ولعلنا نعثر على مفتاح كثير من أحداث التاريخ ، ونكشف الستار عن أسباب كثير من مشكلات الوقت الحاضر ، اذا أدركنا ان كثيراً من النزاعات والاختلافات لا تقوم بين

---

(١) رئيس المعهد البريطاني للفلسفة . وهو من كبار المفكرين . تولى في بلاده انجلترا وزارات مختلفة بين سنتي ١٩١٠ و ١٩٣٢ . وله عدة مؤلفات منها « الحرية المنظمة » و « الحرب والحرية » و « الفلسفة والرجل العادي » و « الايمان والعمل » .

« السلطة » و « الحرية »، بل بين قوى تقاتل في سبيل شكل معين من الحرية ، وقوى تقاتل في سبيل شكل آخر من أشكالها » .

ولا ندخل في بحث فلسفي حول الحرية . ولكن لا بد من الاشارة الى ان عناصر الحرية الأربعة متساوية الأهمية . فان الحرية الشخصية لا تقل أهمية عن الحرية الوطنية ، والحرية الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرية الشخصية ، أو الحرية السياسية . وانما تنشأ ظروف وحالات تغلب حرية على حرية ، فتكون النتيجة دائماً الاضطراب في حياة المجتمع . وقد كان أبرز مظهر لمشكلة الحرية بوجه عام النزاع بين الحرية الوطنية وقوة أجنبية غاصبة ، أو الصراع بين الحرية السياسية والحرية الشخصية ، وبين السلطة الحاكمة . غير ان المشكلة اليوم تبدو في مظهر عام آخر — ولئن يكن السبب قديماً — هو الخلاف حول تأمين الحرية الاقتصادية ، أي ضمان المستوى اللائق من العيش لكل فرد في داخل الامة ، ولكل أمة في المجتمع الأممي .

والآن ، ما مركز الصحافة من الحرية في أشكالها المبينة آنفاً ؟ ان الصحافة التي هي المظهر الأول لحرية الرأي والمعرفة ، قد تبدو ذات أهمية ثانوية من حيث تمثيلها جانباً يسيراً من جوانب الحرية . ولكن الواقع يؤيد ما لها فعلاً من مكانة ، ومن أهمية خطيرة . ذلك بان الرأي المبني على المعرفة الصحيحة يشمل الحرية في جميع اشكالها ، أو كما يقول السر نورمان آنجل ، ان الفكرة ، وليس العمل ، هي التي تحكم العالم . ولذا كانت الصحافة الحرة وسيلة ضرورية لتأمين الحريات جميعاً وتنسيقها ، بحيث ، اذا استكملت الحريات الأربع ، لا تترك واحدة منها تطغى على الاخرى .

والصحافة لا يمكن أن تكون « صاحبة جلالة » الا اذا كانت لها الحرية الكاملة في التعبير عن الآراء العامة والخاصة، ونشر المعلومات المختلفة التي لا بد منها لتكوين الآراء الصحيحة. ولذا قلنا ان حديث الصحافة حديث الحرية. والحديث اليوم صعب دقيق، خصوصاً اذا خرج عن التأريخ والتقرير الى الملاحظة وإبداء الرأي في أحوال قائمة وتطورات تتمخض بها حوادث الساعة. وحوادث الساعة أحداث حرب كبرى، حرب العدوان أو الحرب على العدوان، أو هي، كما يقال، صراع بين قوى الحرية وقوى الطغيان. وليس هنا مجال الافاضة في مثل هذا البحث وإنما يتناول هذا الحديث مسائل جوهرية في الصحافة وحرية الرأي، لا بد من معرفتها على الوجه الصحيح، لتكون في هذه المعرفة قدرة على الحكم الصحيح.

شرط من شروط السلم

ولم يسبق في تاريخ الصحافة الطويل أن برزت مشكلة صاحبة الجلالة في شكل أخطر وأقرب الى اذهان العامة والخاصة، مما حدث في خلال العقد الأخير.

وقد كانت في أحداث هذه الحرب، وفي المؤامرات السافرة التي مهدت السبيل لاشعال نار الحرب، دروس وعظات بليغة، لم يدرك الناس حقيقة مغزاها ومرماها الا بعد أن نزلت النازلة، وشاخت الحرب أو كادت.

لقد تعلم الناس الأحرار، أو يجب ان يكونوا قد تعلموا، بلغة الوقائع المروعة، ان حرية الصحافة وبمعنى أوسع، ان حرية تبادل الآراء

والمعلومات في العالم أجمع — في داخل كل أمة وبين جميع الأمم — هي ركن أساسي من أركان السلم. فبغير هذه الحرية لا يمكن ان يقوم تفاهم صريح او تعاون صادق بين الشعوب ، ولا أمل في قيام سلام على الأرض لا تبنيه الشعوب بأيديها وفقاً لمعارفها ومعتقداتها.

ولم يعد هناك أدنى شك في ان خنق حرية الصحافة في بعض البلدان ذات النظام الدكتاتوري المطلق ، قد حجب حقائق الموقف الدولي عن شعوب تلك البلدان ، وحجب عن بقية الشعوب حقائق ما يجري تحت ظلال الحكم الاستبدادي . وكان ان تحولت الصحافة — بما فيها أبواق الاذاعة اللاسلكية — الى اداة من أخطر أدوات الحرب العصرية ، لأنه لم يسبق ان بلغت الصحافة من النفوذ وسعة الانتشار ما بلغته في هذا العصر الذي يسمى بعصر النور .

ويذكر الناس الآن كيف كانت صحف بعض تلك البلدان الديكتاتورية المعروفة تهب فجأة لشن حملة من السباب والشتائم على أمة قريبة أو بعيدة ، ثم تتحول الى التودد الى شعب من الشعوب أو حكومة من الحكومات ، وكيف كانت تحرك تلك الصحف لتنشد انشودة واحدة تمهد اذهان الغافلين لاثارة مشكلة من المشكلات ، أو الاقدام على عمل من أعمال العدوان .

ويذكرون أيضاً كيف كان المراسلون الاحرار يطردون من عواصم تلك البلدان التي ركبها الحكم المطلق ، بتهمة التجسس أو الاساءة الى سمعة تلك البلدان . ويذكرون كيف كان كثير من الصحف الأجنبية الحرة يمنع دخولها الى تلك البلدان ، بدعوى تحاملها عليها ، وكان السبب في

الحقيقة الخوف من اطلاع تلك الشعوب المعزولة عن العالم ، على بعض الحقائق التي يحرص الدكتاتورون على حبسها عن شعوبهم .

في ضوء هذه الوقائع والنقائص ، أخذ كبار المفكرين في الغرب من كتاب ورجال سياسة ، يعملون على الاستفادة بالدرس المرير . وارتفعت الاصوات في البلدان المجاهدة في سبيل قضيـــة الديمقراطية ، مطالبة في قوة وحزم بأن يكون تأمين حرية تبادل الأنباء والآراء في العالم اجمع ، شرطاً أساسياً من شروط اتفاق دولي للمحافظة على السلم .

وكان في مقدمة الاقتراحات التي أثارت اهتماماً كبيراً في هذا الصدد ، الاقتراح الذي قدمه نائب اميركي الى مجلس الأمة في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٤ وفيه يطالب مجلس الأمة الاميركي — الذي هو من أكبر المعاهد الديمقراطية في العالم — بأن يؤيد ضمان الحرية في تبادل المعلومات والأنباء بين أمم العالم أجمع . وقد أقر البرلمان الاميركي هذا الاقتراح .

وفيما يلي نص الاقتراح وهو جدير بالتسجيل ، وصاحبه المستر جيمس وليام فولبرايت نائب ولاية اركنساس :

« لقد تقرر ، ان مجلس الأمة للولايات المتحدة الاميركية — اعتقاداً منه بأن تبادل الاخبار المستقلة ، بطلاقة وبدون أي عائق ، من شأنه ان يعزز التفاهم بين الأمم ، وبذا يساعد على منع الحروب في المستقبل — يعلن تحبيذه لعقد اتفاقات وتسويات دولية تكفل لجميع ممثلي الصحف والراديو المعتمدين في جميـع أنحاء العالم ، الحق في : ١) كتابة وإذاعة ونشر الأخبار ، بدون تدخل من جانب الحكومات أو من جانب الهيئات الخاصة ، ٢) وبأجور للمواصلات موحدة » .

ومما قاله المستر فولبرايت ايضاحاً لاقتراحه هذا ، ان الرجال العاديين

لا يتحولون الى قتلة سفاكين ، إلا تحت تأثير الهاب مشاعر الجماهير . والوسائل المعتادة التي يتبعها الحكام الغاشمون في سوق شعوبهم الى الحروب هي أن يبذروا بذور العصبية القومية، ثم يشعلوا صدور الجماهير بنار البغض . وقال : « ان الحق لا بد أن يخمد في النهاية شرور العصبية العمياء ، ما لم يُخمد الحق في مهده ، أو يُحجب أو يشوه في روايته . فاذا أمكن الوصول الى اتفاق مع الأمم الاخرى على تقرير مبادىء الصحافة والاذاعة اللاسلكية الحرة ، كان هذا الاتفاق مساهمة ثمينة في سبيل انشاء سلم مكين في المستقبل» .

ولا ريب ان احتضان مجلس الأمة الاميركي الاقتراح آنف الذكر ، ليدل دلالة اكيدة على مدى ما يعلقه العالم الديمقراطي من أهمية على تحرير الصحافة وما يمت اليها من وسائل النشر . وقد كان لهذه الحملة الصحافية الحرة صداها العميق في بريطانيا العظمى وسائر البلدان المحبة للحرية والطامحة اليها . ولا غرو فقد اتضح لأبناء هذا الجيل ، واستقر في نفوسهم ، ان مشكلة الصحافة الحرة مشكلة دولية ، وان حلها يجب ان يكون جزءاً أساسياً من حل مشكلة السلم في العالم .

وقد اطلعنا في المدة الاخيرة على بحوث لبعض كبار كتاب الغرب ومديري صناعة جمع الأخبار ونشرها ، وأطلعنا على تصريحات لبعض رجال السياسة المسؤولين ، تذهب الى حد التطلع الى تأمين حرية تبادل المعلومات والأنباء والآراء بين جميع الأمم ، بنص صريح في معاهدة الصلح التي يرجى أن تسوي امور العالم ، بعد هذه الحرب ، على نسق جديد . ومن أهم هذه البحوث الجديرة بالاهتمام بحث نشرته جريدة

«أنباء صحف العالم» ـ التي هي اللسان الناطق باسم صحافي بريطانيا العظمى — للمستر كنت كوبر المدير العام لشركة الأنباء الاميركية المعروفة باسم «الصحافة المتحدة» (Associated Press) . ويقول المستر كوبر في هذا البحث : « ان هناك أملاً متزايداً بأن معاهدة الصلح الآتية سوف تحتوي على شيء جديد يرمي الى منع الحروب — هذا الشيء الجديد هو ايجاد ضمان يكفل لشعوب جميع البلدان والاقطار الحق في قراءة أخبار صحيحة صادقة » .

ويقول : « ان ثمة عوامل كثيرة تهيء السبل للحرب ، وتجعل شبوبها امراً ممكناً . وجميع هذه العوامل كامنة في الكيان الاجتماعي والاقتصادي لأكثر الشعوب . غير ان مجرد وجود هذه العوامل لا يخلق حرباً . فلا بد من حكومة أو هيأة ذات سلطة تثير شعبها وتلهب روح العصبية العمياء في نفوس بنيها . ولاثارة شعب من الشعوب على وجه فعال ، لا بد من استخدام وسيلة لإخبار العامة . وعلى ذلك فان الطريقة المانعة للحرب هي الحيلولة دون تشويه الحقيقة في الاخبار العامة أو تحويرها » .

وفي انجلترا أيضاً قامت حركة قوية ترمي بوجه خاص الى الغاء ما خلقته ظروف الحرب من وكالات أخبار تحتكرها الحكومة ، وتحث الصحف على المبادرة الى نفض كل رقابة حكومية عنها ، عند أول فرصة . وقد تزعمت هذه الحركة جريدة «أنباء صحف العالم» آنفة الذكر . وكان لها في هذا الميدان عدة مقالات نارية تنادي بازالة جميع القيود المفروضة على الصحف حالما تنتهي الحرب ، وتفضح بعض المصالح الحكومية التي

تتخفى في شكل وكالات أخبار وهي أبعد ما تكون عن وكالات الاخبار . فان وكالة الاخبار هي منظمة لجمع الاخبار يديرها صحافيون قديرون ، يتولون رواية انبـاء الوقائع الجارية او وصفها او التعقيب عليها بكل دقة ونزاهة ، وبدون أي دافع آخر ، بوصفهم ممثلين للرأي العام الذي يوجهون اخبارهم اليـه . وانه لمما يؤسف له ان تقوم مصالح حكومية تزعم لنفسها اسم وكالات الأنباء ، فان في هـذا امعاناً في التضليل .

وقد كانت لبعض كبار الصحافيين البريطانيين وقفات في البرلمان البريطاني بهذا الصدد . فقد وقف المستر فرنون بارتليت الـكاتب السياسي المشهور ، يحث الحكومة البريطانية على تأييد الحركة الراميـة الى الغاء وكالات الانباء ذات الصبغة الاحتكارية التي تشرف عليها الحكومة . وقال ان في بقاء هذه الوكالات خطراً جسيماً . فان اي شكل من اشكال الاحتكار ينطوي على خطر فادح ، ولكن ليس هناك احتكار أخطر من احتكار الآراء والافـكار .

ويتضح مما أشرنا اليه من تصريحات ومناقشات في هذا الشأن ، ان مشكلة الصحافة وتبادل الأنبـاء والآراء ، باتت تزعج كبار المفكرين ، خصوصاً بعد أن علقت بها في اثناء هذه الحرب طفيليات غريبة اخرى . فقد طغت « الدعاية » على كل شيء ، حتى لم يعد باستطاعة الانسان العادي أن يفرق بين الخبر والدعاية .

وهذه الحركة الكبيرة ، التي قامت في الولايات المتحـدة وبريطانيا العظمى ترمي الى التفريق التام بين الخبر والدعاية . وتطالب بالتخلص من جميع وسائل الدعاية واطلاق حرية تبادل الاخبار بعد الحرب .

ان المشكلات الاقتصادية والسياسية قد تكون الاسباب الظاهرية الرئيسية لاثارة الحروب . ولكن المشكلات الفكرية هى أدق الاسباب واخطرها . وقد كانت هناك قبل الحرب صيحة لا تزال تتردد الى اليوم، تطالب باطلاق حرية الحصول على « المواد الصناعية الخامة » للجميع . ولكن هناك « مواد خامة » اخرى ، اخطر شأناً ، يجب تأمين حرية الحصول عليها وتبادلها بين الجميع . هذه هي الأخبار والمعلومات ، تستقى من منابعها وتوزع على العالم بطلاقة وامانة دون ان يعترضها معترض او تشوبها شائبة .

غير ان ما لا يخفى على المفكر — وهذه حقيقة تدعو إلى الأسف — ان هذه الصيحات التي تطالب باطلاق الحرية سواء في الحصول على المواد الخامة الصناعية أو في التجارة الدولية ، أو بتأمين حرية تبادل الأخبار والآراء ، أو تأمين ما يسمى بالحريات الاربع — نقول ان هذه الصيحات ذات النغمة الخلابة الساحرة ، لا تظهر إلا في أوقات المحن والأزمات ، اذ يفتقد الناس حرياتهم فلا يجدونها ، وخبزهم فلا يحصلون عليه الا بشق النفس . ومن الواضح ان « المواد الخامة » ما كانت لتثير كل هذا النزاع والشقاق بين الامم والشعوب الا لأنها مصدر من مصادر القوة ، وما دامت حياة الافراد والشعوب اقتتالاً على القوة والسلطان ، فلن يسع أية أمة التخلي عن سلاح قوي باطش ، مثل مناجم المعادن أو حقول البترول أو مزارع الغلال ، أو منابع الرأي والمعرفة . . .

صاحبة الجلالة المصرية

عند التحدث عن مشكلة « صاحبة الجلالة » لا بد من كلمة صغيرة عن

الصحافة المصرية ، التي عرفت في تاريخها القصير معنى الكفاح في سبيل الحرية . فان تاريخ الصحافة المصرية مرتبط أوثق الارتباط بتاريخ النهضة الفكرية العربية ، وهو مندمج ايضاً في تاريخ النهضة السياسية المصرية .

لم تكن الصحف المصرية أو العربيـة في أواخر النصف الثـاني من القرن الماضي صحف اخبار ، بل كانت صحف سجال ودفاع في سبيل قضية . فلم يكن هناك غير خبر عظيم واحد هو خبر الاحتلال ، ولم يكن هناك الا قضية عظيمة واحدة هي قضية الاستقلال . وقد قام من حملة الأقلام في ذلك العهد غير البعيـد رجال كانوا القادة المخلصين للأمة ، وقت لم تكن للامة هيئات سياسية منظمة للجهاد . وبذل أولئك الرجال كثيراً من التضحيات بسخاء في سبيل إذكاء لهب الحرية في النفوس ، وإعداد الشعب للاستقلال الصحيح . وهم قد لا يعـدون اليوم من الصحافيين بالمعنى المفهوم من الكلمة ، ولكنهم كانوا ، على كل حال ، قادة فكر . وما الصحافة الصحيحة الا قيادة الرأي .

وظهرت الصحف الحزبيـة في مصر بظهور الاحزاب السياسية في أوائل القرن الحاضر . ثم جاءت الثورة المصرية فصقلت الاتحاد بين مختلف عناصر الامة . ووثبت الصحف بعد الثورة وثبات سريعة كبيرة بعدما توافرت لها أسباب الحرية التي كفلها الدستور لجميع أبناء الوطن ، وبعدما تهيأت لهـا وسائل الصناعة الحديثة في انتاج الصحف . وعادت الحزبية تشغل الصحف وتتنازع ميول الجماهير بعد اعلان الدستور ، حتى كانت الجبهة القومية التي أثمرت معاهـدة التحالف بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦ ، وهي المعاهدة التي تعترف بسيادة مصر كدولة مستقلة استقلالاً

تاماً . وهذه المرحلة الاخيرة من حياة مصر السياسية لم تكد تبدأ بعد. فقد لبست مصر ثوب الاستقلال ولم يتح لها أن تنعم بجدته . وما كان استقلالها قد اكتمل عند ما تلبد الجو السياسي الأوربي ، واضطرب منذراً بالحرب الحالية .

غير ان هذه الحرب الطاحنة التي امتدت بعض أمواجها المدمرة حتى شارفت دلتا الوادي ، لم تكن شراً كلها على الصحافة المصرية . فقد تجلى في ضوء وهجها الرهيب ، ان البنيان الصحافي في مصر لم يكتمل بعد ، وان مملكة صاحبة الجلالة هنا لم تتوطد أركانها بعد ، ولم تبلغ مرتبة النضوج والازدهار الجديرة بأمة مستقلة ذات سيادة محترمة في المجتمع الاممي — بصرف النظر عما يسمعه الصحافيون بين وقت وآخر من عبارات الاعجاب والثناء التي يوجهها كبار الزائرين الاجانب الى الصحافة المصرية ، زاعمين انها تضاهي أرقى صحف البلدان الغربية الكبرى .

فقد اتضح في خلال هذه الحرب الحافلة بالاحداث ، ان الصحف المصرية لا تستطيع ان ترى بعيونها أبعد من حدود مصر ، وبعض البلدان العربية المجاورة . أما الحوادث الخطيرة ذات الأثر الاكبر في تشكيل الرأي العام الدولي ، فلا تراها صحفنا أو اكثر صحفنا الا بنظارات اجنبية ، من خلال وكالات الانباء غير المصرية ، وحتى الصحف التي لها ممثلون في بعض العواصم الخارجية الكبرى تعتمد على مراسلين اجانب من ابناء تلك العواصم .

وقد ظهرت في مملكة صاحبة الجلالة المصرية ، في المدة الاخيرة ، بدعة جديدة خطيرة . وهي تهافت بعض الصحف اليوميه الكبيرة على موائد الصحف الاجنبية الشهيرة وخصوصاً الصحف البريطانية . وقد

اتفق بعض هذه الصحف مع بعض كبريات الصحف البريطانية ، على شراء رسائل الاخبار التي تتلقاها الصحف البريطانية هذه من سفرائها المحترمين في الخارج . وهـذا بعينه عكس معنى الاستقلال ، اذا كانت الصحافة المصرية تحرص على استقلالها حرصها على استقلال الوطن المصري .

ومهما يكن من صدق بعض وكالات الأنباء الاجنبية ، وقيمة أنبائها ومعلوماتها ، فانها لا تعدو أن تكون قناة واحدة من قنوات الاخبار ، ووجهاً واحداً من وجوه الرأي . وهـذا لا يغني الصحف المصرية عن أن يكون لها عيونها الخاصة ورسلها الخصوصيون في شتى البلدان والاقطار ، اذا كان لها أن تقدم لقرائها الخبر الصحيح والرأي المصري الصحيح ، ليكون في مصر رأي عام مستنير في كل ما يتصل بشؤون مصر الخارجية وما هناك من مشكلات دولية .

وليس من الاسراف في التمني ، أن ينطلع المرء الى تمثيـل «دبلوماسي» خارجي أوسع وأكمل ، للصحافة المصرية . ثم ان الصحف المصرية قد بلغت من الكثرة والانتشار ، حتى اصبح لا غنى لها عن وكالة أنباء مصرية حرة تمونها بالاخبار والمعلومات من مختلف مواردها . واذا قلنا ان الصحافة المصرية بحاجة الى وكالة أنباء واحدة على الاقل ، فلا يخطر ببالنا ان تتولى الحكومة انشاء هذه الوكالة . فان للحكومة في هذا المجال وكالتها الخاصـة ، التي يمثلها في الخارج « الملحقون الصحافيون » بالسفارات والمفوضيات . أما ما تريده الصحافة فهو وكالة « صحافية » حرة ، ينشئها رجال من أحرار الصحافيين ، يكونون قواماً على هذه العهدة الخطيرة ، ولا يحاسبون الا أمام ضميرهم القومي والرأي العام الدولي .

ولعل هذه الامنية ، قد دخلت فعلاً المرحلة الاولى من مراحل التنفيذ ، فقد أخذت الفكرة تشغل لفيفاً من كبار الرجال المعنيين بالصحافة ، بصورة جدية .

والقول بأن الصحف المصرية لا ترى بعيونها الى أبعد من حدود مصر ، وحدود بعض الاقطار العربية الشرقية ، فيه كثير من التجوز . فان هذه الصحف لا تزال تغض الطرف ، أو هي تعجز عن أن ترى بعيونها كثيراً من الحوادث التي تقع في داخل حدود مصر . حتى ان داخلية مصر ، ريف مصر وصعيد مصر وصحارى مصر ، لا تزال تبدو في أعين قراء الصحف في المدن اصقاعاً مجهولة ، مثل غابات وسط افريقا ، ومجاهل آسيا الوسطى ، وصحارى سيبيريا الجليدية . .

والملاحظ ان كثيراً ما تقع حوادث وجرائم في قرى مصر ومزارعها ، خليقة بان تهز الرأي العام ، وتقتضي العمل الحاسم لعلاج الامن ومعالجة الامراض الخلقية . وقلما أبدت صحيفة من الصحف اهتماماً جدياً بجريمة قتل أو جناية تعذيب أو حريق من الحرائق ، وأوفدت لتحري الحقيقة مندوباً خاصاً من كبار محرريها . والظاهر انه كان لا بد من نكبة هائلة ، مثل النكبة التي حلت بصعيد مصر في خريف سنة ١٩٤٣ وشتاء ١٩٤٣/١٩٤٤ (وباء الملاريا) لتحرك الصحف المصرية الكبرى للعمل .

ان على الصحافة المصرية في هذا الطور الانشائي من حياة مصر الجديدة مسؤوليات جساماً ، لا تقف عند حد الدفاع عن استقلال مصر السياسي وكرامة مصر وحقوق مصر . بل تتعداها الى العمل البنائي في مختلف حقول الاصلاح الداخلي . ولا أقل من ان يكون للصحف

الجيدة مراسلون خصوصيون ومندوبون اختصاصيون ، على كل جبهة من جبهات الميدان الداخلي ، وهناك جبهات متعددة لا تقل أخبارها أهمية عن أخبار الجبهات الحربية : هناك جبهة الامن الداخلي ، وجبهة المرض ، وجبهة الفقر ، وجبهة الامية ، وجبهة الاخلاق والتربية القومية. والامن والصحة والرخاء والثقافة وحسن الخلق ، جميعها أركان اساسية من اركان الحرية . ولا حرية مع الجريمة او المرض او الفقر او الجهل او الانحطاط الخلقي ...

ثم ان وقائع هذه الحرب ، وما تخللها من مؤتمرات سياسية واقتصادية وفنية ، قد أظهرت حاجة مصر والصحافة المصرية الى المحررين والكتاب الفنيين الاختصاصيين . فالصحافة هنا لايزال بها جناح خال ، يجب أن يشغله المحررون والمراسلون الخبيرون في شؤون المدنية الحديثة التي تقوم على أساس العلم في شتى صوره . محررون اختصاصيون في الاقتصاد والتجارة والمال والهندسة المدنية والطيران والملاحة وغير هذا من عمد المدنية الحديثة .

غير انه قد يكون من الاجحاف ، أو من المبالغة في قلب الحقائق والاوضاع تحميل الصحافة المصرية فوق طاقتها . وقديماً قيل ان لكل بلد الصحافة التي يستحقها . وان صحافة أية أمة لا يمكن ان تكون أرقى من هذه الامة . ولكن الملاحظات والأماني التي تخطر لمراقب أحوال الصحافة المصرية ، ليست بعيدة جداً عن الاماني التي تجول في ضمير الشعب المصري في هذه الايام . فان في هذا البلد الآن عوامل نهضة كبرى مختمرة ، لا بد أن تنطلق يوماً . وما اللسان المعبر عن النهضات القومية الا الصحافة الحرة الجيدة .

وللصحافة المصرية ان تتطلع من خلال الازمات السياسية والاقتصادية والنفسية القائمة ، الى مستقبل حافل باسباب الرواج المادي والادبي . فان عودة السلم الى ربوع العالم سوف تفسح السبيل أمام الصحف المصرية ، للانتفاع بأحدث الآلات والمبتكرات في فن الطباعة العصرية . وان سهولة هذه الآلات وقلة تكاليفها ووفرة الاموال المتداولة أو المختزنة سوف تغري بانشاء صحف جديدة ، كما ان كثرة الصحف قد تغري بانشاء مصانع لأدوات الطباعة والورق. ثم ان النهضة التعليمية التي تلوح تباشيرها في جو مصر في هذه الايام ، لتبشر بزيادة كبيرة في عدد قراء الصحف. فاذا أضيف الى القراء المصريين جماهير قراء الصحف المصرية في الاقطار العربية ، كان للمرء أن يتوقع ان يشب عدد قراء الصحف المصرية الى الملايين في فترة لا تزيد على عشرين سنة . ولا شك انه مما يساعد على هذا الانتشار والاتساع ، سهولة وسائل المواصلات وسرعتها ، خصوصاً المواصلات الجوية التي سوف تسمح للقراء في شتى الاقطار العربية قاصيها ودانيها ، بأن يقرأوا الصحيفة المصرية في يوم ظهورها .

الصحافة والسلطة

أما مشكلة « صاحبة الجلالة » فمشكلة مزدوجة . فهي من ناحية مشكلة داخلية حديثة ، ومن ناحية اخرى مشكلة خارجية قديمة . فالمشكلة الداخلية تشمل طريقة انتاج الصحف وحريتها التجارية وقيمة « الصحافيين » وأثر كل ذلك في مكانة الصحافة الادبية وما لها من « سلطان » . والمشكلة الخارجية تتناول حرية الصحف بالنسبة الى السلطة الحاكمة . وفي هذا الكتاب ، يعالج المشكلة من وجهيها الرئيسيين كاتبان سياسيان من كبار

صحافيي انجلترا . فيتحدث المستر ويكهام ستيد عن مشكلة الصحافة من الناحية الداخلية ، ويتحدث السر نورمان آنجل بالاكثر عن مشكلة تحديد حرية الصحافة بالنسبة الى الحكومة .

والكلام عن حرية الصحافة بالنسبة الى الحكومة لا بد أن يتطرق الى حالة الصحف المصرية في الوقت الحاضر . فمن المعلوم ان الصحافة المصرية قد عانت ولا تزال تعاني محنة قاسية في ظلال الاحكام العسكرية . ولكنها محنة تختلف عن جميع ما مر بها من محن . فالمحنة اليوم محنة عالمية تقاسم فيها صحافات العالم أجمع . والصحافة المصرية اليوم « هيأة مستقلة » بين مثيلاتها من الهيآت في البلدان الاخرى . فعليها اذن مسؤولية أعظم . وعليها ان تخوض تجربة كبرى تمتحن بها نظم الحكم الحرة في جميع انحاء العالم . وعليها بعد ، أن تؤدي نصيبها في « نسج البساط العالمي » ...

وقد كانت في البرلمان المصري مناقشات ومصاولات حامية حول حرية الصحافة وقيود الحكم العسكري ، نمت بجلاء عن مبلغ تقدير قادة الامة لقيمة الرأي الحر ، وضرورة اطلاع الشعب على ما يجري حوله اطلاعاً صادقاً يتفق وحكم الدستور ، ان الامة مصدر السلطات . كما دلت على مبلغ شعور الأمة المصرية بكرامتها الذاتية واعتزازها بسيادتها . ولعل خير ما يذكر في هذا المقام ما استشهد به أحد الشيوخ المحترمين ، اذ قال ان في انجلترا مجلة اسمها « الاخبار » اتخذت شعاراً لها هذه العبارة : « ان سر قوة بريطانيا هو رأي عام مطلع تمام الاطلاع » . ومما هو جدير بالتسجيل على سبيل الذكرى ما صرح به وزير الاستعلامات البريطاني في مجلس العموم في الحادي عشر من شهر فبراير سنة ١٩٤٢ اذ « طلب اليه ان

يؤكد باسم الحكومة ، ان الحكومة سترفع القيود عن جميع قنوات النشر الكبرى ، مثل هيأة الاذاعة اللاسلكية البريطانية وقسم كبير من الصحف، في أقرب وقت ممكن عقب انتهاء الحرب » فقد أجاب الوزير بقوله : « ان السلم لن يحمل للرقباء غير العطلة . ولكني لا استطيع ان اقبل الزعم القائل ان قسماً كبيراً من الصحف خاضع لسيطرة الحكومة . ففيما عدا بعض القيود الضرورية للسلامة في وقت الحرب ، تحتفظ الصحف جميعاً بحريتها التقليدية . وهي لا تبدو عليها أية علامة من علامات الضعف أو الوهن »

وليس المجال هنا مجال مقارنة بين حالة الصحف في مصر ، وحالتها في البلدان الديمقراطية الغربية ، وانما نشير الى ان قادة الدول الديمقراطية المحاربة قد حرصوا دائماً على اغتنام كل فرصة لتأكيد حرية الصحافة في بلادهم .ولا يمكن الآن ، طبعاً ، تقدير قيمة تلك التأكيدات ومدى انطباقها على الحقيقة ، غير انه يمكن لمن يطلع على بعض الصحف أو المجلات الانجليزية والاميركية أن يلاحظ ان تلك الصحف لا تزال تتمتع بقدر غير قليل من الحرية ، حتى في معالجة المسائل الخطيرة التي تتعلق بتسيير دفة الحرب .

ولعل أولئك القادة الغربيين يدركون ، بحكم بيئتهم والظروف التي أوصلتهم الى منصة الحكم ، ان كبت صوت الصحافة ، وتقييد حرية القول ، سلاح لا يمكن الا أن يفتك بشاهره . فالحاكم الذي يدع شهوة الحكم وغرور الانانية يستبدان به ، فيمنع عن الشعب المعرفة الصحيحة ، ولا يطلعه الا على ما يريد لا يلبث أن يحاط بغمامة كثيفة من الثناء على عهده ، والتسبيح بمجده ، متصاعدة من أفواه المتزلفين والأذناب أصحاب

المآرب الشخصية العابرة ، والجبناء المقربين الذين يمنعهم جبنهم من مناقشة الرئيس أو اطلاعه على حقائق الامور ، فلا يسمع الا المديح ولا يرى الا كل ما يرضيه ، فيتمادى في سبيله وهو يظن انه بالغ أوج المجد والسؤدد في أعماله وأقواله . واذا تسرب اليه صوت مختلف النغمة وسط أناشيد الانصار والمحاسيب فانه يطرده مشمئزاً مستاء . وتكون نهايته المحتومة التي لا مفر منها السقوط المخزي ، سقوط من يخيل اليه انه محلق في سماء السعادة والنجاح ، ثم ينقشع الضباب المصطنع فيجد نفسه ممدداً على الارض منبوذاً مكروها ، ولو طال الزمن .

وفي تاريخ مصر ، وفي تاريخ الامم الاخرى في أوائل عهودها بالنهضة ، أمثلة صارخة من هؤلاء الحكام . وفي التاريخ عبر ولكن اين السياسي الذي يذكر عظات التاريخ ، وهو منتش بخمر السلطان .

هنـــاك في كل عصر ، خصوصاً في الامم الحديثة العهد بالحرية والاستقلال زمرة كبيرة من أشباه الرجال ، أولئك الضعفاء الاذلاء الذين يهبون انفسهم عبيداً لكل ذي سلطان . انهم أشبه بأنسجة العناكب ، لا تلبث ان تتكاثف حتى تصبح شباكاً قوية تطبق على الحاكم المخدوع فيكون مصيره الهوان والخسران .

ومن نكد الدنيا على أمـة ان يكون بين أمثال هؤلاء الرجال الصغار كثرة ممن يسمون صحافيين ، يصفقون لكل حاكم ويلثمون يده ويطلقون أقلامهم وألسنتهم بمدحه الى ان يحين حينه ويخلفه غيره .

ومهما يكن من أمر فان الحالة التي تعانيها الصحف في وقت الحرب حالة غير عادية . والمرجو أن تنتهي بزوال اسبابها ، غير انه تحسن الاشارة من جهة اخرى ، الى تطور حسن في العلاقة بين الصحافة والحكومة بوجه عام ،

يظهر أثره فيما يقوم اليوم بين رجال الصحف ورجال الحكم من صلات التفاهم والاحترام المتبادلين . وكانت الحال غير ذلك من قبل . فقد كان يبدو الى عهد قريب ان هناك شعوراً تقليدياً من العداوة بين الصحف والحكومة، وان من الامور الطبيعية أن تهاجم الصحف الحكومة القائمة دائماً ، وان تضطهد الحكومة الصحافيين دائماً . ويذكر شيوخ الصحافيين في مصر حوادث غير قليلة وقعت بين بعض كبار الصحافيين ورؤساء الحكومات في العهد الماضي والعهد الحاضر . هذا الشعور العدائي الغامض قد يكون أثراً من آثار ماضٍ مظلم ، حينما كانت الحكومات المستبدة أو المستعبدة توجه همها الاول الى خنق صـوت الحرية في الشعب . وفي تاريخ الصحافة العربية سواء في مصر أو في البلدان العربية المجاورة ، أمثلة على الاضطهاد الذي ذهب ضحيته بعض الصحافيين الاحرار ، المجاهدين بالقلم في سبيل أوطانهم ومبادئهم السامية* . ومثل هذا الاضطهاد قد ذهبت أيامه — فيما نرجو — الى غير رجعة .

ولعله تجلى للناس اليوم انه لم يكن مجال للعداوة بين وزراء صاحب الجلالة ووزراء « صاحبة الجلالة » ، مادام كل من الفريقين يعرف سلطته ويقدر مسؤوليته ، في العمل على بلوغ الاغراض السامية التي يستخدم من أجلهـا هذه السلطة . فالحكومة في المنطق الديمقراطي هي الهيـأة التي « يختارها » الشعب ويفوضها سلطة العمل باسمـه ، في سبيل ترقيـة حاله ورفع مستوى معيشته وتأمين سلامته . والصحافة هيأة تستمد سلطانها من الشعب ذاته . وليس لها ان تستخدم هذا السلطان الا في خدمة الشعب

---

* في الصفحات الاخيرة من الكتاب بعض المآسي والطرائف في هذا الموضوع .

وحمايته من الاخطار المادية والادبيــة . فغاية الهيأتين واحدة هي خدمة الشعب . وسلطة الهيأتين مصدرها واحد هو الشعب ذاته . واتفاق الغرض يفرض التعاون لا التنابذ ، على الرغم مما يسم مهمة الصحافة من صفة الرقابة على أعمال الحكومـة ، وعلى الرغم مما قد يشوب مهمة الحكومة من صبغة التحكم بالسلطان المادي . غير انه ليس من مصلحة الصحافة أن ترفع الكلفة وتوطد أواصر المودة بين الصحافي والحاكم ، لأن هذا غالباً ما يكون على حساب الجمهور ، وعلى حساب « المصلحة العامة » ...

ومن أظهر الدلائل على هذا التطور في العلاقة بين الصحافة والحكومة في مصر ، تلك الاحاديث الدورية التي تجمع رجال الصحافة ورجال الحكومة بين وقت وآخر . أما في البلدان الديمقراطية الغربية فان رؤساء الحكومات والوزراء الرئيسيين قد جروا على سنة حميدة ، وهي الاجتماع بالصحافيين في شبه مؤتمر ، مرتين أو ثلاثاً في الاسبوع . وفي الولايات المتحدة الاميركية يجتمع الصحافيون والوزراء أو رئيس الجمهورية كل يوم تقريباً ! وما الغرض من هــذه المؤتمرات الصحافية ، التي تجمع رجال الحكم المسؤولين ورجال الصحافة ، الا تزويد الصحافيين بالمعلومات الصحيحة التي تعينهم على حسن هداية الجمهور في المسائل السياسية والاقتصـادية والاجتماعيـة بوجه عام ، كما انها تفيـد رجال الحكم باطلاعهم عن كثب على الاتجاهات الفكرية التي تتجاذب أذهان الجمهور . ولكن لا يمكن أن يكون الغرض منها املاء الاخبار الحكومية على الصحافين املاء . ولا شك ان حياة السلم تقتضي الحكومات وقادة الرأي تعاوناً لا يقل متانة عن التعاون الذي تفرضه حالة الحرب عادة .

ولمعاونة الصحافة للسلطة التنفيذية وجوه عدة ، ليس منها التزلف الى اصحاب السلطان المدني الزائل ، أو المسايرة والمداراة في الامور التي تهم مصالح الشعب العليا . بل ان اهم وجوه هذه المعاونة هو فيما تستطيع الصحف اليومية ان تقدمه لأصحاب السلطة من حقائق الحالة المعيشية والمشاعر السائدة بين الجمهور ، مهما يكن من تعارض هذه المشاعر وارادة المنتدبين للحكم . ولعل أنفع اشكال هـذه المعاونة ، النقد ، النقد السليم النزيه المبني على عقيدة راسخة ومعرفة صحيحة . وان في وسع الصحف الجيدة ان تؤدي عملاً عظيماً حقاً في هذا المجال . فان للصحافي من الطلاقة وميزات المهنة ما يطوع له أن يرى بعينيه أو بعيون معاونيه الأقربين ، ما لا سبيل للوزير الى رؤيتـه الا من خلال حواجز وسدود متشابكة . وما كانت مهمة الصحافي لتقوم على اختلاق الحوادث أو تزييف الوقائع . وما كانت هذه المهمة بالعمل الهين الذي يقوم على النقـد السهل . بل هي مهمة قوامها الدرس والبحث وتقصي الحقائق تسهيلاً للقيام باعمال اجماعية في حل المشكلات الاجتماعية وترقية حال المجموع . ووسائل الصحافي قوية وتسهيلاته غير قليلة . ولن يكون جديراً بسلطة الصحافة ومكانة الصحافة اذا لم يعرف كيف يستخدم وسـائله وممكناته على الوجه المفيد الناجع . وان الصحافي الجيد ليذكر دائماً ان الوزير الذي لا يوفق في تأدية مهمته يعزل من منصبه أو يكره على الاستقالة ، أو تستقيل معـه الهيأة الحاكمة برمتها . وكثيراً ما يكون الصحافي اليد الاولى في هدم الهيأة الحاكمة التي تسيء استخدام سلطتها .

الرسالة الصحافية والعقبات المادية

أما المشكلة الداخلية للصحافة فهي مشكلة الموازنة بين الرسالة الادبية العليا التي تضطلع بها الصحف ، وبين الاعتبارات المادية التي لابد للصحف من مراعاتها لكي تعيش وتعمل . وأهم عناصر هـذه المشكلة طريقة انتاج الصحف العصرية سواء من الناحية الآلية الصناعية ، أم من الناحية الكتابية ناحية التحرير . ومن المعلوم ان قيمـة الصحيفة تتوقف في المقام الاول والاخير على قيمة صاحبها ونوع الرجال القائمين على تحريرها ، أي الصحافيين . ويقول ويكهام ستيد ان الصحافيين الحقيقيين خدام غير رسميين للمجموع . وهم يعملون بوحي نداء داخلي يدفعهم دائماً الى خدمة الجماعة . وهؤلاء الصحافيون هم « الصحافة » بالمعنى الحقيقي للفظ .

وقد ظهرت مشكلة الصحافة في البلدان الغربيـة في شكل خطـير ، خصوصاً في السنوات القليلة السابقة لهذه الحرب . اذ بدا على كثير من شركات الصحف الكبيرة ميل متزايد الى الرواج التجاري الذي يدر الربح الوفير ، ولاح لبعض قادة الفكر المخلصين ان كثيراً من الصحف كانت تسيء استخدام حريتها وتتهاون في قيادة الرأي العام الذي تنطق بلسانه .

أما في مصر فلم تبلغ المشكلة في أي وقت هذا الحد من الخطر . والصحف المصرية الجيـدة لا تزال ، في طريقة انتاجها ، بعيدة عن كثير من المساوىء والنقائص التي يشكو منها بعض كبار كتاب الغرب — والتي يشير اليها نورمان آنجل وويكهام ستيد — فلم تظهر في مصر بعد الشركات الصحافية العربية الكبيرة المنظمة على طريقة الصناعات الآلية . ثم ان روحانية الشرق لا تزال عاملاً قوياً ، له شأنه في وزن قيم الاشياء ، بصرف

النظر عما يبدو من بعض الصحف من تهافت على تقليد وسائل الغرب غير الجيدة .

أما من ناحية التحرير واسلوب الكتابة الصحفية ، فالظاهر ان المشكلة تزعج كبار الادباء ورجال اللغة . وقد بدا لبعض كبار الادباء أن يتقدم الصفوف للدفاع عن البلاغة — وهل هناك أبلغ من البلاغة في الدفاع عن البلاغة ؟ — بعد أن غلبت الركاكة ، فيما يظهر ، على كثير من الاقلام وفشت الغثاثة في كثير من المنثورات والمنظومات .

وهذا موضوع خطير يحتاج الى كثير من الدقة في البحث والروية في الحكم على مظاهر الاشياء . وقد يكون من التسرع تحميل الكلام فيه أي معنى من معاني الاتهام يوجه الى ناحية أو اخرى . على ان الملاحظ بوجه عام ان لكل عصر كتابه ، ولكل عصر لغته التي لاتسلم في تعبيراتها ومعانيها من تأثيرات الاحوال المعيشية المستجدة . ومن الطبيعي ان تكون الصحف وهي المتحدثة الى الجمهور وباسمه ، أول ما يتأثر بالتطورات والتغيرات العامة التي تصيب أساليب العيش والفكر . ومن العبث محاولة تحديد المسؤولية في مثل هذا التطور الذي يشمل حياة أمم برمتها ، الا اذا كانت هناك حالات خاصة من المغالاة في الاسفاف والاندفاع الطائش في الاقتباس أو التقليد . ولا يغرب عن البال ان لغة الصحف اليومية خاضعة لعدة عوامل تتحكم في انتاج الصحيفة وفي نجاحها أو فشلها . واذا كانت أساليب الكتابة الصحفية تشكو شيئاً كثيراً أو قليلا من قلة البلاغة ، فان مرجع ذلك في الغالب الى العجز عن مجاراة التطورات الكثيرة التي طرأت على أساليب الحياة الاجتماعية العامة ، سواء من الوجهة العلمية

أم السياسية ام الاقتصادية . وفي كل ناحية من هذه النواحي مصطلحات وتعبيرات جديدة لم تهضمها اللغة العربية بعد ، بل لم تكد تستوعبها اللغات الاجنبية التي أوجدتها . وان لرجال الصحافة أن يعتمدوا على رجال اللغـة في تموينهم بالاصطلاحات والالفاظ الجديدة بعد اختبارها في مخبر الذوق الشعبي .

وعلى أية حال ، فان الاسفاف في اللغة — وهي وسيلة — لا يداني في خطره الاسفاف في المقصد . فان من أخطر الاخطار التي تحيق بجماعة من الجماعات ، أن تحيد صحفها عن الرسالة الصحافية العليا ، وان تتفرغ للكسب التجاري باستغلال ميول الجمهور الوضيعة . وهذا جرم لا يمكن أن يكون له مبرر من السرعة أو ضيق الوقت . فان السرعة التي هي من أبرز صفات الصحف العصرية ، لا تنفي الاتقان. اذ ان الصحافي الجيد يستطيع دائماً أن يجمع بين السرعة والعمل المتقن . ولا يضيره ان يكون في عمله مثل القائد في الميدان ، عليه ان يتخذ قرارات سريعة حاسمة في أضيق الاوقات .

للصحافيين نقابة

وللصحافيين في مصر اليوم نقابة . انشئت وفقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ . ويعد انشاء هـذه النقابة حدثاً خطيراً في تاريخ الصحافة المصرية ، والصحافة العربية بوجه عام . فقد كان انشاؤها خطوة كبرى في سبيل تنظيم مهنة الصحافة ذاتها ، وهي المهنة الطليقة التي لم تكن لتخضع الا لما يمليـه ضمـير رجالها العارفين قدر مهنتهم ، الحريصين على عهدتهم الادبية الثمينـة . وقد رسم قانون النقابة الخطوط الرئيسيـة لهذا التنظيم الذي يتناول المهنة وأبناءها . فالمادة الثانية من القانون تعين أغراض النقابة ،

وأهمها « تنظيم علاقات الصحافة مع الحكومة والجمهور » ، و « سن القواعد المنظمة لمزاولة المهنة الصحفية وبيان العادات المرعية فيها » . وتحدد المادة الرابعة من ذلك القانون الشروط التي يجب توفرها فيمن يقيد بجدول النقابة . وهي الشروط التي بغيرها لا يحق لأي شخص ان يدعى لنفسه لقب الصحافي — ومما يلاحظ هنا ان عدد أعضاء نقابة الصحافيين بلغ (بحسب تعداد سنة ١٩٤٣) ، ٣٠٤ أعضاء من أصحاب الصحف والمجلات والمحررين والمخبرين والمراسلين وغيرهم ، يضاف اليه من قيدوا بعد ذلك في جدول النقابة ومن سيقيدون . وهذا عدد لا بأس به في بلد ديمقراطي. ولعل من أنجع وسائل النجاح لنظام الحكم الديمقراطي في مجتمع من المجتمعات ان يكون أفراده كلهم أو اكثرهم ممن يمكن أن تتوفر فيهم صفات الصحافي الحقة ، وأبرزها اليقظة الدائمة والحرص على مصلحة المجموع . وقد قال تيودور روزفلت احد رؤساء جمهورية اميركا « يجب ان يكون كاتب بين كل عشرة افراد من هذه الأمة » (اميركا).

وقد تكون هناك آراء مختلفة فيما يتعلق بقيمة النقابة بالنسبة الى الصحافة ذاتها ، أو بالنسبة الى الصحافيين انفسهم ، فهناك من يرى ان النقابة ، في شكلها الحالي ، لا يمكن ان تعيش طويلاً ، وان العقبة الاساسية التي تحول دون تأديتها أي عمل نافع ، كامنة في الأساس الذي قامت عليه ، وانه كان من الخطأ الجمع بين اصحاب الصحف والمحررين في نقابة واحدة. وهناك من يرى ان انتظام اصحاب الصحف والمحررين في هيأة نقابية واحدة ، انما يتفق وطبيعة المهنة ذاتها ، وان اجتماع هؤلاء وهؤلاء حول مائدة واحدة أدعى الى جمع الكلمة ، وتعزيز الشعور بقيمة الرسالة الأدبية التي يحملها الفريقان معاً

وهناك من يرى من جهة اخرى ، ان النقابة كانت سخية جداً في توزيع لقب « الصحافي » على من يستحقه ومن لا يستحقه ..

وهناك من يلاحظون في أسف . ان النقابة بدلا من ان تساعد على نشر التفاهم والتعاون بين الصحافيين كأسرة واحدة ، أوجدت بينهم أسباباً جديدة للتنابذ والتخاصم ، وخلقت عداوات ومعسكرات وعصبيات أخذت تظهر على أشدها في ايام الانتخابات . وهناك من يلاحظون ايضاً ان انتخابات النقابة الصحافية ، لم تكن احسن حالاً او أصفى جواً من الانتخابات النيابية الشعبية . غير انه حتى لو كانت هذه الملاحظة صحيحة ، فانها لا تكفي برهاناً على فشل الفكرة النقابية . فان النقابة ليست كائناً مجرداً مستقلاً في ذاته . وانما هي الصحافيون الذين يؤلفونها ، واذا لم يوفق جيل من الصحافيين الى اظهار نقابتهم بالمظهر اللائق المحترم ، فلا يعني هذا انه لن يأتي جيل أقدر من هذا الجيل واكثر توفيقاً .

والناقدون كثيرون ، والنقد ينفع المصلحين ، الا اذا كان نقداً هداماً لا بناء . والظاهر ان كثيرين من الناقدين ينسون ان من المتعذر بل من المستحيل انشاء هيأة جديدة بالغة حد الكمال دفعة واحدة . فان نقابة الصحافيين ، مثل أية مؤسسة ناشئة ، بحاجة دائماً الى تعهدها بالعناية والاصلاح ، والتشذيب والتهذيب ، حتى تصل الى الحالة التي تستطيع بها أن تحقق الغرض من انشائها ، على الصورة التي كان يتخيلها منشئوها .

والصحافة ، بعد ، هي المهنة الوحيدة التي لا مجال فيها للتفريق بين صاحب العمل و « العامل » . فليس في الصحيفة الناجحة صاحب عمل وعمال بالمعنى المفهوم من ذلك في المصنع . بل الجميع زملاء يتعاونون على ما فيه

نجاح الصحيفة ورواجها . فلا مجال اذن لنقابتين . لأن المفروض ان صاحب الصحيفة صحافي بطبعه ، مثل الصحافي المحرر وصائد الاخبار . وبعد ، فربما كان انشاء نقابة الصحافيين في مصر قريباً من الرأي الذي يبديه السر نورمان آنجل في الصفحات الاخيرة من الفصل الذي نقلناه الى العربية في هذا الكتاب .

لقد أنشئت نقابة الصحافين حقاً . ولكن يجب ألا يغرب عن البال ان هذه النقابة لم تنشئها « الحكومة » وانما اوجدتها رغبة حارة طالما اعتلجت بها نفوس الصحافيين الغيورين على كرامة المهنة . وقد وجدت تلك الرغبة سبيلها الى الهيأة التشريعية فأيدتها الأمة « الممثلة » في نوابها وألبستها الثوب القانوني ممهوراً بتوقيع الملك . وبذا أصبح الصحافيون هيأة متماسكة لها مكانها البارز في المجتمع . وهذا يتفق ومجرى التطور الاجتماعي العصري . فان من أبرز سمات هذا العصر ، فيما يبدو ، ذلك الميل الى التكتل في شكل نقابات أو جمعيات تعاونية بين ابناء المهنة الواحدة او الطبقة الواحدة . وفي مصر الآن حركة نشيطة يمكن ان تسمى بالنهضة النقابية . ومهما يكن من امر فان ما لا يخطر ببال ان يكون في تشكيل الهيأة الصحافية ، مساس بحرية الصحافة ذاتها ، حتى لو كانت اللجنة التي تتولى تقدير قيم الرجال بميزان الصحافة مؤلفة في الوقت الحاضر من اربعة حكوميين وصحافي واحد !

لقد انشئت النقابة لترتيب شؤون الصحافيين الداخلية والمساعدة على رفع مستواهم الاجتماعي . ويخطىء الحاكم الذي يزين له الوهم انه يستطيع ان يشتري الصحافة كلها اذا اشترى رئيس النقابة او بعض اعضاء مجلس ادارتها .

تطهير المهنة

وقد كان الغرض الأول من إنشاء النقابة «تطهير» المهنة من الأدعياء والدجالين والدخلاء الذين يسيئون الى سمعة المهنة وشرفها، وصيانة كرامة الصحافيين الحقيقيين — ولئن يكن الشيء الحقيقي بغير حاجة الى ضمان أو توكيد.

ومن المعترف به أن لقب صحافي «جورنالجي» لم يكن، الى عهد قريب، يثير شيئاً من الاحترام في مصر أو في الشرق العربي بوجه عام. بل كانت صفة الصحافي تستدر الشفقة والرثاء مع شيء قليل أو كثير من الاشمئزاز! وكانت صورة «الجورنالجي» تنسجم في اذهان العامة — وكثير من الخاصة — مع صورة «الآلاتي» أو «المشخصاتي» أو «الادباتي» وغيرها من صور «أبناء الفن البائسين». ولم يكن الذنب، طبعاً، ذنب المهنة. وانما كان العيب في العاملين أو اللاعبين باسمها. ولا حاجة الى القول ان المهنة، أية مهنة، لا ترفع من قدر الرجل، وانما شخصية الرجل تستطيع غالباً أن تسمو بالمهنة وترفع من كرامتها.

ولا شك في أن لمظهر الصحافي اثراً كبيراً في حياته العملية. فالمظهر هو الشكل الخارجي لقيمة الرجل المادية، على الاقل. وقد لقيت هذه النقطة اهتماماً من القائمين على ادارة نقابة الصحافيين عقب انشائها. فكان في اللائحة الداخلية للنقابة نص صريح يقضي على الصحافي بأن «يحسن تمثيل الصحيفة التي ينتسب اليها في «مظهره» وحسن علاقته بالجمهور» ثم أن هناك مسائل أخرى اتخذت النقابة بشأنها قرارات هامة مثل مسألة تحديد القواعد الخاصة بعقد استخدام الصحافيين والتعويضات التي ينالونها

عند فسخ العقد ، وانشاء صندوق ادخار للصحافيين أعضاء النقابة والتفكير في تأمين حياتهم ، وغير ذلك من التدابير الرامية الى تحسين حالة الصحافي المادية . وكل هذا حسن . وأحسن منه أن تعدل موازين الانتاج الفكري والأدبي بما يتفق والتطور الاجتماعي . فان المحرر المتوسط ينتج في يومه انتاجاً فكرياً و«مكتبياً» كبيراً . والمخبر الصحافي يلاقي في جمع الاخبار والمعلومات كثيراً من التعب والارهاق . وهذا الانتاج لا تزال أسعاره المالية منحطة جداً بالنسبة الى انواع الانتاج الاخرى في المجتمع . ولا يزال في مصر عدد غير قليل من الاشخاص يعملون كصحافيين ولكنهم يرتزقون — مضطرين — من أعمال أخرى . بل أن هيأة النقابة اعترفت في « قانون صندوق الادخار » بوجود صحافيين بلا مرتب . وليس جميع هؤلاء من اصحاب الصحف . فلا بد اذن من رفع القيمة المادية للانتاج الصحافي اذا اريد للصحافي مزيد من الاحترام . وعندئذ لا يكون هناك من مبرر لفقر الصحافي المالي إلا فقره في الانتاج وفقره في الموهبة الصحافية . أما مطالبة الصحافي بأن يحسن تمثيل الصحيفة التي ينتسب اليها في مظهره ، دون تهيئة الوسائل له ، فقد تعني انه يجب على من يريد الاشتغال بالصحافة أن يكون على جانب من الثراء ، أو ان يكون له دخل ثابت من اطيان وعقارات ، أسوة بما هو متبع في اختيار موظفي السلك الديبلوماسي !!

وقد ينظر الجمهور ، أحياناً ، بعين اللوم الى الكاتب الذي يصرف بعض جهده في طلب المزيد من الكسب لتأمين عيشه وعيش عياله . وقد يذهب البعض الى اتهامه بخيانة رسالته . وينسى القراء أنهم لا يصنعون شيئاً مما يشجع الكاتب على المضي في تكريس جهوده كلها لخدمتهم ، واغتراف المعاني السامية لهم ، وتقديم المعلومات والحقائق التي تنير الطريق

أمامهم . ومنطق الحياة في هذا العصر — وفي كل عصر — يقول بأن على كل رجل ، حتى الكاتب وحتى الفنان صاحب الرسالة ، أن يؤمن عيشه بعمله وإلا اتهم بالضعف والفشل في حياته . واذا فشل الرجل في حياته العملية كان عليه وحده أن يتحمل بلايا الفقر والذل دون أن يشاركه فيها أحد أو يعطف عليه حتى أشد المعجبين بفنه أو أكثر المستفيدين بأدبه وعلمه . ان الكسب الحلال يجب أن يشجع بجميع وسائله . لأن في بخس الوسائل الشريفة تعزيزاً لمركز المستربحين وجامعي الثروات بالوسائل الأخرى .

* * *

ومن الاخطار التي تهدد حرية الصحافة اختلال ميزان الخدمة العامة ، الذي به تقاس أقدار الرجال وقيم جهود الافراد في نواحي النشاط المتعددة . وليس للصحافة ان تطمح الى اقامة ميزان العدل الاجتماعي ، اذا كانت هي ملوثة بالمرض العام الذي يعانيه مجتمعها . ولاتستطيع الصحافة أن تلعب دورها كعنصر من عناصر تقويم المجتمع ، الا اذا أدرك رجالها حقيقة مهمتهم ، وترفعوا عن الدنايا ، وعرفوا كيف يعالجون الأدواء العامة دون أن يتلوثوا بها .

وبين الادواء الكثيرة المتفشية في هذه البلاد داء غير بدني قد يكون أخطر من البلهارسيا والانكليستوما . هذا هو داء المحسوبية ومايتبعها من وصولية . وقد لا يكون من الصواب تسمية المحسوبية بالداء . غير أنها تنطوي في أكثر الأحيان على فقر خلقي مثل فقر الدم في الجسم البشري . ويمكن أن يعد انتشار المحسوبية والوصولية في مجتمع دليلاً على افتقار

هذا المجتمع الى الامان الجماعي . وقلة الأمان الجماعي دليل على قرب المجتمع من عصور العبودية الداخلية والخارجية، أيام كان السادة وأصحاب الاقطاعات يسعون الى السلطة والقوة بجمع الاعوان والاشياع ، وكان الأفراد العاديون يطلبون حماية الأقوياء لهم خوفاً على حياتهم ومعاشهم .

وما الحرية ، في جوهرها ، الا مزيج من الأمن والعدل . فان مجتمعاً لا أمن فيه لاحرية فيه . وان مجتمعاً لا عدل فيه لاحرية فيه ، ولاخير .

والصحافة هنا كل شيء . وبغير صحف جيدة ، لايمكن أن تقوم حرية على اساس مستقر من الامن والعدل .

ان الشعب يستطيع دائماً أن يصنع شيئاً لرفع حيف ، أو دفع ظلم عن واحد من افراده أو جماعة من جماعاته ، بل يستطيع أن يعمل أعظم الأعمال ، وينهض بأبهظ الاعباء ، ويبذل أسخى التضحيات . ولكنه لايستطيع شيئاً من ذلك الا اذا كان مطلعاً على الحقائق ، صادراً عن فكرة صحيحة في أعماله وتصرفاته . وحتى «البرلمان» بمجلسيه ، لايكفي وحده لضمان الحرية في البلد الديمقراطي فان الهيأة التنفيذية القائمة على تأييد أكثرية من الأعوان ، يمكن أن تتخذ من البرلمان أداة قانونية للحكم الاستبدادي .

واكثر ما يلغط به الناس من مظاهر المحسوبية يتناول عادة محسوبية الوظائف والترقيات والعلاوات والتنقلات ، الحكومية طبعاً ، ومحسوبية الصفقات التجارية في المبيعات والمشتريات ، الحكومية أيضاً . غير أن أبشع أشكال المحسوبية ما اصاب منها الأدب والصحافة . وهل تصيب المحسوبية الأعمال الصحافية والادبية التى أساسها الموهبة والفطرة السليمة ، والحكم عليها الجمهور؟ نعم قد تصيب ، وفي هذه الحال يكون

أذاها افدح منه في اية ناحية اخرى من نواحي المعاملات الاجتماعية . ذلك بأن المحسوبية في معالجة الشؤون الأدبية والصحافية لابد أن تؤدي الى انحطاط في نوع الانتاج الأدبي وانحطاط في قيمة النقد ، وانحطاط في المستوى الصحافي ذاته ، وخفض حرية الصحافة .

ومن العيوب الأخرى التي تترفع عنها الصحيفة التي تحترم نفسها، السخاء في توزيع القاب التبجيل والتعظيم ، والاسراف في أوصاف الذم والسب ، في التحدث عن الاشخاص العموميين وغير العموميين . واذا كان هـذا العيب متفشياً فعلاً بين مختلف طبقات المجتمع، فلا يجوز أن يصيب العاملين في الصحافة انفسهم وهم القوام على العهدة الشعبية الثمينة .

وما أسهل أن يتشعب حديث الصحافة ويسهب ويفيض في الكلام على العلل والمشكلات الاجتماعية . وهذا بحث طويل ليس هنا مجاله . غير أنه لابد من إشارة في ختام الحديث الى عيب خطير في صميم النظام الاجتماعي الذي يقوم على مبادىء الديمقراطية البرلمانية . هذا العيب هو تهاون الأمم الديمقراطية كلها أو اكثرها في فهم مبادىء دساتيرها وقوانينها ، وتقصير الهيآت الحاكمة فيها ، والهيآت غير الحاكمة ذات النفوذ ، في تشريب أبنائها الصغار المبادىء الاولية للدستور أو الحكم البرلماني . ومن الواضح ان النظام الديمقرطي لايستقيم ، على الوضع الصحيح ، إلا في مجتمع يعرف كل من افراده احكام دستوره وقانونه العام ، ويفهم ما له وما عليه ، ويدرك تمام الادراك المبادىء الأولية لفلسفة الحكم الديمقراطي ، ويشعر كل فرد بأنه ركن من اركان هذا الحكم. فليست الديمقراطية رداء يمكن أن تلبسه أية جماعة من الجماعات . وانما هي نظام طبيعي يبنى وينمى مع الزمن. وهو أبدع نظام وخير نظام .

وربما كان اكبر عيوب سياسية التعليم في هذه البلاد عجزها عن توجيه التعليم الى تخريج مواطنين مدنيين أصحاء قبل كل شيء . وهذا يعني الصحافيين قبل سواهم . فان أول احكام الصحافة أن يكون الصحافي مدنياً صالحاً .

***

وبعد ، فقد طال نفس الحديث فيما كنت اقصد ان يكون تمهيداً بسيطاً لفصلين من كتابين لصحافيين انجليزيين كبيرين . وسواء اعدت الصفحات السابقة تمهيداً حقاً أم فصلاً ثالثاً ، فاني لا أزعم لنفسي فضلاً في هذا الكتاب ، الا تعريب أقوال وآراء في موضوع بدا لي انه قد يهم أخواني ابناء هذا الوطن. وقد حرصت كل الحرص على أن أدع المؤلفين يتحدثان باللغة العربية ، كل باسلوبه الانجليزي الخاص ، وبطريقته في التفكير وابداء الفكرة .

ولا أظن أن كلام ويكهام ستيد أو كلام نورمان آنجل ينطبق على مشكلة الصحافة في مصر تمام الانطباق . فقد تكون للصحافة في انجلترا أو أمريكا ، مشكلة تشغل كبار مفكريها . وقد تكون للصحافة في مصر مشكلة أيضاً . ولكن المشكلة هنا تختلف عن المشكلة هناك في عناصرها ومظاهرها واشكالها ، ولئن تكن المثاليات والمبادىء الأدبية العليا تكاد تكون واحدة في مختلف الشعوب المتمدنة الناهضة . ولا شك أن في الاطلاع على طرائق الغير في معالجة مشكلاتهم توسيعاً لافق المعرفة ، وتنويراً للطريق في معالجة المشكلة الخاصة . ولعل في توجيهات ويكهام

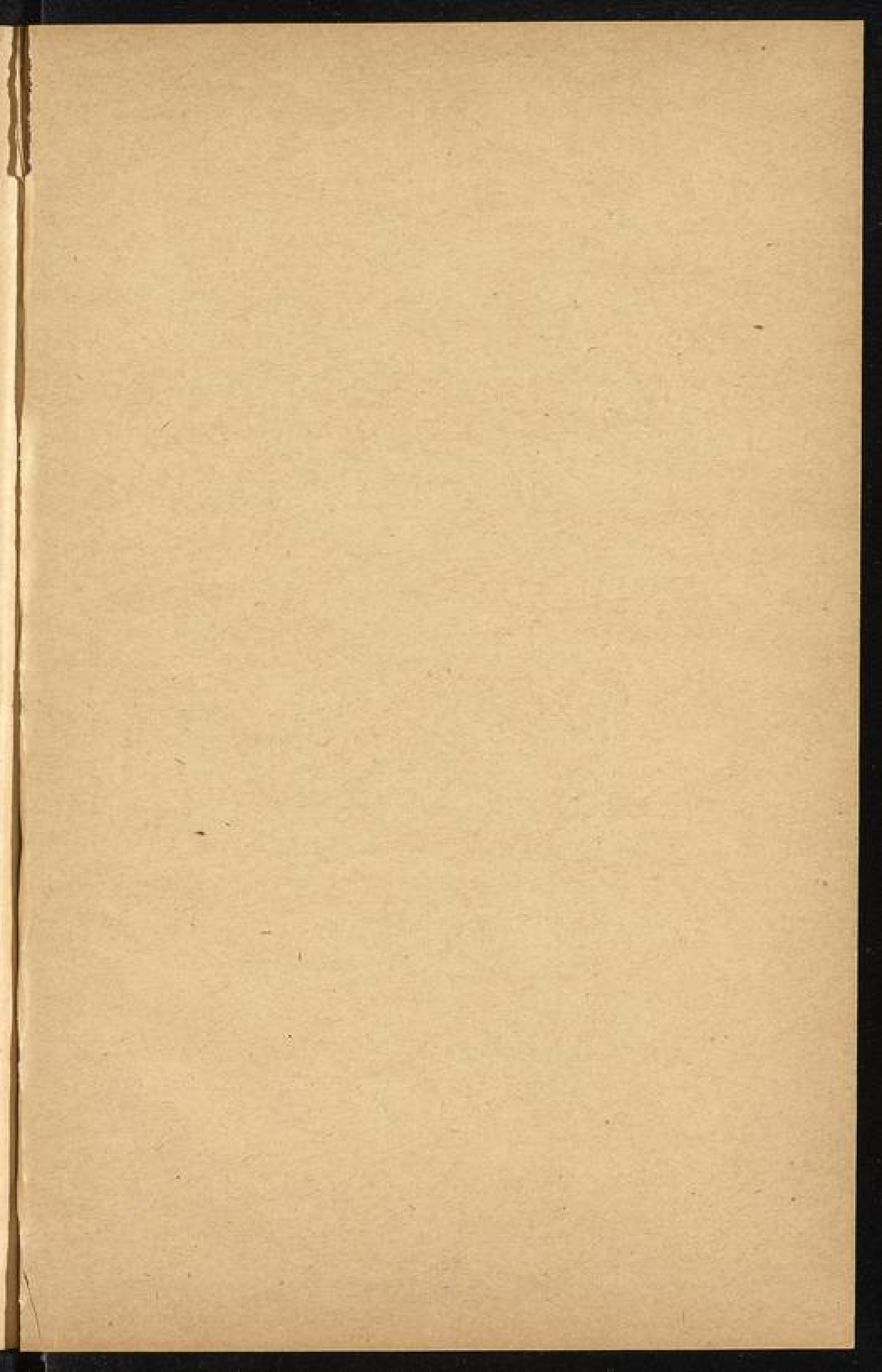
ستيد ، وتحليلات نورمان آنجل ، ما يفيد الصحافة المصرية في نهضتها الحالية .

ويبدو أحياناً أن كل ما يسميه الناس مشكلة ، ويجدون عبثاً في البحث عن حله ، مرجعه الى أصل واحد : هو قصور الانسان عن معرفة «الحقيقة» كلها. ولو أن الانسان توصل الى الحقيقة العامة التي ترضي جميع سكان الأرض، لانتفت المشكلات والمتاعب جميعاً ، ولارتاح العالم . . . راحة ابدية ! لأن الحياة عندئذ ، تكون قد توقفت عن الحركة وكفت عن التطور ، ونضجت للفناء ...

ومع ذلك ، فان على الصحافة ان تلعب الدور الاول في مسرحية البحث عن الحقيقة ، أي في تأكيد معنى الحياة !

ديسمبر سنة ١٩٤٤





« ان من خاصة الساعة المعبأة ، ان تلتهم آلات الطباعة ،
« اميال ورقها ، مزمجرة مثل العاصفة ،
« ثم اشعل غليونه فى هدوء الصباح ، الذى يعقب محنة منتصف
« الليل .
« قد باع قلبه للفن الاسود العتيق ، الذى نسميه الصحافة
« اليومية .

« ان من اندفع فى اعظم لعبة ، يمكن لانسان ان يلعبها ،
« فلا حب متأخر ، ولا شهرة اعظم ، يمكن ان تغويه بعيداً
« عن سبيله .
« انه كجواد القتال الذى يتنسم المعركة من بعيد . .
« يهتف : ها ! ها ! اين ابواق الصحافة ! اين رعودها ! »

كيبلنج

الصحافة وحريتها

لو بكهام ستيد*

يعد هنري ويكهام ستيد من أشهر الصحافيين البريطانيين ، بل هو من أبرز صحافيي العالم . وقد عرف باستقلاله في الرأي وجرأته في ابداء آرائه ، وحرصه على ابراز الحقائق وكشف الخفايا والنقائص باسلوب فيه كثير من الصرامة . ولكنها صرامة مقومة دائماً . وقد اكسبته خبرته الطويلة في خدمة الصحافة البريطانية معرفة واسعة بالسياسة الدولية ، حتى لقد اصبح حجة يستنار برأيها في الشؤون الجسام .

ويصف ويكهام ستيد نفسه بعبارة بسيطة ، اذ يقول انه « صحافي غير نادم ، درب نفسه على الصحافة ، وهو يعنى بها »

وكان مراسلاً لجريدة « التيمس » في برلين وروما وفيينا على التوالي ، في المدة بين سنتي ١٨٩٦ و١٩١٣ . ثم اصبح محرر السياسة الخارجية بجريدة « التيمس » فرئيس تحريرها بين يناير سنة ١٩١٤ ونوفمبر سنة ١٩٢٢

---

* Henry Wickham Steed

وقد صنف عدة كتب علا بعضها في سماء الشهرة ، خصوصاً كتابه « مملكة آل هابسبورج » الذي أصدره في سنة ١٩١٣ ، وفيه تنبأ بانهيار الامبراطورية النمسوية المجرية . وكتابه « خلال ثلاثين سنة » وهو مذكرات خاصة تقع في مجلدين . وقد نفدت طبعته . وكتابه « الصحافة » الذي نقتطف منه الفصل الآتي .

وفي هذا الفصل يتحدث ويكهام ستيد عن الصحافة وحريتها ، حديث الصحافي المثالي الذي لا يعزب عن باله ما هناك من اعتبارات مادية واتجاهات عصرية تتجاذب المهنة الصحافية .

المشكلة المركزية للديمقراطية *

قال أحد الباحثين في التاريخ السياسي منذ عهد غير بعيد ، وهو ممن حنكتهم التجارب ، « ان الصحافة هي المشكلة المركزية للديمقراطية العصرية »

وقد عجبت للوهلة الاولى من هذا القول ، وأخذت افكر فيما اذا كان ما يراه صحيحاً . ثم ادركت ما يعنيه . فهو يرى ان الصحافة لا تزال الوسيلة الرئيسية لاطلاع الشعب الحر على ما يجري حوله ، والقناة الاساسية للرأي العام والنقد العام . لقد قال « الديمقراطية » وكان يعني الحرية . لأن الديمقراطية هي الشكل السياسي للحرية . وعلى رأس الحريات جميعاً حرية المعرفة والقول والنقد . وهذه الحرية هي الكابوس الذي يقض مضاجع الطغاة المستبدين .

وإنا لنجد اليوم في كل مكان من يجحدون قيمة المدنية الحرة ، على

* هذه العنوانات الجانبية من وضع المترجم .

صورة لم يسبق لها مثيل في العهد الاخير . ونرى النظم الديكتاتورية التي تلجم الصحافة أو تسيطر عليها وتخنق حرية القول والنقد العام او الخاص على السواء — نرى تلك النظم تزعم لنفسها درجة من الكفاءة السياسية والاجتماعية أعلى من مستوى النظم الديمقراطية . فالى اي حد يجد هـذا الادعاء ما يبرره ؟ وهل يظل قائماً بعد مدة تضاهي عمر النظم الديمقراطية الناجحة ؟ هذا ما لا يسع أحداً ان يجيب عليه. فنحن لا نعلم مدى النجاح الدائم الأثر الذي اصابته الديكتاتوريات حتى الآن . وانما نعرف ان الشيء الوحيد الذي لا يمكن ان تجيزه الديكتاتوريات هو حرية المعرفة العامة التي يقوم على اساسها الحكم الصحيح . ونحن نعرف ما يقوله لنا اصحاب الحكم المطلق . ونعرف ايضاً ان الوقائع لم تؤيد كل ما قالوه . وعلى هذا فلنتريث في الحكم . وفي هـذه الاثناء لا نرى ما يبرر الطعن في الحرية الديمقراطية ، بل نعتقد ان الدعوى المقامة على هـذه الحرية تفتقر الى اثبات .

ومن المسلم به ان النظم الديمقراطية ليس من السهل تطبيقها وتنفيذها . فهي تتطلب درجة عالية من الحضارة . والديمقراطية الناجحة تقتضي توفر شرطين عسيرين بنسبة متعادلة تقريباً : الشرط الاول ، ان يكون شعور الفرد بذاتيته المدنية أصح واسمى مما تطلبه او تجيزه تلك النظم التي تفرض على جميع افراد المجتمع الواحد ان يفكروا تفكيراً واحداً ويطيعوا الاوامر الموجهة اليهم . والشرط الثاني ، ان يكون القادة الذين يمثلون الجماعات ذات الحكم الذاتي الحر ، رجالاً بعيدي النظر متيقظين دائماً لما يجري حولهم .

وقد أجاد المغفور له الرئيس مزاريك (رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاول) في كلامه عن المجتمعات التي تحكم نفسها بنفسها ، اذ قال : « ان الحكم الذاتي هو ضبط النفس» ولا يعني انتفاء السلطة . اما الديكتاتوريات فتزعم ، على العكس من ذلك ، ان « الحكم من أعلى » خير في ذاته ، وان خير الحكومات حكومة الرجل الفرد . وقد كانت طريقتها في الحكم ، التي هي في الوقت ذاته مثلها الأعلى ، قيام زعيم واحد على رأس حزب واحد ، تكون له السيطرة التامة على جميع موارد « الدولة » وتفوض اليه جميع السلطات على الصحافة وأرواح الافراد . وتلك الطريقة وذاك المثل الأعلى ، لا يدعان مجالاً لصحافة حرة . وان صحافة غير حرة لا يمكن ان تكون مكانتها ، كمعهد ، أسمى من مكانة صناعة من صناعات الآلات الناطقة.

أما المثل الأعلى لنظام الحكم الحر (الديمقراطي) فيقول بأن للمواطنين الاحرار أن يستعملوا حقوقهم وحرياتهم الفردية في خدمة الخير العام . وكيف يستطيع الافراد أن يفعلوا ذلك اذا حجبت عنهم معرفة الاشياء التي تتناول الخير العام ، أو اذا قدمت اليهم هذه الاشياء بالقدر والصيغة التي قد تلائم أغراض حكامهم فقط ؟

ان الرجال الذين يعهد اليهم تصريف أمور الشعب لا يمكن أن ينالوا تأييداً حقيقياً مستنيراً ما لم يكن هـذا الشعب متمتعاً بحرية المعرفة ، وحرية الموافقة أو المخالفة . وبعبارة اخرى لا يمكن ان يقوم في غير هذه الحالة ذلك الرأي العام الصحيح الذي هو القاعدة الاساسية للحكومات الديمقراطية .

ثم ان تقييد المعرفة العامة وامتناع النقد أو الموافقة المبنيين على هذه

المعرفة ، لا بد أن يؤدي الى فساد الرأي والى نقائص اخرى طالما تعرضت لها النظم الديكتاتورية بوجه خاص . فان منع الشعب من ابداء رأيه وسلبه سلطته ليدع المساوىء تنمو وتتضخم الى ان تبلغ حداً تضطر الجماعة عنده الى التآمر بل الثورة على حكامها ، اذ لا تجد وسيلة اخرى لاصلاح شؤونها . وعلى ذلك ، فقد تكون نهاية الديكتاتورية فوضى أو كارثة اجتماعية . ومن هذه الوجهة ، يمكن ان تكون الصحافة الحرة التي يقودها شعور بالمسؤولية الاجتماعية، المشكلة المركزية للديمقراطية العصرية كما تكون في الوقت ذاته الاداة الاساسية لصيانة الديمقراطية .

صحيح ان الصحافة لم تعد الوسيلة الوحيدة لنقل الاخبار والمعلومات الى الجمهور ، وان الاذاعة اللاسلكية اخذت تلعب دوراً متزايد الأهمية في حياة الجماعات . غير ان اثر الاذاعة اللاسلكية في تثقيف الشعب واطلاعه على اخبار الوقائع والحوادث ، لا يخفض من وظائف الصحافة بل يوسع مداها فان محطة الاذاعة اللاسلكية في هذه البلاد (انجلترا) لا تجمع الأخبار لحسابها في أي حادث من الحوادث . وانما تذيع اخباراً تجمعها الوكالات الصحافية العادية [1] . واذا كانت تضيف اليها تعليقاً من عندها أو حديثاً من رجال ذوي مكانة وذوي رأي ، فهي انما تعزز عمل الصحف أو تسير على نهجه . ثم ان الاحاديث الشفهية المذاعة باللاسلكية يتلقاها السمع لا البصر . وان السامعين الذين قد يرغبون في التفكير فيما سمعوه يسرهم عادة ان « يروه مطبوعاً » حتى يستطيعوا التأمل واصدار

---

(١) صار لمحطة الاذاعة البريطانية مراسلون خصوصيون ، حربيون وسياسيون ، وأصبح لها معقبون ، على ما يعرف كل من يصغي الى اذاعة لندن اللاسلكية .

رأي ناضج فيه . وماذا يكون طبع تعليق أو نقد أذيع شفهياً ، اذا لم يكن عملاً تابعاً للصحافة ؟

دم الصحافة

الخبر دم الحياة للصحافة ، سواء أكانت تعد شراً متعـدد الأشكال (تنيناً متعدد الرؤوس) أم ضماناً للحرية في الجماعات ذات الحكم الديمقراطي . فوظيفة الصحف الرئيسية هي جمع الاخبار التي تهم المصلحة العامة ونشرها وتفسيرها أو التعليق عليها . وهذه وظيفة عظيمة القيمة الاجتماعية . وهي مشرفة حقاً للقائمين بها ، اذا أدوها بصدق وشعور بالمسؤولية . فعليها قد تتوقف سلامة المجموع .

وما برح « الخبر » منذ نشأة الخليقـة يلعب دوراً جوهرياً في حياة الانسان بل في حياة الحيوان . فان الحيوان ، اذ يشم رائحة الخطر ، انما يتلقى « خبراً » معناه ان سلامته مهددة . ولكي يعرف المرء الخبر ، يكفيه ان يسائل نفسه لماذا حرصت الجماعات المنظمة وحكامها دائماً على الحصول على معلومات صحيحة وسريعة عن الامور التي قد تؤثر في معيشتها ومجرى حياتهـا . ولطالما استخدم لهذا الغرض السفراء والرسـل والجواسيس والضاربون بالرمل والسفن السريعة والفرسان المجلون ، بصرف النظر عن البرق والتليفون . وقيمة الخـبر تقوم في الاخطار عما حدث أو الانذار عما قد يحدث في الوقت المناسب . وعليه فان نشر الخبر على الوجه الصحيح خدمة اجتماعية لا تدانيها خدمة .

وما زالت الصحافة الاداة الرئيسية لهذه الخدمة . وقد تطور شكلهـا بتطور فن الطباعة وتحولت بتحول هذا الفن الى عمليـة آلية سريعة .

ولم تتقدم طباعة الصحف الا بعد اختراع الحروف المعدنية التي ترص في اطارات من الصلب . فهو الاختراع الذي سهل طبع الكلمة الشفهية أو المكتوبة ، بسرعة كبيرة . ولم يتهيأ للصحافة ان تزدهر الا بعد قيام المعاهد السياسية الديمقراطية وتحرر الطبقة المتوسطة من الشعب ، التي تسمى « السلطة الثالثه » (كما تسمى الصحافة أحياناً « السلطة الرابعة »). وقد كانت هناك فيما مضى ، نشرات وناشرون . وكانت هناك جرائد أو صحائف دورية مختصة بالمناقشة في الشؤون العامة . أما الصحف اليومية المستقلة ذات الصفة القومية فلم تظهر في هذه البلاد (انجلترا) الا في الربع الاخير من القرن الثامن عشر . وكانت حتى ذلك الوقت عالة على المطابع المستقلة . على ان الصلة كانت وثيقة دائماً بين تقدم صناعة الطباعة وصناعة جمع الاخبار وتوزيعها .

والواقع ان نمو الصحافة ، بمعناها المفهوم اليوم ، يرجع الى العهد الذي اعترف فيه بجمع الاخبار عملاً مشروعاً يجوز للفرد ممارسته . وكان طبيعياً أن تحاول الحكومات السيطرة على هذا العمل ، إما بفرض رقابتها عليه أو باخضاعه لقيود مالية أو عقابية . فقد سطا على ميادين السياسة والديبلوماسية التي كانت تحرص الحكومات عليها باعتبارها من خصوصياتها الرسمية .

ومما هو جدير بالملاحظة انه حتى بعد أن نالت الصحافة حريتها ، كان الصحافيون الذين يقدرون مسؤولية عملهم ، يشعرون بانهم ملزمون باتباع جانب الحذر واللياقة في نشر الاخبار والتعليق عليها . فأقاموا بذلك رقابة خفية من انفسهم على انفسهم . اذ شعروا بانه اذا كان من حق

الجماعات الديمقراطية في الاوقات العادية ان تطلع على كل ما يهم مصلحتها ، فان على أولئك الذين يطلعونها على الاخبـار ان يعملوا بشعور قادة الرأي العام . وان حرية الصحافة التي تعني انتفاء القيـود الرسمية التحكمية عن مهمة توزيع الاخبار والتعليق عليهـا ، لهي ضمان لسلامة المجتمع . فهي تضمن للمجتمع الحر سماع أية قضيـة من مختلف الجوانب ، قبل ان يتخذ قراره بشأنها . وربما كان ضرورياً في الاوقات غير العادية مثل اوقات الحرب ، فرض رقابة رسميـة الى حد ما ، لئلا تذاع اخبار كاذبة او مبالغ فيها او طائشة ، فتبث الذعر في النفوس وتعرض المصلحة العامة الى الخطر . ومن هنا يتبين ان درجة الحرية التي يحق للصحافة ان تتمع بها ، مرتبطة بخير الشعب في مجموعه ، ولا يمكن ان تقررها المصالح الخاصـة للصحف او اصحاب الصحف وحدها . ولكن الآراء قد تختلف فيما يتعلق بدرجة المعرفة النافعة للجماعة . ولهذا راج المبدأ القائل بأن الحرية يجب ان تنتفع بكل ما هناك من شكوك ، وان زيادة الحرية خير من نقصها . وقد تسيء بعض الصحف المتهورة استعمال حريتها . غير ان التجارب دلت على ان خير كابح لهذه المساوىء وجود صحف اخرى اكثر رصانة وأقوى شعوراً بالمسؤولية . ولهذه الصحف كل الحرية في شجب الصحف الاولى والتنديد بها . ثم ان هناك البرلمان وهو خير واق من تلك المساوىء .

بين الصناعة والفن

وتثير مسألة المسؤولية الصحافية مسألة اخرى تتناول الظروف التي فيها تصنع الصحف ويؤدي الصحافيون مهمتهم . ولنا هنا ان نسأل هذا السؤال : اذا كانت مهنة الصحافيين فناً فأي مستوى من البراعة يقتضيه

هذا الفن ؟ يقال في هذه الايام ، وهناك ما يبرر هذا القول ، ان انتاج الصحف بالطريقة الميكانيكية الحالية هو صناعة اكثر منه فناً . والحق ان اصحاب الصحف تعودوا أن يشيروا في أحاديثهم الى « صناعتهم » . وعلى ذلك يحق للجمهور ان يسأل ، بأي حق يحول اصحاب الصحف خدمة طبع الأخبار ونشرها ، التي هي خدمة اجتماعية ، الى عمل خاص أو صناعة خاصة ؟ وما أدلة الكفاءة العقلية أو القوة الادبية التي تبيح لهم الاستفادة من تغذية فضول الجمهور ؟

اذا كان الجواب على هذا السؤال ان « لا دليل على الكفاءة غير النجاح التجاري » كان للمرء ان يستخلص لنفسه استنتاجات خطيرة . واذا كان الجواب ان اصحاب الصحف يشعرون بانهم ملزمون بادارة صنعتهم بروح الامناء على الجمهور فان هذا يثير مسائل معقدة .

ولا حياة لصحيفة بغير مساعدة هيأة محرريها أو الصحافيين . فمن هم أولئك « الصحافيون » ؟ لقد اتجهت الجهود الى تدريب طلبة العلم على العمل الصحافي ، وانشئت فعلاً « مدارس للصحافة » . غير ان الحقيقة الثابتة بوجه عام ان الصحافيين رجال لا تخلقهم الامتحانات المهنية أو الدرجات العلمية الخاصة أو الشهادات العالية . واذا نظر المرء الى الصحافيين على انهم جامعي اخبار وبائعي اخبار فانه لا يكاد يجد ما يؤهلهم لمكانة أعلى من مكان بائع الصحف الذي يجتذب بصياحه قروش المارة . غير ان الوظائف التي يؤدونها تضفي عليهم فعلاً مكانة اجتماعية أعلى من مكانة اولئك الرجال الذين غاية ما يرمون اليه في الحياة ان يلفتوا اليهم انظار اخوانهم في المجتمع . فمن أين آتت الصحافيين هذه المكانة المرموقة ؟

ان مصدر هذه المكانة ، فيما أرى ، هو ادراك الجمهور بطبعه ان الصحافة الصحيحة هي خدمة عامة . أي انها شيء أسمى من الصنعة ، شيء غير الحرفة أو التجارة ، بل هي شيء بين الفن والوزارة . فالصحافيون الحقيقيون خدام غير رسميين للمجموع ، غايتهم خدمة الجماعة . ومثل هؤلاء الصحافيين يولدون ولا يصنعون . وقد يحتاجون الى شيء من التدريب والخبرة ، غير ان ما من تدريب وما من خبرة يمكن ان تخلق صحافياً ما لم تكن في الرجل الشرارة الحيوية التي تميز الصحافي الحق عن صانع الصحيفة او اليد العاملة فيها .

ولا شيء أدعى الى الرثاء من شبان يتصورون انهم لا بد ان يكونوا صحافيين اذا حصلوا يوماً على « عمل في الصحافة » لأنهم نجحوا في دراستهم في المدرسة او الجامعة ، ولأن من هوايتهم جمع الكلمات في سطور على الورق . فمثل هؤلاء قد تفوت عليهم سنوات عدة قبل ان يتبينوا انهم أخطأوا سبيلهم ، وانهم توجهوا نحو نداء غير الذي يناديهم . والصحافة نداء بغيره لا يكون العمل في الصحف الا عناء لا روح فيه . ولكان خيراً لهم لو انهم طرقوا أبواب مهن اخرى . فربما صاروا محامين أو موظفين حكوميين أو كتبة في البنوك أو وسطاء في البورصة .

ورجال الصحف الذين يفتقرون الى الشرارة الحيوية غير قليلين . أما النادرون حقاً فهم الصحافيون الذين يعملون بوحي نداء داخلي يدفعهم دائماً الى خدمة المجموع . فهؤلاء رجال ونساء ذوو عقول وآراء ممتازة ، يتحرقون دائماً الى نشر المعرفة بلا منّ ولا تكلف ، يحدوهم عزم ملتهب على خوض المهنة الصحافية بأمل أن تسنح لهم يوماً فرصة لاطلاع الجمهور على ما يعتقدون انه ينبغي ان يعرفه .

هؤلاء الصحافيون هم « الصحافة » بالمعنى الحقيقي للفظ . واذا حاولت « صناعة الصحف » يوماً ان تستغني عنهم ، وان تعد نفسها عملاً غايته الرئيسية أو الكلية إثراء اصحابه أو مالكي اسهمه ، فانها ليقضى عليها القضاء المبرم كمعهد شعبي .

غير ان الصحافيين اصحاب الرسالات كثيراً ما يجدون في عملهم ما يذكرهم بالشقة الفاصلة بين مثلهم الأعلى وبين الطريقة العملية لبلوغه . فان التجربة تعلمهم ان وظيفتهم قد تكون صناعة أو تجارة ، كما قد تكون مهنة حرة أو فناً أو وزارة ، أو هي قد تكون جميع هذه الاشياء تباعاً أو كلها معاً في بعض الاوقات . وهم يعلمون ان الصحافة ، كما يدل عليها اسمها (اليوميات) ، تقوم على جمع اخبار الحوادث وطبعها ونشرها يوماً فيوماً بتعليق أو بغير تعليق . ويعلمون ايضاً ان هذا عمل ينطوي على مسؤولية ، وان الخبر يجب ان يكون صحيحاً ، والتعليق عليه صادقاً أميناً. غير ان الاخبار عندما تطبع يجب ان تباع . والجمهور الذي يشتري الصحف قد لا يحب الاخبار غير السارة أو الآراء الكريهة. وذوق الجمهور ومزاجه عامل أساسي يتوقف عليه انتاج الصحف ، ويعتمد عليه الرجال الذين ينتجونها . فالى أي حد يذهب هؤلاء الرجال في مسايرة مزاج الجمهور ؟ والى أي حد يخونون عهدتهم ، اذا دبجوا أخبارهم وآراءهم بالصيغة التي تلائم ذوق الجمهور ؟ وهل يلامون اذا نمقوا أخبارهم أو كتموا آراءهم الصحيحة ، اكثر مما يلام التاجر الذي يغش زبائنه في الوزن ، أو الصانع الذي يزيف منتجاته ؟

في رأيي ان اللوم عليهم كبير . اذ ان المبدأ الاساسي الذي يحكم

الصحافة ، أو الذي يجب ان يحكمها ، هو ان جمع الأخبار والآراء وبيعها عهدة شعبية في جوهره . وهـذه العهدة تقوم على صك غير مكتوب مع الشعب ، يفرض على الذين يعرضون الاخبار للبيع ان يكون الخبر صحيحاً على خير ما يعرفون ويعتقدون ، وان يكون تعليقهم عليه صادقاً طبقاً لما يعلمون . ومثل هذه الامانة قائمة في العلاقة بين الطبيب ومرضاه ، ولئن كان رجال الطب يعملون تحت نظام يحدده تشريع المهنـة الذي يقضي بأن يكون العاملون في الميدان الطبي حاصلين على شهادات ودرجات علمية تؤهلهم للمهنة . أما الصحافة فمهنة « حرة » لا تخضع لتحديدات خارجية الا ما يفرضه القانون المدني . وهذه التحديدات تختلف باختلاف البلدان. غير ان الطبيب غير الأمين لا يمكن ان ينال أذاه ، في أسوأ الحالات ، سوى بضع عشرات من المرضى ، في حين ان الصحافي غير الأمين قد يسمم عقول مئات الألوف أو الملايين من بني جنسه .

فهل يكون الصحافي الذي يبيع خبراً أو يشترك في بيع خـبر يعلم انه كاذب او غير صحيح تماماً ، أو ينمق رأياً ليستهوي به القراء ، اكثر اجراماً من التاجر الذي يغش في الوزن ، او الصانع الذي يعرض بضـاعة فاسدة مزيفة ؟ ان الرد على هـذا السؤال يتوقف على الرد على سؤال آخر هو : هل نشر الأخبـار الكاذبة أو الآراء الزائفة أشد ضرراً من بيع البضائع المادية المغشوشة ؟ فاذا كان الجواب — وهو ما أعتقد انه يجب ان يكون — ان الآراء الزائفة أشد ضرراً من السكر المغشوش أو الصابون غير النقي ، كان الصحافي الذي يخون امانته اكثر إجراماً من التاجر الغشاش.

وما كانت الصحافة لتحتل مكانة خاصة ، إلا لأن مادتها الخامة هي فكر الجمهور . فهي تتعامل « بالقيم الادبية » .

وعهدة الصحافة او مسؤوليتها الادبيـة تشبه ، من جهة ، مسؤولية رؤساء الدين والساسة وقادة الفكر العام . وهي من جهة اخرى معرضـة لأحوال صناعية وتجارية لا تؤثر بالقـدر ذاته في تلك العهدات ، اذ ان صناعة الصحف تحتاج الى مبالغ كبيرة من المال . فهي تستهلك يومياً آلاف الاطنان من ورق الطباعة . وورق الصحف يصنع من لب الخشب الذي يمزج به مسحوق جذوع أشجار خاصة تطحن بآلات قوية ، واكثر لب الخشب الذي يصنع منه الورق في هذه البلاد (انجلترا) يستورد من الخارج على سفن خاصة . ثم ان ألوفاً من الالتار من حبر الطباعة تتدفق يوماً بعد يوم على اسطوانات آلات الطباعة المعقدة العظيمة التكاليف التي تطبع وتقطع وتطوي ألوف النسخ من الصحيفة الواحدة في الساعة. ولابد من المال لجمع الاخبار من مختلف انحاء العالم ، ودفع أجور الرجال الذين يجمعونها ويرسلونها الى صحفهم ، ودفع نفقات النقـل والاذاعة . ولا بد من مبلغ آخر لدفع مرتبات هيأة التحرير وأجور العمال الآلين والموظفين الاداريين في مركز الجريدة . وبعد هذا ، فان عملية التوزيع تقتضي أبنية كبيرة يمكن منها توزيع الصحف المطبوعة بسهولة ، كما تتطلب أساطيـل من السيارات بل من الطيارات لتعجيل التوزيع . ودخل الصحف من البيع لا يكاد يغطي نصف تكاليف انتاجها . أما النصف الآخر ، وما قد يكون هناك من أرباح ، فعلى الصحف أن تستمده من ناشري الاعلانات . وهؤلاء الناشرون الذين يمونون الصحيفة بالقسم الاكبر من دخلها ، قد يرغبون في ان يكون لهم صـوت في اختيـار الاخبـار التي تطبع أو في التعليق عليها .

ما يريده الجمهور!

وللاعلان أو بيع الدعاية تأثير متزايد في « الصحافة » . فبه تعيش الصحف . وان ضرورة الحصول على هذا المورد والمحافظة عليه لتؤثر بطرق عدة في صناعة الصحف وفي الصحافة ذاتها . فان ثمن الاعلان في صحيفة من الصحف يتوقف الى حد كبير على عدد قرائها ، ثم على صنف هؤلاء القراء وقدرتهم الشرائيـــة . واذا حرصت هيأة التحرير في صحيفة على ما تشعر به من أمانة أدبية نحو الجمهور ، وأفضى بها هذا الحرص الى تنفير القراء وتخفيض مجال توزيع الجريدة ، فسرعان ما يضطرب مديرو العمل أو مالكو الصحيفة فيجدون في المحررين عقبة معرقلة لسير العمل . وليس من صاحب جريدة ، فيما عدا بعيدي النظر الواسعي أفق الفكر ، يقبل ان يخاطر بفقد رواج صحيفته ، وبمعنى آخر فقـد مورد الاعلانات بتأييد ما قد يبدو قضية « لا يحبها الجمهور » أو ابراز حقائق بغيضة . غير أن هناك من اصحاب الصحف رجالاً بعيدي النظر أقوياء العزيمة ، واجهوا هذه المخاطرة ، وربما كانوا مستعدين لمواجهتها مراراً ، اقتناعاً منهم بأن رأيهم او رأي هياة التحرير في صحفهم ليس صائباً فحسب بل ان الوقائع ستثبت صوابه بعد حين ، وان ثقة الجمهور ستعود اليهم عندئذ بقوة اكبر مما كانت عليه من قبل . وعلى كل حال ، لا يسع الصحافيين ان يتناسوا ان « الصحافة » التي قد يعدونها امانة عمومية ، لا يمكن ان تكون مستقلة تمام الاستقلال عن بيت المال .

وعلى الرغم من ذلك ، فان « الصحافة » ما برحت شيئاً أسمى من آلة لبيع الاعلانات للتجار والصناع . فهي اشبه بجمعية تعاونية يشترك فيها

الجمهور . واذا كانت قوتها قائمة في سحرها وتعلق الجمهور بهـا ، فان من الغباء حقاً ان يتصور اصحاب الصحف او محرروها او مديروها ان فكر الشعب قوة سلبية تقبل أية معاملة . ان الصحف تستطيع ان تؤثر في الرأي العام وهي تفعل ذلك ، غير ان الرأي العام يؤثر فيهـا بمثل قوة تأثيرها . وهذا أحد الأسباب التي تدفع الصحف دائماً الى اعطاء الجمهور « ما يريده الجمهور » . وان الصحافيين الذين يدركون « ما يريده » الجمهور حقاً ، ليساوون وزنهم ذهباً . وقد يظن البعض ، ومعهم اصحاب الصحف التي يعملون بها ، ان ذوق الجمهور او مستواه الفكري وضيع في المتوسط ، فيخل اليهم ان النجاح كل النجاح في التودد الى النواحي الوضيعة من الطبيعة البشرية . وطريقتهم في ذلك هي مسايرة أهواء الجمهور . اما غيرهم من المحررين وملاك الصحف ممن يظنون ان واجبهم يفرض عليهم تنوير قرائهم وتعليمهم ، فقد تكون لهم فكرة سامية جداً عما يريده الجمهور . ويجدر بهؤلاء ان يعلموا انه اذا كان الجمهور يحب ما يثير اهتمامه أو يدخل التسلية على نفسه ، فانه يبغض ان يعامل معاملة تلاميذ المدرسة بأي شكل من الاشكال . وهناك فئة ثالثة من اصحاب الصحف والصحافيين يظنون ان الطريقة الصائبة هي تسلية الجمهور الى حد ما بمحاولة اعطائه ما فيه خيره في قالب جذاب بحيث يقبل ما يقدم اليه بشغف . وهؤلاء اعقل الصحافيين وأبعدهم نظراً .

وبعد ، فماذا يريد الجمهور ؟ انه لا يريد ، اي انه لا إرادة له . وهو سرعان ما يكف عن شراء او قراءة الصحف الراكدة . وعلى ذلك فان الوصية الاولى للفن الصحافي هي « لا تكن بليداً ! » . صحيح ان هناك

فئة من قراء الصحف المحافظين الذين يكرهون «الاخبار الطنانة المثيرة»، ولا يلذ لهم ان يطالعوا إلا ما يؤكد لهم ان كل شيء جارٍ على ابدع ما يرام في جميع العوالم . غير ان هؤلاء ليسوا بالطبقة التي يمكن ان تعتمد عليها الصحف النشيطة في توسيع رواجها ، او التي تقرر ميولها شكل « الرأي العام » وان الصحف او الصحافيين الذين يعنون بهذه الطبقة ويحرصون على إرضاء ذوقها ، ليتغاضون دائماً عن حقيقة جوهرية في الفن الصحافي ، وهي ان الوظيفة الاساسية للصحيفة نشر « الخبر » وان اغفال الخبر أو التأخر في نشره خطيئة صحافية عظمى . وقد يوصف « الخبر » بأنه شيء غير عادي ، شيء خارج عن مجرى الامور المعتاد . فعند ما لا يقع غير ما هو متوقع ، يميل الناس الى القول ان « لا أخبار هناك » . وأذكر هنا عبارة ساخرة ألمعية فاه بها احد اصحاب الصحف المشهورين اذ قال « ان الرذيلة خبر اما الفضيلة فلا » . وهو يزعم بذلك ان الفضيلة شيء عادي ، اما الرذيلة فشيء غيرعادي . وموضع السخرية في العبارة ان حكايات الرذيلة تستهوي حتى العقول الفاضلة !

ومسألة « الخبر » مسألة هامة حقاً . فهي لا تجر وراءها مسألة اعطاء الشعب « ما يريده » فحسب ، بل تنطوي على مسألة اخرى عظيمة الخطر ، هي اطلاع الشعب على الحقيقة ، الحقيقة الكاملة ، ولا شيء غير الحقيقة ، طبقاً لما يمكن معرفته وروايته منها . وان الصحف التي تحاول تلطيف الحقيقة أو اخفاءها قد لا تقل إثماً عن الصحف التي تبالغ في روايتها تحت عنوانات طنانة أو في تعليقات مثيرة . ومهمة الصحافة الحقة بحاجة الى عقول صحافية سليمة رصينة ، للموازنة بين ما هو حيوي للمصلحة العامة وبين ما هو تزلف خداع الى أهواء الجمهور الدنيا . وان أفضل الصحافيين

هم اولئك الذين يستطيعون اقامة هذا الميزان والمحافظة عليه ، مع الميل الى الاكثار ، لا الاقلال ، من الاخبار التي يقدمونها الى الجمهور . ومما هو جدير بالذكر في هذا المجال ان جريدة « نيويرك تيمس » اعظم الصحف الاميركية قد اتخذت لنفسها هذا الشعار الحكيم « طبع كل خبر يصلح للطبع » . ولا شك ان ما يميز الصحيفة الصحيحة عن الصحيفة المريضة ، هو القدرة على التمييز الأكيد بين الخبر الذي يصلح للطبع والخبر الذي لا يصلح .

متاعب المثالية

غير ان الخبر ، حتى الخبر الصحيح ، بحاجة الى حسن صياغة وسلامة ذوق . واذكر هنا على هامش الحديث ، اني دعيت منذ سنوات الى اجتماع كان يضم فريقاً من الرجال والسيدات الجادين في نظرتهم الى الحياة ، لأتحدث اليهم عن الدور الذي يمكن ان تلعبه الصحافة في تدعيم عهد السلام الدولي ، وكان ذلك الاجتماع من الاجتماعات الاخيرة لمؤتمر نظمته هيأة دينية عالية . وكان منظمو المؤتمر متألمين لأن ما من صحيفة أشارت بكلمة واحدة الى اعمال مؤتمرهم . وقد كان سبب ذلك واضحاً . اذ كان يسود المؤتمر جو من التزمت المقبض . وكانت تلوح على الحاضرين سيماء الكآبة الممزوجة بالخشوع . وقد قدمني اليهم رئيس الاجتماع قائلاً انه سيكون من حظهم ان يستمعوا الى « صحافي ذي مثل عليا » . وأضاف بلهجة التقي الورع قوله « ان الصحافي ذا المثل العليا بركة تجل عن الوصف اما الصحافي الذي لا مثل أعلى له فنقمة من ابليس » . فصفق الحاضرون تصفيقاً حاراً . وبدأت خطابي قائلاً اني اوافق على كلمة واحدة من كلمات

الرئيس وهي « تجل عن الوصف » (بالانجليزية) . لان الصحافي المتمسك بمثله العليا والذي يعرض هذه المثل في مكاتب جريدته ليلاً والاخبار متدفقة على الجريدة كالسيل وعمال المطبعة منهمكون في اعداد المكان الموافق لكل منها ، هو حقاً مضايقة ثقيلة يعجز المرء عن وصفها .

وقبل ان يفيق الحاضرون من صدمة هذا الاستهلال القاسي، مضيت اقول لهم انه اذا لم تكن الصحف نشرت شيئاً عن اجتماعاتهم ، فقد كان مرجع ذلك الى ان من اشتركوا فيها قد وقعوا في خطيئة البلادة. وأوضحت لهم انهم اذا ارادوا ان يحصلوا على تعضيد الصحف لقضيتهم النبيلة ، فيجب عليهم ان يفعلوا أو يقولوا شيئاً جديراً بأن تتحدث عنه الصحف ، شيئاً جديداً عميقاً مثيراً للاهتمام أو شيئاً غير عادي ، ولفت انتباههم الى انهم كانوا يحملون في خطبهم على الحرب — التي هي مسألة خطيرة جداً ومثيرة — وفاتهم ان السلم يمكن ان يكون مسألة خطيرة ومثيرة أيضاً . وصارحتهم بانهم كانوا يسعون الى مكان في الصحف تنافسهم فيه اعلانات ملحة قد يساوي السطر منها عدة جنيهات . وطلبت اليهم ان يفكروا جدياً فيما اذا كان أي خطاب ألقي في أي اجتماع من اجتماعاتهم يساوي السطر منه حقاً عدة جنيهات .

وعلى الرغم من هذه المجابهة الفظة ، أو بسببها ، أصغى الحاضرون الى خطابي بانتباه . وتلت ذلك مناقشة حادة . وأخيراً سمعت سيدة وقوراً تقول للاسقف الجليل « ان هذا شيء مفزع . غير ان هذا هو الاجتماع الهام الوحيد الذي عقدناه حتى الآن » . وقد نشرت الصحف وصفاً مسهباً لذلك الاجتماع في اليوم التالي .

ربما كان لساني فظاً في ذلك الحديث . غير انه قال الحق . وهناك صحافيون مثاليون كثيرون . ولا يمكنهم ان يكونوا غير مثاليين . وغالباً ما يكابد هؤلاء في عملهم المشاق ، إذ لا نهاية لعملهم . وهم بعيدون دائماً عن التفكير التجاري ، مهما يكن من ضخامة الارباح التي يجنيها الغير من جهودهم . غير ان رائحة حبر الطباعة قد تكون أحلى على أنوفهم من أندر العطور . وقد تكفيهم رؤية شرائح الورق المطبوعة المسماة « بروفات » لينسوا أنهم هم انفسهم يكدون ويكدحون مثل العبيد المسخرين في تجذيف السفن الشراعية في سالف الازمان . وهم قد يحاولون بالتكاتف فيما بينهم ان يقللوا من ساعات عملهم ، ويضيفوا شيئاً من الامان الى مناصبهم المتقلقلة . فقد يصبحون يوماً ليروا انهم بيعوا بيع الانعام من صاحب جريدة الى مالك آخر ، وان المالك الجديد يريد أن « يخفض التكاليف » بطرد رجال خدموا الصحيفة سنين طويلة . وفي هذه الحال لا يسهل على أمثال هؤلاء الصحافيين ان يحوروا انفسهم للعمل في صحيفة اخرى حتى لو أمكنهم الحصول على عمل فيها .

هذه بعض متاعب الحياة « في الصحافة » . انها اخطار المهنة . ولا يمكن ازالتها كلها أو تخفيضها دون التعرض لخطر هدم روح المغامرة التي هي نسيم الحياة للصحافي الجيد والصحيفة الجيدة . فالصحافة لا يمكن ان تكون مهنة حرة وصناعة محمية في آن واحد . ولا يمكن ان يكون الصحافيون آمنين على وظائفهم مثل موظفي الحكومة ، ويحافظون في الوقت ذاته على التمتع بحرية التفكير والكتابة كما توحي به ضمائرهم ومثلهم العليا في خدمة المصلحة العامة . ان عليهم ان يخوضوا وعر العيش وسهله ،

وان يحملوا حياتهم العملية على أكفهم . وبغير هذا لا يمكنهم ان يخدموا الشعب خدمة صادقة .

ربابنة الصناعة والاخطار المهددة

واذا كانت هذه حال الصحافيين العاملين ، فماذا تكون حال الرجال الذين يستخدمونهم ، وأعني بهم اصحاب الصحف « ربابنة الصناعة الصحافية » ؟ اني أميل الى الاعتقاد بأن اصحاب الصحف المجيدين رجال يولدون ولا يُصنعون مثل الصحافيين الحقيقيين تماماً . وقد كان أعاظم اصحاب الصحف رجالا نابغين . وأذكر منهم على سبيل المثال ، جون والتر الثاني مؤسس جريدة « التيمس » ، وجوزيف بوليتزر صاحب « نيويرك وورلد » ، ولورد نورثكليف صاحب « الديلي ميل » (وقد ملك نورثكليف جريدة « التيمس » ايضاً مدة ١٥ سنة) . وجميع هؤلاء كانوا رجالا حباهم الخالق بتلك المواهب الخاصة التي يتطلبها عمل انشاء الصحف أو « ارتكاب الصحف » — وكان نورثكليف يسمي انشاء الصحف ، مداعباً ، « بالجريمة » — أما اصحاب الصحف الأحياء فمن الحرج التحدث عنهم ، على انه يمكن القول دون التعرض الى اللوم ، انهم ليسوا جميعاً من الموهوبين ، ولئن يكن بينهم بعض الموهوبين . ولكن عليهم جميعاً ان يواجهوا في هذه الايام ، راضين أم كارهين ، أحوالاً تعرض « حرية الصحف » وبمعنى آخر تعرض الصحافة ذاتها الى أبشع الاخطار .

وأبرز هذه الاخطار ، خطر ميل الجمهور الى الشك في قيمة الصحافة وفقده الثقة بها كمعهد حر . ومن علامات اضمحلال ثقة الجمهور بالصحافة

شيوع «رسائل الاخبار» الشخصية التي تنشر، أو تزعم انها تنشر، معلومات تحبسها الصحف اليومية أو تتغاضى عنها . وقد لا تكون محنة الصحافة في لندن بلغت من الحدة ما بلغته في نيويرك — حيث خفض عدد الصحف الصباحية المحترمة الى صحيفتين اثنتين ، بسبب الافلاس أو ادماج بعض الصحف في البعض الآخر — غير ان العوامل الخطرة التي تعمل في اميركا تعمل في بريطانيا العظمى أيضاً . وهذه العوامل تميل الى تخفيض عدد القنوات التي تنقل المعلومات العامة . ومن الواضح ان الجمهور الذي يكون أمامه ان يختار بين صحيفتين فقط في مدينة عظيمة ، لا يحصل على متنوعات الاخبار والتعليقات التي كان يحصل عليها لو كانت هناك خمس صحف مستقلة او ست متنافسة في سبيل مرضاته وان في هذا لطمساً لناحية من نواحي الحرية .

ثم انه ليس بالأمر التافه ان تحتجب جريدة معمرة أو « تمتصها » صحيفة اخرى أقوى منها مالياً أو تبتلعها « شركة صحف » ثرية قوية ، كما امتصت « الديلي تلغراف » جريدة « المورننج بوست » منذ وقت غير بعيد . فان بهذا الامتصاص أو هذا الادماج تختفي مركبة من مركبات الرأي ، ويغيض مورد للرأي قد لا يجد وسيلة اخرى للظهور والتعبير عن نفسه . ثم ان أسهم الصحيفة أو « شركة الصحف » التي تمتص مثل هذه الجريدة قد تكون في ايدي اناس مستثمرين لا يعنيهم من أمر «الصحافة» غير قيمة الارباح التي يدرّها مالهم المستثمر . وهنا تبرز مشكلة « الصحافة الحرة » الكبرى مرة اخرى وهي مشكلة إقامة ميزان عادل بين الاستقلال التجاري الذي لا غنى عنه للصحافة غير المقيدة ، والمصالح التجارية التي تؤثر في الحرية الصحافية . —

ومما يزيد من صعوبة هـذه المشكلة كثرة تكاليف انتاج الصحف العصرية . ومنذ عهد غير بعيد قام اللورد « روزبري » يلفت الانتباه الى هذا الجانب من جوانب ما يسمى الآن « صناعة الصحف » ، اذ اوضح انه قد يكون لأي فرد ، نظرياً ، أن ينشىء صحيفة لمنافسة الصحف القائمة. غير ان مثل هذه المغامرة تقتضي من المال مبلغاً من الضخامة بحيث يكاد يكون في الواقع سداً لا يمكن محاولة اقتحامه والتعرض لعواقب الفشل . وصرح بانه يعتقد ان اصحاب الصحف القائمة يحتكرون « أبواق الرأي العام » احتكاراً فعلياً . وهذه حالة قد تكون ضارة بالمجموع ، ما لم يكن اصحاب الصحف أنفسهم رجالاً مشبعين بروح خدمة المجموع ، يقدرون أهمية مسؤوليتهم في رعاية المصلحة العامة أكثر مما يقدرها رجال الاعمال عادة .

ومما يلاحظ ان المشكلة التي بسطها اللورد روزبري لم تخف وطأتها الآن عما كانت عليه عند ما أبدى رأيه المشار اليــه . فقد ضاقت دائرة ملكية الصحف ، دون ان يزيد ذلك من استقلال الصحف الباقيـة : وقد تكون بعض الصحف زادت رواجاً ، غير ان هذا لم يغير من الحقيقـة الثابتة ، وهي ان الصحف الأوسع انتشـاراً ليست دائماً الصحف الأكبر نفوذاً وأثراً في توجيه الرأي العام . فان سعة الانتشار قد تبنى على استمالة طبقات مختلفـة من القراء يحرص اصحاب الصحف والمحررون على رعاية أهوائهم المختلفـة ، فيتبعون خطة الحياد أو التحفظ في معالجة الشؤون الحيوية ، ويتجنبون صفة الركود والبلادة في الوقت ذاته بابراز الحوادث القليلة الأهمية . غير ان الصحف الضيقة الانتشـار ذات السياسة الحازمة

المستنيرة ، تستطيع ان تؤثر تاثيراً فعالاً في الأقلية المثقفة من الشعب ، التي تكتسح آراؤها آراء الاكثرية غير المفكرة . وبعض هذه الصحف تعاني المشاق في سبيل الحياة ، ولكن استمرارها في الوجود لا يحل المشكلة التي تواجه مجتمعاً حراً تسيطر على اكثر قنوات الرأي العام فيه بضع شركات صحفية ثرية قليلة .

ونفوذ الصحف ، في حالة الامور القائمة ، يتوقف من حيث الجودة أو الرداءة على اخلاق الرجال الذين يملكون « الصحافة » أو يسيطرون عليها . فاذا كانوا رجالاً مشبعين بروح الخدمة العامة كان نفعهم عظيماً على المجموع . واذا كانوا تجاراً يجرون وراء المال والثراء ، أو كانوا ، أسوأ من ذلك ، رجالاً مغرورين مستبدين بآرائهم ، كان أذاهم شديداً . أما اذا كانوا صحافيين جيدين بطبعهم فانهم يدركون بشعور مرهف حدود المجال الذي يعملون فيه . فيسعون الى تنوير الجمهور وتعليمه ، لا إملاء آرائهم عليه ، ويحترمون الرأي العام ويقودونه منزهين أنفسهم عن مهاوي ادعاء العصمة من الخطأ . ومثل هؤلاء يعلمون ان عملهم « مشروع تجاري » ، ولكنهم يعلمون أيضاً ان بعض تفصيلاته ودقائقه غير تجارية ، بل ربما بدت مناقضة للصفة التجارية . وأعرف بعضاً من اصحاب الصحف المخلصين لمهنتهم أشاحوا بوجوههم عمداً عن مورد الاعلانات ليلقنوا الناشرين المستبدين درساً ، وليحذروا هيأة التحرير في صحفهم من الخضوع للاعتبارات التجارية المحض . على ان هناك من جهة اخرى صحفاً تبدو مستقلة متسامية ، ولكنها خاضعة لسيطرة رجال ينحنون في ذلة أمام أوامر كبار ناشري الاعلانات ، ويفرضون على هيأة التحرير في صحفهم أن يتبعوا سياسة ترضي أولئك الناشرين .

وتتمثل مشكلة الصحافة الحرة بالنسبة الى اصحاب الصحف والصحافيين الشرفاء ، في شكل سعي مستمر في سبيل إقامة ميزان عادل بين خدمة المجموع وبين الاستقلال الاقتصادي . وفي هذا السعي لا بد من دراسة فن الاعلان بدقة . فان على المحررين وعلى موظفي قسم الاعلانات في الصحيفة أن يقرروا أي مكان من الصحيفة المطبوعة يجتذب الانتباه الأكبر ، وأين تتجه عين القارىء عادة عند تصفحه الجريدة ، وأين توضع أخطر الاخبار ، وأية تشكيلة من الحروف تستعمل في طبع العنوانات ونص الخبر ، وأيها يستخدم في التعليق والتعقيب .

من المعروف ان النصف الأعلى من الصفحة « فوق الثنية » يخصص بعناية للموضوعات الهامة . لأن القراء يتجهون بابصارهم الى أعلا والى الجهة اليمنى عادة . ولهذا كانت الزاوية العليا اليمنى من الصفحة الاولى أثمن مكان في الجريدة لأغراض الاعلان . وهناك صحف تضع أهم أخبار الساعة في رأس النهر الأيسر من الصفحة ، اذ هي تعلم ان قراءها تعودوا أن يجدوها هناك . غير ان هناك من رجال الصحف من يغيرون ويبدلون من شكل صحيفتهم بين آن وآخر ، كي يخلقوا شعوراً من التغيير والتطور ويتجنبوا النسق الواحد . والحق ان الاخبار الثمينة قد تفقد كثيراً من طلاوتها اذا لم يكن هناك تنويع في طريقة تقديمها . والقراء الذين ترهقهم المشاغل الخاصة يكرهون البحث عن الاخبار في أماكنها المعتادة ، بدلاً من ان يجذب انتباههم اليها بالاساليب الطبوغرافية الملائمة .

وفي داخل هذه الحدود يجري الصراع في سبيل رواج الجريدة وكسب مورد الاعلانات ، فيسيطر على شكل كل جريدة واسلوبها تقريباً . وقد

يخرج هذا الصراع عن حدوده ، ما لم يكبحه اصحاب الصحف والصحافيون انفسهم في داخلها . ويمكن القول بوجه عام ان الجمهور لا يهتم كثيراً للطرق المتبعة في امداده بالاخبار والآراء . وانما يهمه الحصول على الاخبار والآراء بسرعة . وهو قد يهجر الصحف التي تفوتها الاخبار الهامة أو تتأخر في نشرها ، او التي تصر على ابداء آراء تعارض الشعور السائد . وانه لمن الصعب على الصحيفة ان تكون أحسن من الجمهور الذي يقرأها .

وسائل غير صحافية

وثمة عوامل اخرى تسيء الى مكانة الصحافة ونفوذها ، كما ظهر في السنوات الاخيرة . ومن أخطر هذه العوامل السعي الى توسيع رواج الصحف بوسائل لا صلة لها بالصحافة الحقة ، مثل اغواء القراء بفوائد التأمين على الحياة ، وانشاء مسابقات دورية ، وغير ذلك من الحيل الرامية الى زيادة عدد ما يوزع من نسخ الجريدة تأميناً للحصول على اجور عالية من ناشري الاعلانات . فهذه الحيل لا قيمة لها من الوجهة الصحافية . وهي تنطوي على خداع ناشري الاعلانات ، اذ تحمل الناس على الاشتراك في الصحف لا لشيء الا للاستفادة بمزايا التأمين التي تعرضها عليهم ، أو تغويهم على شراء عدة نسخ من العدد الواحد من الصحيفة الواحدة للانتفاع « بكوبونات » المسابقة لا رغبة في قراءة الصحيفة . وفي مثل هذه الحال يدفع المعلنون ثمناً لاعلاناتهم لا يتكافأ والفائدة التي يجنونها منها .

ومن الوسائل الشائنة الاخرى التي تتوسل بها بعض الصحف لاجتذاب

الانتباه اليها ، وسيلة التهويل وابتداع الاخبار المثيرة . فهي تنشر الخبر في شكل يوهم الجمهور انه خبر صحيح خطير ، وهو في الواقع لا أصل له إلا في مخيلة مخترعيه . وان في هذا لافساداً لروح المهنة الصحافية الصحيحة .

وكل صحافي يعرف قيمة الاخبار الخاصة التي تنفرد بها جريدته . فان الصحيفة التي تحصل على الاخبار وتنشرها بتفاصيلها قبل منافساتها ، تضمن لنفسها رواجاً سريعاً . اذ سرعان ما يتحدث الناس عنها ويشعر قراء الصحف الاخرى بشيء من الضعة ، فيتخلون عن صحفهم ويقبلون على شراء الصحيفة الناجحة . ولهذا نجد الصحف الحية تبذل كل ما في وسعها من جهد مادي وأدبي في سبيل الحصول على الاخبار الاولى للحوادث الهامة .

واليوم تتهاطل الاخبار على مكاتب الصحف في سيل دافق بطريق وكالات الاخبار ، حتى ان اكثر الصحف تجد لديها كل يوم ما يزيد على ضعفي أو ثلاثة أضعاف ما يكفيها لملء انهارها . وفي هذه الحال تتجه همة هيأة التحرير الى انتقاء الاخبار وتركيزها لافساح المكان الأكبر لأكثر المواد طرافة وأهمية . ولو كانت الصحف تقتصر على الاخبار التي تمونها بها وكالات الاخبار ، لما كان هناك ما يدعو الجمهور الى تفضيل صحيفة على اخرى .

وعلى ذلك يجب على الجريدة الناجحة ان تحمل طابع التفرد في أنبائها وآرائها على السواء . وهناك من لا يستسيغون نزوع الصحف العصرية الى اكتساب صفة التفرد بكل ثمن وازعاج السماء والارض في سبيل اقتناص

الاخبار الفريدة في بابها . غير ان هذه النزعة تنبثق من احساس سليم ، الاحساس بأن الصحيفة التي تسبق منافساتها دائماً لا بد أن تُشعر الجمهور بأنها أحسن نظاماً واكثر كفاءة من الصحف الاخرى ، وانها بناء على ذلك أجدر بأن تقرأ . وتكون نتيجة هذا السبق زيادة مشروعة في عدد قرائها ونمو مورد الاعلانات فيها . وليست هذه بالامور العرضية في حياة الصحيفة بل هي أمور حيوية لحرية الصحافة . أما التهويل في الاخبار والمخادعة في ابتداع الطرائف فعمل غير شريف في ذاته ، وهو خطيئة ضد روح الصحافة .

بين الطلاقة والجمود

وهناك من جهة اخرى صحف تكره كل ما هو مثير ، الى حد انها تتصور ان قراءها يرتاحون اذ لا يجدون ما يقلقهم . وهذه الصحف لا تقل ضرراً على الصحافة الجيدة من الصحف المهولة المبالغة في نشر الاخبار المثيرة . فهي تتعمد خفض صوت الاخبار ، وتعامل حتى الاحداث البارزة كما لو لم تكن ذات اهمية غير عادية . وهي تعنى ، فيما يظهر ، بطبقة قليلة من الاشخاص المسنين « الفائقي الاحترام » ممن يقرأون صحيفة واحدة جامدة طول حياتهم ، ويثقون بها لأنها قلما تقلق افكارهم . وقراء مثل هذه الصحف يختفون عندما يحين اجلهم ، دون ان يتركوا وراءهم من يحل محلهم . وعندئذ تقع المحنة اذ يأخذ عدد قراء الصحيفة الجامدة في النقصان . وليس في مجال المهنة الصحافية كله أشق من بعث اهتمام الجمهور في صحيفة ضاقت دائرة رواجها . ولا تقوم الصعوبة في تعذر الوصول الى جمهور جديد من القراء فحسب، بل الصعوبة كل الصعوبة تنشأ

عن « التعفن » بين القراء الذي يكون مصحوباً بنوع آخر من « التعفن » بين هيأة التحرير التي تنتج مثل هذه الصحيفة . فان المحررين يكونون قد نسوا ان الزمن كان يعمل ضدهم . وتعودوا أن يعدوا صحيفتهم « متفوقة » تفوقاً عظيماً على ما عداها من الصحف ، وان يعدوا أنفسهم ، دون ان يشعروا ، « صحافيين متفوقين » لا يدانيهم أحد . فهم قد تجاهلوا ، على مر الزمن ، حقيقة غير سارة تقرر ان افضل الصحف تفقد ميزة التفوق اذا هي تأخرت في نشر الاخبار ، وأغرقت في ادعاء الرصانة الى حد البلادة في حكمها على الحوادث ، أو لجأت الى التهرب والمراوغة في ابداء آرائها ، بدلاً من اطلاقها بصراحة وثبات لارشاد قرائها . ومتى وقع محررو صحيفة من الصحف في عادات مثل هذه ، لا يمكن ايقاظهم من خمولهم إلا بزلزال عنيف .

ومما يذكر في هذا الصدد ان أحد اصحاب الصحف المعروفين جاء لنجدة صحيفة قديمة العهد كانت تشكو من « مركب التفوق » بين محرريها وكثرة الوفيات بين قرائها المسنين . فاخذ الرجل يحث محرري الصحيفة على ان يدرسوا يومياً اعلانات الوفيات المنشورة على صفحتها الاولى . وأوضح لهم انه ربما كان فريق كبير من الراحلين من القراء المشتركين الذين كانوا « يتعاطون » الجريدة طيلة حياتهم . وطلب اليهم ان يفكروا فيما اذا كانوا يصنعون شيئاً لتأمين الحصول على مشتركين جدد ليحلوا محل أولئك الراحلين .

والحيوية عامل أساسي من عوامل التقدم في العمل الصحافي كما هي في سائر الاعمال . فالحياة تلد حياة . ولا بد من التجديد الدائم لمغالبة التبلور

والانحلال . والصحافة تتطلب دائماً أفكاراً جديدة ودماً جديداً . وهناك رجال تقدمت بهم السن فانقطعت صلتهم بالشباب وباتوا لا يستطيعون ان يروا ان ما كان يثير اهتمامهم في السنين الخوالي لم يعد يهم الشباب على نفس الصورة . ومثل هؤلاء الرجال ، فيما عدا القليل النادر ، لا يميلون الى طرق السبل غير المطروقة . وربما كانوا عنصراً قيماً ذا أثر مقوم في حياة الصحيفة ، غير انهم لا يستطيعون ان يهبوها حياة جديدة . وليست المسألة مسألة وضع خمر جديدة في زجاجات عتيقة . بل هي مزج الخمر الجديدة بالعتيقة بنسبة حكيمة . وهذه عملية يصعب على الشباب وحده ان يؤديها . وانما يستطيع تأديتها الرجال الأكبر سناً ذوو العقول النضرة النشيطة . وهؤلاء هم ملح الصحافة . فهم يجمعون بين الخبرة وحرارة العزيمة . وبذا يستطيعون ان يحافظوا على الصحف نابضة بالحياة والعافية .

ولا بد لانتاج الصحف الجيدة من محررين يقظين متوثبين ، لا يفوتهم ادراك كل تغير يطرأ على عادات الجمهور واهوائه . وقد ظهرت بظهور السينما طلائع ثورة هامة في عالم الصحافة . اذ اضطرت الصحف الى طبع « الصور » وتخفيض الحيز المخصص لرسائل الاخبار تلبية لطلب الجمهور من الصور والرسوم . وقد اكتشف ان النساء بوجه خاص يفضلن « الصور » على التصريحات والمقالات ، ولذلك فهن يشتركن في الصحف المصورة ، أو يحتفظن في منازلهن بصفحات الصور من الجرائد الجدية . وسرعان ما ادرك ناشرو الاعلانات اهمية هذا الكشف ، وتبينوا ان الصحف المحلاة بالصور خير وسط للاعلان . اذ ان الكثرة الغالبة من مشتري البضائع المنزلية هم من النساء . وما كانت اكثر الصحف جموداً لتستطيع ان تقاوم ضغط النساء وضغط ناشري الاعلانات معاً .

وعندما تعود الجمهور على المعاني والتأثيرات التي يمكن تلقيها بطريق البصر بلا مجهود عقلي ، وأصبح يميل اليها ، أخذت قدرته على تتبع مناقشات المسائل العامة تضعف وتنحط . وقد تجلى هذا التحول المسيطر على ذكاء الجمهور ، خصوصاً في أيام الأفلام السينمائية الصامتة ، ثم ظهرت الأفلام الناطقة فأصلحت الموقف . وتلتها الاذاعة اللاسلكية التي تتوجه بأخبارها وأحاديثها الى ذكاء السامعين مباشرة . وقد كانت إذاعة الاخبار باللاسلكية ونشر الآراء في شكل أحاديث من رجال مشهود لهم بالكفاءة ، فاتحة عهد جديد في التعليم الشعبي اليومي . ولا يعرف بعد اذا ما كان « التليفيجن » (أو اذاعة صور الحوادث المتحركة باللاسلكية) سيؤثر في عقول الجمهور تأثيراً مماثلاً لتأثير الأفلام الصامتة أم لا . على ان « التليفيجن » سوف يتيح للناس أن يروا بأعينهم ما يقع فعلاً ، وان يكونوا المتفرجين على حوادث حقيقية . وعلى ذلك فقد ينمي فيهم قوة الملاحظة ، ويعزز قوى الادراك والتفكير بدلاً من ان يضعفها . واذا كان الامر كذلك فان اذاعة الحوادث الحية باللاسلكية سيكون غنماً للجمهور وللصحافة كليهما .

جلد الجمهور على تتبع الحوادث

ولهذه الاحوال المتقلبة جميعاً اثرها في مستقبل نظم الحكم الديمقراطية أي في مستقبل الصحافة . وقد أشرت آنفاً الى ان من الصعب تطبيق النظم الديمقراطية التي تقوم على التمثيل الشعبي . وأصعب من ذلك صيانتها من الخلل . اذ انها تقتضي الفرد احساساً بذاتيته المدنية أكمل وأسمى مما تتطلبه

أو تسمح به النظم الديكتاتورية ، أو نظم الحكم المطلق . ولكي يكون الفرد مدنياً صحيحاً يدرك مسؤوليته ، يجب ان يكون ذا قدرة على النقد وتتبع المناقشات في الشؤون العامة بانتباه لا يعروه الكلل . وهل يستطيع ان يمارس حق الذاتية المدنية المسؤولة شعب لا يعنى بقراءة الخطب والمقالات الرئيسية والتصريحات المبينة مفضلاً الاعتماد على ما يراه بناظريه ؟ أو ليس ضغط الحوادث على عقول الافراد اليوم أسرع وأكثر تقلباً مما كان عليه منذ جيل مضى ، الأمر الذي قد يفضي الى ارتباك الجمهور وارتخاء قبضته على المبادىء الأساسية ؟ أقول « قد يفضي » وليس « سيفضي » الى هذا الارتباك او ذاك الارتخاء . لأن العقل البشري عظيم القابلية للتحور والتحول . فهو قد يكتسب القدرة على تنسيق الأفكار بسرعة غير عادية لمواجهة الزيادة في سرعة التأثيرات التي يتلقاها وتنوعها . وفي هذه الحال قد تتغير صيغ التعبير عن الافكار دون ان يسيء ذلك الى الافكار ذاتها .

ومن الثابت ان الشعب البريطاني لم يسترد ما كان له قبل الحرب (حرب ١٩١٤) من جلد على تتبع أخبار الحوادث اليومية ، وقدرة على تركيز الانتباه . ففي أثناء الحرب عانت أفكار الشعب فترات طويلة من الاجهاد والارهاق ، حتى لم يعد قراء الصحف يطيقون قراءة أي مقال أو أية رسالة لا يستطيعون استيعابها بنظرة واحدة . وكان الناس يصبحون يوماً منتعشي النفس ، وفي اليوم التالي كاسفي البال ، وفي اليوم الذي بعده مبلبلي الافكار . وهكذا كانوا فريسة تتنازعها عوامل الامل واليأس . ولعل أبرز ما يلفت نظر الباحث في تطور الصحافة البريطانية بين سنتي

١٩١٦ و١٩٢٢ ، انكماش مقالات الصحف والمجلات بالتدريج ، واستبدال الفقرات القصيرة والملاحظات السريعة بالمقالات المسهبة التي كانت تمتاز بها الصحف في السنين الماضيـة . وربما كان احد اسباب هذا الايجاز والتركيز في رواية الاخبار وعرض الآراء ، ارتفاع أثمان الورق الذي تطبع عليه الصحف ، وما تبعـه من انخفاض حجم الصحف . غير ان السبب الرئيسي كان في الواقع ضعف قدرة الجمهـور على الانتباه الطويل . ومما يذكر ان لورد نورثكليف أصدر أوامره الى محرري « الديلي ميل » في سنة ١٩١٧ بألا يزيد طول أي مقال عن ثلاثمائة كلمة . وضرب هو المثل على ذلك بكتابة كثير من المقالات المركزة . وقد كان من مواهبه احساس عجيب بالحالة الفكرية للرجل العادي . وليس النجاح في كتابة المقـالات المركزة بالأمر الهين ، بل هو ثمرة مجهود عقلي متواصل من كاتبيها . وقد يكون سهلاً أن يتناول الكاتب قلماً ويشطب به بعض العبـارات من الورق ، غير انه ليس بالسهل ان يصوغ الكاتب في ٣٠٠ كلمة ما تعود أن يقوله في ألف أو اكثر .

والى هذا الحد ، لم يكن في اختزال مقالات الصحف أي ضرر . غير انه كانت هناك مقالات مختصرة يبدو عليها الهزال والاضطراب . فكانت هذه تشبه الحالة الفكرية المريضة التي كان يعانيها الجمهور . واني اسائل نفسي احياناً ، ألم يكن قيام النظم الديكتاتورية في بعض البلدان الاوربية راجعاً الى حد ما ، الى استعداد شعوبها لقبول كلمات الأمر أو « الشعارات » المنادى بها ، اذ فقدت تلك الشعوب القدرة على الانتباه المتزن ، وشعرت بالعجز عن التفكير في الامور العارضة واستخلاص الآراء بنفسها ؟ يبدو

لي ان هذا هو السبب في هزال تلك الشعوب وتفككها الفكري . ومهما يكن من سبب هذا التفكك او أسبابه ، فان ما لا نزاع فيه ان هذا التفكك الفكري ذاته قد أصاب ايضاً شعوب البلدان الحرة إذ تراخت قبضتها على المبادىء السياسية والاجتماعية التي ما كان أجدادها ليفرطوا فيها . وهنا ايضاً كانت الصحافة مرآة للحالة الفكرية العامة . فقد عكفت الصحف فيما عدا القليل منها ، على ترويج الآراء غير الحرة وغضت الطرف عن اعمال قمع الحرية في الخارج ، دون ان تفكر في انه اذا قوضت المعاهد الحرة في هذه البلاد فلن يبقى لحرية الصحافة من أثر ، ولن تبقى هناك صحافة جديرة بهذا الاسم . واذا كانت هناك صلة سببية بين حالة الانحلال والتضعضع القائمة اليوم ، وبين تقصير الصحافة في الاستمساك بالامور التي تهم الحرية الشعبية ، فعبثاً تكون هذه السرعة الهائلة التي تصنع بها الصحف العصرية ...

السرعة وضبط الوقت

منذ ستين سنة ، كان المحررون والعاملون في الصحف يجدون فسحة من الوقت للتفكير والتروي . وكانت صحف الصباح تصدر بغير عجلة . اذ كان أمامها وقت كافٍ لإعداد طبعاتها اليومية في الشطر الاخير من فترة ما بعد الظهر والشطر الأكبر من الليل . وكانت البرقيات قليلة نسبياً ، ولم تكن الرسائل التليفونية معروفة ، في حين كانت وكالات الاخبار تحبو في طور الطفولة . وكان ما يوزع من الصحيفة الواحدة يعد بالعشرات والعشرينات ، وهو يعد اليوم بمئات الألوف . وكانت بعض الصحف الواسعة الانتشار تدخل المطبعة في ساعة متأخرة قد تبلغ الخامسة أو

السادسة صباحاً . وأعرف صحيفة كان يطلب الى محرريها في تلك الايام « ألا يكتبوا شيئاً بعد الساعة الثانية والدقيقة ٤٥ صباحاً » وعندئذ كانت المقالات والاخبار ترسل الى غرفة الطباعة ، حيث تصف حروفها وتصحح ويعاد تصحيحها . وبعد الفراغ من تصحيح آخر «تجربة» (بروفة) تأخذ آلات الطبع في الدوران . وعندئذ ينصرف رئيس التحرير ومعاونوه الى منازلهم ، وغالباً ما يكون ذلك في وضح النهار .

أما الآن فقد تغيرت تلك الاحوال تغيراً تاماً . واصبح على صحف الصباح أن تعد موادها ، وتعين أمكنتها من الصفحات في الشطر الاول من بعد ظهر اليوم السابق لصدورها على اكثر تقدير . وأضحت الصحف الواسعة الانتشار مضطرة الى إصدار طبعة أولى للاقاليم قبل الساعة التاسعة أو العاشرة مساء ، أو قبيل منتصف الليل للصحف الأقل انتشاراً . وزاد عدد صفحات الجريدة العصرية عما كان عليه من قبل ، في حين ان المواد اللازمة لملئها قد لا ترد الى مكاتب الجريدة قبل الساعة السابعة أو الثامنة مساء . وعندئذ يكون على هيأة التحرير أن تؤدي في ساعتين أو ثلاث ، عملاً كان يستغرق فيما مضى ثماني ساعات أو تسعاً . وقد حلت الآلة الكاتبة الآن محل القلم . وأصبحت الأخبار والرسائل الواردة من الخارج تملى غالباً بالتليفون على الكاتبين بالآلة (وهؤلاء يلجأون الى الاختزال في الكلام) . ثم يتسلم المحررون المساعدون الرسائل ويصوغونها في القالب المناسب ، ويبعثون بها الى غرفة الطباعة بواسطة أنابيب ساحبة . وهناك تصف حروفها بآلات خاصة . ثم يبدأ عمل المراجعة والتصحيح ، وإعداد المواد المصفوفة في أماكنها من الصفحات . ويجري كل ذلك بسرعة كبيرة

مراعاة للوقت . اذ انه يجب ان « تذهب الصحيفة الى المطبعة » في اللحظة المعينة ولو كلف ذلك بعض الخطأ في عباراتها و تركيب موادها . فان أقل تأخير قد يؤدي الى فوات مواعيد القطارات ، وفقد القراء لأن هؤلاء لا بد أن يشتروا صحيفة اخرى اذا لم تظهر الصحيفة التي تعودوا شراءها في وقتها .

وليس في عملية إعداد الصحيفة في مثل هذه الأحوال ، عمل أشد إرهاقاً من الملاءمة بين المواد المصفوفة في السطور المعدنية وبين الفراغ الموجود في الصفحات . « فالضغط المنصب على الفراغ » حقيقة واقعة . وهو حقيقة مروعة في بعض الاحيان . ولئن ظن كثير من المساهمين في ملكية الصحف انه وهم من خيال المحررين . فعند ما يبلغ الطابع المختص رئيس التحرير قبل ساعة أو ساعتين من إرسال الصحيفة الى المطبعة ، ان المواد المصفوفة لهذه الصفحة أو تلك تفيض عن الصفحة نهرين أو ثلاثة ، فقد لا يجد المحرر مشقة في اختيار ما يؤجل من الاخبار أو ما يقتطع منها . ولكن عندما يواجه المحرر قبل خمس دقائق من ذهاب الصحيفة الى المطبعة ، بأن احدى المقالات الرئيسية المكتوبة بعناية ودقة تزيد ثلاث بوصات أو أربعاً عن الحيز الذي تتسع له الصفحة ، فان عملية اختصار المقال الى الحد المطلوب دون المساس بسياق الرأي أو الاضطرار الى اعادة صف سطور ، تكون عملية مرهقة للاعصاب حقاً . ولا غنى في مثل هذه الحال عن محرر متمرن يستطيع بنظرة واحدة أن يستوعب نهراً كاملاً ليرى المكان الملائم لحذف عبارة من العبارات ، ونزع الكلمات المصفوفة وتعديل العبارات المعدنية المجاورة بحيث تتسق واطار الصفحة

الصلب . وان المران الطويل والاعصاب المتينة لا تقي المحرر دائماً وطأة هذا المجهود المرهق . وقد يحدث ان يكتب احد الناقدين الخالي البال في اليوم التالي منتقداً بعض وجوه النقص في مقال من المقالات التي اختصرت ورتقت بمثل هـذه العمليـة ، فلا يسع الرجال الذين كابدوا ذلك الجهد الا أن يبتسموا .

ولا شك ان السرعة الملحة التي تعمل بها الصحف العصرية ، قد أثرت في نوع الكتابات الصادرة عن قلم التحرير . فقد ضاق الوقت المخصص للنظر في الاخبار الهامة ووزنها . لأن الاتصالات التليفونية تكاد لا تستغرق وقتاً ، وقد أصبحت المدن الرئيسية في العالم اجمع متصلة فيما بينها بالتليفون. فما هي إلا بضع دقائق حتى تكون أخبار الحوادث الهامة قد وصلت الى جميع انحاء العالم المتمدن تقريباً . وهكذا تنتقل الأخبار من مركز الى آخر بسرعة خاطفة وتتدفق على مكاتب كل جريدة حسنة العـدة . وعلى الرجال الذين يتلقون هذا السيل من الاخبار ان يلتقطوا معانيها بسرعة ويهيئوها للنشر باضافة ما قد يتصل بها من معلومات تكون مخزونة ومبوبة في الاقسام الخاصـة « بالخـدمة السرية » في صحفهم . فهـذه السرعة التي يجري بها انتاج الصحف العصرية ، لتبـدو مثل كابوس مرهق لأعين الصحافيين القدامى .

وفي هذه الظروف قد لا يتسع الوقت للتفكير المتزن . وليس من سداد الرأي تأجيـل التعليق على الاخبار — وان الشكل الذي يقدم به الخبر قد يتضمن التعليق أو تنطوي عليـه العنوانات المعلنـة للخبر — فالجمهور يتوقع تعليقاً على خبر اليوم ، وربما اتخذ الموقف في اليوم التالي

وجهاً جديداً . واذا كان التعليق صادراً عن رياسة التحرير في شكل مقال افتتاحي ، فيجب ان يكتب المقال أو يملى بلا أي تأخير . وهكذا تلد السرعة المرهقة سرعة مرهقة حتى ليصبح انشاء جريدة متماسكة كل يوم أشبه باعجوبة يومية .

ولو استطاعت الآلات وحدها أن تصنع هذه الأعجوبة لما قلل ذلك من روعتها . والحق ان الآلات المعقدة الدقيقة التي تخرج ملايين النسخ من الجريدة الواحدة في بضع ساعات هي أعاجيب هندسية رائعة . غير ان ادارتها وخدمتها تحتاج الى عقول بشرية لا تقل كفاءة عنها . فاذا لم تكن أقلام التحرير ، والمسؤولون من اعضائها بوجه خاص ، رجالاً واسعي المعرفة سريعي الملاحظة ، ناضجي الرأي ، فانهم لا يستطيعون ان يضفوا على الصحف العصرية شيئاً مماثلاً للقيمة التثقيفية التي كانت تتسم بها الصحف الجيدة فيما مضى . ويلوح الآن ان هناك اكثر من صحيفة اتخذت لها شعاراً هذه العبارة « في الحالة الطارئة الملحة لا تقل شيئاً ، إما اذا كان لا بد من ان تقول شيئاً فاكتب كلاماً فارغاً » . غير ان التعليق السريع الانيق العبارة الصادر عن عقول نفاذة تعرف الضرورات العامة ، قد يكون عظيم النفع سامي القيمة . أما الصحافي الذي يترقب التوجيه الرسمي قبل ان يتخذ لنفسه رأياً ، او الذي يسارع الى كتابة مقال افتتاحي يوصي فيه باتباع رأي من الآراء بعد ان يكون تأكد من انه تقرر رسمياً ، كي تنال جريدته « فضل » اقتراحه ، لحارس بائس على ضمير الأمة . وليس بهذا تحافظ الصحافة على سلطانها .

سلطان الصحافة

ولكن ، أين يقوم حقاً « سلطان الصحافة » ؟ وما مصدره ؟
منذ ما يقل عن عشرين سنة ، كان هناك رجل بدأ صلتـه بالصحافة كرئيس عمال في مطبعة احدى الصحف الرائجة ، وأنهاها بدخول البرلمان بعد أن باع اسهمه في الصحيفة بمبلغ كبير . وقد سمعت ذلك الرجل يذيع بلا تحفظ ان « سلطان الصحافة » حديث خرافة . وكان يقول « عند ما كنت في « شارع الأسطول » [1] كنت أطلب كتابة مقالات تنادي بأن « يجب ان يذهب بلفور » أو « يجب ان يذهب أسكويث » أو « يجب ان يذهب جراي » [2] . ولم يذهب احد منهم . والآن وانا في البرلمان أجد الوزراء والساسـة يعيشون في خوف دائم من الصحف ! انهم لا يستطيعون ان يفهموا ان « سلطتها » سراب خداع »

هذا الجاهل المدعي الحكمة قد ساعد في أيامه على تحويل « الصحافة » الى « صناعة » . وقد صور له النجاح المالي ان الصحافة صناعة كأية صناعة اخرى . والواقع ان « العمل التجاري » شيء و « الصحافة » شيء آخر . وقد أشار رئيس تحرير احدى صحف لندن الى الفرق بين الشيئين في حديث فاه به في اكتوبر من سنة ١٩٣٧ اذ لاحظ ان « هنـاك حداً

---

(١) Fleet Street شارع الصحف الكبرى في لندن

(٢) يعني بلفور الذي كان وزيراً لخارجيـة بريطانيا العظمى في سنة ١٩١٧ وهو صاحب التصريح المعروف باسمه والذي يؤيد فكرة انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، واسكويث رئيس وزراء بريطانيا العظمى في اوائل الحرب الماضية ، وادوارد جراي كان وزير الخارجية البريطانية عندما شبت حرب سنة ١٩١٤ .

محدوداً لسلطة الصحيفة في فرض آرائها على قرائهـا مهما بلغت من سعة الانتشار . غير انه مما يبعث السلوى الى النفس في هذه الايام ان يرى المرء ان منتجات الصحافة هي أهم ما تقرأه الأمـة » . واعترف ذلك الصحافي بان الصحافة تتعامل بالقيم الادبية وانها تستمد سلطتها منها ، حتى عند ما تسعى الى جني الارباح باستغلالها .

والى هنا ، لا تزال « صناعة » الصحف تفسح بعض المجال للمثالية السامية التي يستوحيها اكثر الصحافيين في عملهم ، والتي يتمسكون بها باصرار ، على الرغم مما يكابدون من عناء وخيبة رجاء . ومهما يكن من القيود التي تفرضها الضرورات المالية والآلية على عملهم الفردي ، فان هذه لا تغير من الحقيقة الراسخـة وهي ان بناء « صناعتهم » الضخم يعتمد في المحل الاخـير على عقولهم وبراعتهم الفنية . وغالباً ما يكون مركز الصحافيين العاملين مضطرباً متقلقلاً ، غير متكافىء وقيمة العمل الذي يؤدونه . فان رجالاً منهم حائزين على شهـادات عليا من اكبر الجامعات ، قد تكون مرتباتهم أقل من مرتبات جامعي الحروف الذين لا يتعدى عملهم الضرب باصابعهم على أزرار الآلات الصافة . وان اكبر مكافأة تعطى للمحررين ومساعديهم الرئيسيين تقل عادة عن مكافأة الموظفين الاداريين في الجريدة أو صائدي الاعلانات الناجحين. في حين ان الجوانب الادارية والميكانكية من الصحف لتنهار انهياراً اذا لم تكن مستندة الى اقلام تحرير كفأة . ولو أمكن صنع الصحف بغير صحافيين ، لكانت « الصناعة » تغتبط اغتباطاً لا مزيد عليه . ولكن الصحف لا يمكن ان تصنع بغير صحافيين . والصحافي الحق يعرف جيداً انه هو الاساس والقوة المحركة معاً « للشغل » كله .

الصحافيون والالقاب الرسمية

بقيت هناك عدة أسئلة غير لطيفة لا معدى عن سؤالها والرد عليها : فهل تدع الصحافة المنظمة على الأساليب التجارية ، أمام الصحافيين فرصة كبيرة ليعملوا كما يود أكثرهم ان يعمل ؟ وهل يستطيع الصحافيون ، وهم يخدمون جمهوراً لا يصيخ السمع الى المبادىء والافكار السامية ، ان يجدوا مجالاً لمثاليتهم ؟ أو ليس ما يلقاه الصحافيـون ، في حالة الامور القائمة ، من اغواء أو ضغط من جانب مالكي الصحف فيما يساعد على ترويج الجريدة ، أقوى من أن يستطيعوا مقاومته ؟ واذا كان الرواج الأكبر والايراد الأوفر يؤولان الى الصحف ذات القيمة التثقيفية الضئيلة ، فهل يسع الصحافيين أن يرفضوا نهج أقل السبل مقاومة ؟ واذا لم يكن جميع الصحافيين أبطالاً مثاليين ، أفلا يمكن ان يكونوا رجالاً محترمين بدون ان يتنازعوا ومورد خبزهم وزبدتهم ؟

قال المستر همبرت وولف في روايته « المدينة غير السماوية » على لسان أحد أشخاص الرواية ، أبياتاً انتقادية معناها :

« لا أمل لك في ان ترشو أو تغوي الصحافي البريطاني ، ولله الحمد !

« ولكن لا مجال لهذه المحاولة ، نظراً الى ما يأتيه الرجل بغير رشوة ».

وهذا ، لامراء ، هجو مقذع لا يمكن انكاره . فان كثيراً من الحكومات الاجنبية تلقى من الصحافيين البريطانيين النزيهين تأييداً طوعياً كان يكلفها مبالغ طائلة لو أرادت ان تحصل عليه بطريق الرشوة . غير ان كل من عمل في الصحافة لا بد أن ينظر بعين الحذر الى حكم المستر وولف على « الصحافي البريطاني » . فقد تكون هناك صحف شعبية رائجة وصحف

اخرى تتودد الى ناشري الاعلانات ، وتعمل على تسلية قرائها بدلاً من تنوير أذهانهم . ولكن هذا لا ينفي ان اكثر الصحافيين العاملين في هذه البلاد يفضلون ان يسلكوا السبيل الأسمى بدلاً من السبيل الادنى . فهل ينطبق هذا القول على اكثرية اصحاب الصحف ؟ أوليس في ماضيهم ، في خلال السنين الثلاثين أو الاربعين الاخيرة ، ما يبرر السهم الذي سدده المستر همبرت وولف اليهم على لسان شخص آخر من اشخاص روايته ، اذ قال في معرض حديثه عن آداب صناعة الصحف :

« ثم فكّر ، يا جون ، اننا اذا نهجنا هذا النهج في نهاية حياتنا العملية ،

« فقد نحصل على فروة اللوردية الوراثية ، ونخفي رأسينا بين جمهور

« من اللوردات ، وهو ينشد :

« ان مجلس اللوردات ينتظر تشريف صاحب الجريدة .

« صابون ! انتباه ! اصغوا ! بيره ! المجد للورد الجديد .

« اسمع ! ان جماعة المنادين ينشدون الاناشيد ،

« وهم يحفون به الى مكانه . »

وقد يسأل المرء ، هل هناك ما يمنع ترقية الرجال الذين يبنون ثروتهم من الصحف الى رتبة « اللوردية » ؟ اسوة باصحاب معامل البيرة الاثرياء الذين رفعوا الى رتبة « البيرية » — كما كان يسميها الكاتب الساخر هنري لابوشير — وقبل الرد على هذا السؤال يجدر بالمرء ان يفكر ملياً مرة اخرى فيما اذا كان هناك فرق جوهري بين تخمير البيرة وبيعها ، وبين طبع الاخبار والآراء وبيعها . أظن ان هناك فرقاً ، وهذا الفرق يميز بين سلطة « التجارة » وسلطة « الصحافة » . فمهما يكن من قيمة الخدمة

العامة التي يؤديها أصحاب معامل البيرة الذين يقدمون « البيرة النقية » الى الظمآى ، ومهما يكن من المكانة التي تطوع لهم دخول مجلس اللوردات — بوساطة تبرعاتهم السخية لصناديق الاحزاب أو المؤسسات العامة — فان عملهم لا يداني الصحافة في وصايتها على صحة الفكر العام . ولا يمكن أن تؤدي الصحافة الأمانة التي في عنقها باخلاص الا اذا كانت حرة من جميع الالتزامات والقيود ، ما خلا واجب خدمة المصالح العامة العليا . ولا شك ان الرتب والالقاب التي يقبلها اصحاب الصحف تحد من هذه الحرية ، اذ تقيدهم بدين لحزب من الاحزاب أو حكومة من الحكومات .

يقال ، أحياناً ، ان الألقاب والرتب ترفع من قدر الصحافة اذ تعترف بها كعماد للدولة . وهذا قول ذو وجهين . أفليس يعني ايضاً ان مثل هذا « الاعتراف » الرسمي ضروري لاضفاء ثوب الاحترام على الصحافة ؟

ان من الخطأ ، فيما أرى ، ان يقبل الصحافيون العاملون « ألقاباً » رسمية . وأبشع من هذا أن يسعى اصحاب الصحف الى أية رتبة غير الامانة المستقلة على الضمير العام . وقد كان هذا حقاً رأي جون والتر الثاني أقدر اصحاب الصحف ومديريها في القرن التاسع عشر . فهو لم يخطر بباله قط ان مكانته في الحياة العامة يمكن ان يعززها او يرفعها لقب « بارون » او « لورد » . وقد فقد ألفريد هارمسورث حريته وهيبته عند ما سول له الزهو او الطموح الاجتماعي ان يسعى الى لقب « لورد نورثكليف » ، على الرغم من نبوغه واقتداره كصحافي . فأنشأ بذلك « موضة » كريهة سار عليها رجال أقل منه اقتداراً . وقد تبين غلطته فيما بعد . واعترف بها .

اتجاهات جديدة

ان في وسع الجمهور ذاته ان يساعد على تأمين حرية الصحافة ، بشرط ان تكون الحرية السياسية مكفولة . وأمامنا اليوم جيل جديد آخذ في النمو ، وهو جيل أوسع ثقافة من اي جيل مضى . فقد تلقى ابناؤه علومهم في مدارس افضل من مدارس العهود الماضية ، ونهلوا من معاهد ثقافية أرقى . وأبرز هذه المعاهد محطات الاذاعة اللاسلكية . وقد يكون هذا الجيل اكثر استقلالاً في تفكيره من الاجيال السالفة . وبذا قد يتهيأ لصحافي موهوب آخر ان يقدم للطبقات المتوسطة ، ما قدمه « جوزيف موزز ليفي » بجريدته « الديلي تلغراف » في الربع الثالث من القرن الماضي وكان ثمنها « بني » واحد (او نصف قرش) ، وما قدمه الفريد هارمسورث في السنوات الاخيرة من ذلك القرن بجريدته « الديلي ميل » التي جعل ثمنها نصف « بني » (أو ما يساوي مليمين تقريباً) .

ففي العقد الاخير من القرن التاسع عشر رأى الفريد هارمسورث ان مدارس المجالس المحلية اخذت تخرج طبقة جديدة من قراء الصحف . وادرك ان تلك الطبقة كانت تتلهف على شراء جريدة يومية أرخص من صحف تلك الايام ، خصوصاً اذا لم تكن هذه الجريدة مكتظة بالمواد التثقيفية الثقيلة . فأصدر جريدة « الديلي ميل » وجعل ثمنها نصف « بنى » ولم تكن « الديلي ميل » جريدة دسمة « يحررها سادة لسادة » — كما كانت جريدة «بال مال جازيت» — غير انها لم تكن تستحق ان يقال عنها انها كان يحررها « صبية مكاتب لصبية مكاتب » . لقد قصد صاحبها ان يصدرها جريدة « شعبية » . ونجحت منذ اليوم الاول من صدورها على الرغم من

الاشاعات القائلة انها كانت تخسر مالياً خسارة سريعة — ومما يلاحظ ان هارمسورث نفسه امتنع بلباقة عن تكذيب تلك الاشاعات — وطارت الجريدة مكتملة الريش ، اذ عني هارمسورث بطبع عدة نسخ منها على سبيل التجربة قبل أصدار العدد الاول . وسرعان ما أحتلت مكانة قوية قبل ان يفكر أحد في منافستها .

وظهر مع الزمن من قلدوا هارمسورث في طريقته . وقد نجح بعض المقلدين بدورهم . وراجت الصحف ذات المليمين ، فاضطرت اكثر الصحف العتيقة الى مجاراتها في أساليبها وبخس اثمانها . وقد كتب المستر سبندر منذ بضع سنوات في كتابه « حياة وصحافة وسياسة » يقول : « لقد كان هارمسورث (او نورثكليف) رجلاً عظيم الأهمية ، مهما حاول الناس المتزمتون تجاهل هذه الحقيقة . فهو ومن حذا حذوه قد أثروا في الحالة الفكرية العامة تأثيراً فاق كل ما فعله جميع وزراء المعارف مجتمعين . وكان هارمسورث أقوى العوامل التي هدمت أساليب السياسة القديمة وأخرجت الصحافيين المكتبيين « البيروقراطيين » من الميدان » . ويلاحظ المستر سبندر ايضاً ، وهو من أبرز الصحافيين المعاصرين وأعلاهم مكانة ، ان هارمسورث لم يقع قط في الغلطة التي لم يستطع بعض من خلفوه ان يتجنبوها ، وهي النظر الى « صناعة الصحف » كوسيلة لكسب المال في المقام الاول . ويقول المستر سبندر في ذلك « كان المال يتدفق على جريدته غير انه لم يفسده ولم يحوله الى رجل مادي . وقد ذاق نورثكليف مرارة الفقر في طفولته . فعقد العزم في مستهل حياته على ازالة العقبة التي تعترض سبيله وسبيل اسرته الى الهناءة ، قبل كل شيء . وبعد هذا لم يكن المال في نظره الا وسيلة للسلطة كما كان يعده سيسل رودز . ولم يكن يفخر بماله

في أية علاقة من علاقاته العادية في الحياة . وكانت له نظرة نفاذة لا تخطىء في ادراك ما يجول بافكار الجمهور · فجعلته هذه الموهبة ، عن حق ، استاذاً في علم النفس الاجتماعي » .

وقد يظهر استاذ آخر في علم النفس الاجتماعي وينشىء جريدة جديدة ، فيؤثر تأثيراً واسع المدى في مستقبل الصحافة البريطانية . غير ان جمهوره لن يكون جمهور نورثكليف ذاته . فقد تغيرت الاحوال واصبح ما يهم الشباب اليوم غير ما كان يهم الشبان والشابات الذين كانت تكتب لهم جريدة « الديلي ميل » في أوائل عهدها . واذا كانت الحيـاة قد انطبعت بطابع الآلية فان المبادىء العلمية التي تنطوي عليهـا المخترعات الميكانيكية تلعب دوراً متزايد الأهمية في الحياة اليومية . ثم ان وسائل النقل والمواصلات اصبحت أسرع واسهل مما كانت عليه قبلاً . وبات الناس يميلون الى عمل الاشياء ، لاقراءة اخبارها أو سماعها . وهم يفضلون العمل على التفكير والتأمل . وربما كان ما يعملونه في بعض الاحيان عملاً متهوساً وفي احيان اخرى عملاً بلا هدف . ولم يعد الناس يحترمون الاصول الاجتماعية المتعارف عليها لا لشيء الا لأنها تتسم بميسم التقاليد . وقد قويت فيهم نزعة الفضول التي قد تنطوي على رغبة في المعرفة . ولا يقتصر فضولهم هذا على الاشياء المادية . وتزعزع كثير من النظريات العلمية التي كانت تعتبر من قبل « حقائق مؤكدة » وحل محلها الشـك العلمي . واصبح الكون المجسم ذاته ينظر اليـه ككون غير مجسم غامض . وساد اليـوم شعور الاعجاب بالاشياء والافتتان بها بصورة أعم مما كانت عليه الحال فيما مضى . وهو شعور يصعب تحديده وضبطـه لانه غير مصحوب بأي شعور من

الرهبة او الخشوع. لأن معتقدات الكنائس وطقوسها لم تعد تلقى قبولاً عاماً ، ولأن الكنائس ذاتها تفتقر الى السلطة الروحية . ويبدو كأن شباب اليوم يسعى الى عقيدة معقولة ترفعه وتحرره من أصفاد الحياة الآلية .

النجاح الصحافى

وقد يكون الصحافي الناجح غداً ، ذلك الرجل (أو تلك المرأة) الذي يستطيع ان يفهم هـذه الاتجاهات والميول التي تتنازع « فكر الجمهور » ويساعد على توجيهها ، دون ان يحاول فرض قانون أو املاء ارادة . فاذا كان للصحافة ان تقود ، فيجب عليها أولاً ان تتبع . وعلى أية حال ، يجب ان تتقدم قراءها عن كثب بحيث تبدو كأنها سائرة معهم . اما اذا أوغلت في الابتعاد عنهم فانها تفقد الاتصال بهم . وان الصحافي المثالي في المستقبل سيكون ذلك الرجل الذي جمع حكمة الفلاسفة القدامى والمحدثين ، وتشرب معرفة رجال العلم والمهندسين الميكانيكيين ، وعلماء الاقتصاد والسياسة ، وأخفى جميع هذه الاشياء في صدره ، ولم يعط ملايين قرائه منها الا القدر الذي يشعر بانهم يستطيعون ان يهضموه بلا مشقة . واذا كان من الخطأ ان تسبق الصحافة الجمهور بمرحلة بعيدة ، فانه لا يقل عن ذلك خطأً ان يتوهم المرء ان الجمهور لا يتبع الا الذين يتوددون الى اهوائه الوضيعة . ذلك بأن الجمهور يجب ان يشعر بأن الذين يتبعهم يعرفون الى أين يقصدون وكيف يصلون الى مقصدهم . ويحب الجمهور قبل كل شيء ان يرى قادته تؤيد الحوادث صدق قولهم وفعلهم . وليس من السهل ان

يصفح الجمهور عن الذين يخطئون قيادته ، أو يفشلون في توجيهه في الاوقات العصيبة .

ولكن ، أليس للصحافة مهمة أسمى من قيادة الجمهور بعد مسايرته مرحلة كافية لمعرفة الوجهة التي يطلبها ؟ ألا تكون الصحافة اسمى مطمحاً اذا هي توجهت الى فئة قليلة مختارة أو نخبة من الاريستوقراطية العقلية والوجدانية وتحدثت اليها ولها ؟ وهل يجب على الصحافة ان تقوم دائماً على خدمة الرعاع والحثالة ؟ أو ليست هناك أفكار ممتازة عميقة تفرض نفسها على الجمهور مباشرة أو غير مباشرة ، وتستحوذ على اعتباره وولائه ؟

لا ! لا يمكن أن تكون للصحافة مهمة اسمى ، اذا كانت صفة الصناعة غالبة عليها ، واذا كان الدخل الأكبر يأتي عن طريق كثرة التوزيع ، واذا ظلت تكاليف انتاج الصحف باهظة الى هذا الحد ، بحيث يتطلب دخلاً ضخماً من مورد الاعلانات . لا يمكن ان تطمح الصحافة الى هذا العلو ، اذا كان لها ان تحتفظ بذلك الاستقلال وتلك الحرية التي لا يمكن ان يضفيها عليها سوى الرخاء التجاري .

وقد تكون هناك صحف متعالية ونشرات اخرى ذات جمهور محدود ومثل هذه ينصب تأثيرها على الرجال العموميين الذين يؤثرون بدورهم في الجماهير . وقد تعيش بعض هذه الصحف وتغالب الصعاب التي تواجهها اذا قامت على تحريرها وادارتها عقول صحافية صحيحة ، واذا هي قدمت اخباراً وآراء من الجودة بحيث تطوع لها ان تقاوم في دائرتها منافسة الصحف الشعبية الرخيصة . ولكنها اذا وقعت في خطيئة البلادة ، واذا

ركبها شعور التفوق فأطاح بها بعيداً عن ميول الجمهور السليمة وجعلها تتجاهل هذه الميول ، فلا بد أن تذوي فتحتجب او تصبح ملكاً لطائفة محدودة من الناس . وان خير سبيل لبقائها ونجاحها ، ان تعمل يومياً على اثبات قيمتها المتفوقة ، بأن تسبق الصحف الشعبية المنافسة لها باخبارها وآرائها . وبهذا تستطيع ان ترفع من شأن الصحافة .

كتب المستر برنارد شو بعض الحقائق النفاذة عن الصحافة فقال :

« ان ما لا يستطيع الناس احتماله ، كلام الحكيم الدعي الذي ليس لديه ما يقول ، وخطاب الجاهل الغبي ، وسخافات المتبجح الفارغ ، وصراخ المتهوس المغالي في القذف والهجو . انهم يفضلون قارضي الاخبار ومقتطفي المعلومات ، لأن هؤلاء أفضل من غيرهم بكثير . ولكن ليأت أي انسان بالشيء الحقيقي ، ولن يشبع الجمهور منه . »

فما هذا « الشيء الحقيقي » ؟ انه شيء يشعر الناس بانه حيوي ، شيء يؤثر في حياتهم ويؤكد أو يوسع خبرتهم ومعرفتهم . وان المهمة الحقيقية لمحرري الصحف هي ان « يأتوا بالشيء الحقيقي » . ولكن « المحررين الاكفاء نادرون جداً » على ما أكد المستر برنارد شو لأنه « يجب ان تكون لهم القدرة والبراعة الكافيتان ، وان يتبحروا في الأدب على ان يفضلوا الصحافة على الادب كمهنة لهم » . وقال المستر شو أيضاً :

« ومما تجدر ملاحظته ايضاً فيما يتعلق بالصحف اليومية ان مكاتبها سجون لا يلبث اكفأ المحررين فيها ان يفقد صلته بالعالم ، اذ ان ساعات عمله تعزله عن الاجتماعات السياسية والمحاضرات العلمية والمآدب والحفلات الموسيقية وغيرها . وعليه ، ينبغي ان يكون للصحيفة اليومية الواحدة

ثلاثة رؤساء تحرير على الاقل ، يعمل كل منهم يوماً ويتفرغ يومين لشؤون العالم الخارجي . والصحف اليوم متأخرة عشرين سنة عن العصر الذي تعيش فيه ، لان محرريها الرئيسيين منعزلون عن مجرى الحياة العامة . ولعل حراس الفنارات الذين لديهم اجهزة لاسلكية يعرفون من حوادث العالم اكثر مما يعرفه هؤلاء المحررون » .

وهذا انتقاد صحيح الى حد ما ، ولئن تكن فكرة تعيين ثلاثة محررين رئيسيين للصحيفة الواحدة لا تكاد تنفق وتصريح المستر شو القائل ان « المحررين الاكفاء نادرون جداً » . على ان ملاحظة المستر شو تنطوي على كثير من الصحة فيما يتعلق بتأخر الصحف عن روح العصر . فان طريقة التحرير والفكرة السائدة في كثير من مكاتب الصحف اليوم متأخرة عشرين سنة تماماً عن روح العصر الحاضر .

رئيس التحرير

ان غاية ما يطمح اليه اكثر الصحافيين هو ان يصيروا رؤساء تحرير . اذ ان لقب رئيس التحرير لا يزال محوطاً بهالة المجد والبهاء ، التي كانت تضفى فيما مضى على ذلك الرجل الذي كان يستطيع ان يقرر سياسة جريدة عظيمة ، ويعين لقرائها ماينبغي لهم ان يفكروا فيه . فمنذ ستين أو سبعين سنة ، عند ما كانت الصحف الصباحية تطبع في الساعة الخامسة أو السادسة صباحاً ، وكان رؤساء تحريرها يجدون فسحة من الوقت للتفكير في الامور ووزنها بعد أن يتعشوا مع رجال السياسة وغيرهم من اصحاب السلطان ، كان لرأي رئيس التحرير أثره في توجيه مجرى الامور . أما اليوم فان

رئيس التحرير الذي يزعم الناس انه مسيطر سيطرة تامة على جميع الشؤون الهامة في جريدته ، قد يضطر الى تقليب الرأي فيما يعرض له من شؤون مائة مرة ومرة في خلال فترة قصيرة من بعد الظهر أو المساء ثم يتخذ قراره بسرعة . وعليه ان يكون حاضراً في مكتب الجريدة كي يتمكن من اتخاذ هذه القرارات ، والا كان لغيره من المساعدين أن يتخذوها . وهؤلاء قد لا تكون في ايديهم جميع أزمة السياسة التي تجري عليها الجريدة . وقد لا يعرفون بالضبط رأي رئيس التحرير المسؤول . ثم ان الصحف اليوم يجب ان تحرر ، اي تعين موادها و « توضب » ، قبل ان تأخذ الآلات الصافة في العمل ، والا فقدت تناسقها وتماسكها . وان رئيس التحرير الذي يود حقاً ان يشرف على جريدته ويراقبها ، لا مفر له ، اذن ، من أن يكون سجين مكتبه .

وقد أراد بعض اصحاب الصحف ، بازاء ذلك ، أن يشرفوا على صحفهم ويديروا سياستها بأنفسهم . فحاولوا ان يخفضوا من وظيفة رئيس التحرير ، وان يعاملوا رؤساء التحرير الاسميين معاملة موظفين رمزيين . ومثل اصحاب الصحف هؤلاء يعوزهم بعد النظر . فقلما يكون لصاحب الجريدة ما لرئيس التحرير من البراعة في العمل الفني والوقت الكافي للقيام بهذا العمل . وهو لا يمكنه ان يكون حاضراً دائماً لتأمين تناسق جريدته ووحدتها . وقد يعين بعض اصحاب الصحف في جريدته « محررين نهاريين » و « محررين للاخبار » و « محررين للسياسة الخارجية » و « محررين للسينما » و « محررين للاسواق المالية » . ويجعل كل محرر من هؤلاء مسؤولاً عن القسم الذي يخصه من عمل الجريدة ، ويترك لرئيس التحرير مهمة تنسيق

عمل هؤلاء المساعدين على أفضل وجه ممكن . ولكن اذا حاول رئيس التحرير أن يسيطر على مساعديه هؤلاء ويلعب دور الحاكم بأمره بينهم فانه يعوق انتاج جريدته ، وربما قضى على ما فيها من حيوية . فان سرعة الصحافة العصرية وتشابك أعمالها وتعقدها ، لم تدع محلاً لرئيس التحرير المتعسف .

على ان الصحيفة الجيدة لا غنى لها عن رئيس تحرير كفء . ولم تعد وظيفة رياسة التحرير تعني فرض آراء رجل واحد على جماعة من المرؤوسين . بل هي أشبه بمهمة القيادة بين فريق من الاخوان . فان عمل رئيس التحرير هو أن يمد زملاءه بالآراء والمعلومات ، وان يستطلع آراءهم في الوقت ذاته . وعليه أن يقرر سياسة جريدته بعد التشاور مع اصحابها ، ثم يبسط مبادىء هذه السياسة أمام أعوانه الرئيسيين ، كي يعرفها الجميع ويقبلوها مختارين . وعليه أن يتحمل مسؤولية هذه السياسة ، ويحمي زملاءه في تطبيقهم اياها . وقد شبه البعض رياسة تحرير الجريدة الكبيرة بقيادة البارجة الحربية في ساحة المعركة . وانها لكذلك من عدة وجوه . فلا بد لكل رجل من العاملين في تحرير الجريدة من ان يعرف واجبه ، وان يكون مستعداً وصالحاً لتأديته عند أول اشارة . و العين الخبيرة تستطيع بنظرة واحدة ان تتبين الصحيفة التي ينتجها فريق متآلف من الصحافيين يعملون تحت قيادة حسنة طبقاً لسياسة مشتركة ، كما تستطيع أيضاً ان تعرف أية صحيفة تنتجها جماعة من المساعدين المتفرقين الذين لا تربطهم قيادة جيدة .

ولكن كيف تقرر سياسة الجريدة ؟ أوليست هي متوقفة على وقائع الحال والتغيرات الطارئة ؟ وهل يمكن ان يكون هناك سلوك صحفي أسوأ

من تشويه الاخبار أو اغفالها لئلا تتعارض والسياسة المقررة سلفاً ؟

هنا تظهر القيمة الحقيقية لرياسة التحرير . فمما لا جدال فيه ان رئيس التحرير يجب ان يكون شخصاً موهوباً قادراً على رؤية الحوادث الآتيـة قبل وقوعها . يجب ان يكون بعيد النظر واسع المصورة سعة العالم . وبذا يكون مستعداً دائماً لمواجهة الحوادث المحتملة الوقوع برأي ناضج . ومتى عرف فيه معاونوه في داخل المكتب وخارجه ، اليقظة والاهتمام للامور التي تبدو ظلالها قبل أجسامها ، فانهم لا يتوانون في اخطاره بها في الوقت المناسب . وبذلك يكون مستعداً لمعالجتها حالما يتلقى تقاريرهم عنها . وسرعان ما يشعر قراؤه بانه يقودهم الى سبيل الصواب . ويعترفون لجريدته بسعة الاطلاع اذا أيدت الحوادث آراءها واخبارها ، مهما يكن من ميل الجمهور الى الطعن في الآراء التي قد تبدو قاسية في نظره ، ومهما يكن من تشككه في التعليقات التي تبدو بعيـدة عن الحقائق الشائعة . وعليه فان صلب السياسة التي تجري عليها صحيفة من الصحف ، هو بعد النظر المبني على المعرفة ، كما هي الحال تماماً في سياسة الحكومات .

وبغير هذه الموهبـة ، موهبة الاحساس بالحوادث قبل وقوعها ، لا يمكن لمحرر رئيسي في جريدة من الجرائد أن يصل الى مكانة مرموقة ، أو يحدث أثراً في الحياة الصحافية . ومن الصعب تحديد عناصر هذه الموهبة . على ان الالهام أو الادراك الخفي لكنه الامور ، قد يكون جزءاً منها . وقد يكون من عناصرها أيضاً قوة ملاحظة أشد ارهافاً مما يتصف به الانسان العادي . ولكن ، لم أعرف صحافياً واحداً نمت فيه هذه الموهبة الى حد البروز بدون عمل متواصل وانتباه شـديد لأدق التفاصيل . فان

فن جمع الاخبار في ذاته يقتضي توجيه الاهتمام المتواصل الى طائفة منوعة من الموضوعات . وقلما يحصل على الاخبار من يستجديها . فلا بد من السعي اليها والكد في سبيل الحصول عليها . أما المراسل الخارجي الذي يعتمد في رسائله على ما يستطيع التقاطه من اخبار الصحف في البلاد التي يمثل صحيفته فيها ، أو على الاحاديث والمعلومات التي يهم الموظفين الحكوميين أو السفراء أو رجال السياسة ان يطلعوه عليها ، فلا يلبث ان يتخلف في المضمار ، ويسدل عليه من الخمول ستار . فالمراسل الخارجي بحاجة الى دراسة تاريخ البلاد التي يعمل فيها ، ومعرفة رجالها وشؤونها ، على صورة أدق مما يعرفه رعاياها أنفسهم ، حتى يستطيع ان يقدم مشورة نيرة الى نفس الرجال الذين يتوقع الحصول منهم على الاخبار التي يطلبها . وعليه ان يسعى ، كلما اتيح له ذلك ، الى التعاون مع هؤلاء الرجال بدلاً من مطاردتهم بطلب « الاحاديث الخاصة » . ويجب ان يكون نداً لهم في تقدير قيمة الاخبار التي قد تهمهم أو تهم بلادهم . وعندئذ تتوارد اليه الاخبار بغير تعب تقريباً ، لانه جد في فهم الظروف التي قد تنشأ عنها الاخبار ، واكتسب ثقة الرجال القادرين على اعطاء الخبر .

وان كل صحافي جيد هو بطريقته واسلوبه في العمل أشبه برئيس تحرير . فهو يجمع الحقائق والاحتمالات ويفحصها ويغربلها ثم يصدر حكمه عليها . وكل رئيس تحرير جيد يعد أميناً على السلامة الفكرية والمعنوية لقرائه وهناءتهم . فهو يعرف بفطرته أية معلومات يعطي وأيها يحبس ، والى أي حد تقتضي سلامة الشعب اذاعة الحقائق المؤكدة ، والى اي حد يكون التكتم خيراً من الاعلان والجهر . ان على رئيس التحرير ان يجمع ، الى

حد ما ، مواهب المفكر السابق عصره ، والسياسي ، والكاتب ، والمنجم ، ورجل الاعمال ، وان يمارس جميع هذه الصفات في ضوء المعرفة الجامعة التي تحصّل عليها ، أو التي يستطيع في لحظة سريعة أن يحصل عليها من غيره من الرجال الذين يعتمد عليهم .

وامثال هؤلاء الافراد الموهوبين والقادرين في الوقت ذاته على قيادة فريق من الصحافيين ، قليلون نادرون وليس في هذا عجب . وليس غريباً ان يقل عددهم أكثر فأكثر وسط عجلة الصحف العصرية والمنافسات المالية الحادة التي تصحب انتاجها . غير ان أمثال هؤلاء الرجال لا يزالون في الوجود . وان مهنة الصحافة ذاتها لتساعد على خلقهم وابرازهم متى وجدت فيهم الاهلية الطبعية . وقد يكون من مؤهلات الصحافي الطبعية للنبوغ تعشق الخير العام ، أو الرغبة في خوض خضم الامور ، أو النزوع القوي الى معرفة ما يجري من الحوادث وتفهم اسبابها . وبغير شيء من العاطفة والهواية لا يكون العامل في الصحف صحافياً ، ولا يمكن ان يكون رئيس تحرير حقيقياً . أما ذلك الفرنسي الذي زعم ان « الصحافة تؤدي الى كل شيء بشرط ان يخرج المرء منها » ، فلم تكن فيه روح الصحافي الحق . فان الصحافيين الحقيقيين جميعاً « يفضلون الصحافة على الأدب مهنة لهم باختيارهم » . انهم يفضلون الصحافة على أية مهنة اخرى. لأن ما من مهنة اخرى يمكن أن تعطيهم ما تعطيه الصحافة من البهجة النفسية ، والشعور بالعمل الكامل ، ومتعة كيل الضربة المحكمة في الوقت الملائم ، في سبيل قضية جيدة .

وقد قال كيبلنج في قصيدته المشهورة « الصحافة » :

« ان من خاض الساعة المعبأة ، اذ تلتهم آلات الطباعة ،
« اميال ورقها ، مزمجرة مثل العاصفة ،
« ثم أشعل غليونه في هدوء الصباح الذي يعقب محنة منتصف الليل ،
« قد باع قلبه الى الفن الاسود العتيق ، الذي نسميه الصحافة اليومية.

« ان من اندفع في أعظم لعبة ، يمكن لانسان أن يلعبها ،
« فلا حب متأخر ، ولا شهرة أعظم يمكن ان تغويه بعيداً عن سبيله ،
« انه كجواد القتال الذي يشم المعركة من بعيد ...
« يهتف : ها ! ها ! أين أبواق الصحافة ، أين رعودها ! »

ولا يهم الصحافي ، البتة ، ان تكون انتصاراته وأمجاده زائلة بنت ساعتها . ولا يشقيه ان لا تكون لعمله نهاية ، أو أن يكون عليه ان يتجه بفكره الى صحيفة اليوم التالي للغد ، بعد ان يفرغ من عمل اليوم ، وتبدأ آلات الطباعة تطن في منتصف الليل ، وتجري صحيفة الغد في طريقها الى قطارات التوزيع . فهو يستطيع أن يهتف مع روح الزمن في كتاب « جيته » (فاوست) : « وهكذا ، فاني لا أنفك عاملاً على منسج الزمن المرعد » . وله أن يعدل الشطر التالي ليقول انه ينسج للناس بساطاً من أعمال العالم .

مهنة الصحافة منبع قوتها

هذا هو سر سلطان الصحافة على الرجال الذين يصنعون الصحف . وقد كان توماس بارنز ، أبرز صحافيي القرن التاسع عشر ، يفهم هذا السر

جيداً . وهو الرجل الذي انشأ جريدة « التيمس » مع جون والتر الثاني وكان أول من تولى رياسة تحريرها . فكان أعظم رؤساء تحريرها جميعاً . فقد كرس حياته للمهنة الصحافية تلبية لنـداء صارخ في نفسه . وطبـع الجريدة بطابع شخصيتـه . وهو قد تعمـد تفضيل الصحافة على الأدب مهنة له .

ويقول واضعو كتاب « تاريخ التيمس » ، ان بارنز « كان يهب نفسه لأشق الأعمال في الصحافة وأشدها إرهاقاً . ولم يتردد في التخلي عما كان يمكن أن يخلد اسمه في تاريخ الأدب ، في سبيل وضع « التيمس » على رأس الصحف جميعاً . وان عمله هذا لا يقل قدراً عن كثير من المنتجات الادبية التي امتاز بها جيله . غير انه لم تنشر عنه مذكرات ... وبارنز كأديب فقط جدير بالذكرى ... وكان ما أصاب الأدب من خسارة كسباً « للتيمس » ... فقد كانت وقتئذ تستدعي رجل شجاعة وكفاءة وعزيمة ، رجلاً ذا سياسة» وكان بارنز ذاك الرجل .

وكان رجال السياسة في أواخر العقد الرابع من القرن الماضي ، لا يفتـأون يتهمون « التيمس » بالحـدة والعنف والطغيـان . ويقول « تاريخ التيمس » رداً على ذلك : « مما لا شك فيه ان اسلوب « التيمس » كان قوياً مقنعـاً . وكانت تتعمد تلك الحرارة والعنف . وكانت لغتها القوية مستمدة من روح بارنز وفكرته عن الصحافة . وقد كتب ذات مرة الى احد المراسلين ، وكان هذا قد أرسل يعرض عليـه بعض المقالات ، يقول ، ان المقالات جيدة في ذاتها ، ولكنها تفتقر الى شيطان صغير » .

وكان بارنز يقول ان كتابة الصحف شيء فريد في بابه . فهي من الأدب

بمنزلة الخمر المعتقة من المشروبات الكحولية . وان « جون بول » (الشعب البريطاني) البليد الفهم —اني أتحدث عن أكثرية القراء — بحاجة الى منبّه قوي. فهو يلتهم لحم البقر ولا يستطيع ان يهضمه بدون كأس من الخمر . وهو ينام ، مستريح البال ، على الأفكار المتعصبة القديمة التي يزين له غروره انها آراء . ولن تستطيع افهامه ما تعني أو حمله على الالتفات الى ما تقول ، الا اذا أطلقت على ذكائه السميك عدة طلقات من مدفع تزن قذيفته عشرة أرطال !

وكان بارنز بارعاً حقاً في إدخال « شيطانه الصغير » في المقالات التي كانت تعرض عليه . وكان من اسمى مواهبه قدرة خارقة على تحرير المقالات القليلة القيمة ، لملاءمة ذوق الجمهور . وكان يسكب على المقالات ، من فنه ، روحاً وقوة تجعلان لها تأثيراً ما كانت لتبلغه في صيغتها الاصلية . فقد كان صحافياً بخلاف كثير من كتاب الصحف . أما مقالاته الافتتاحية فكانت مشربة بتلك الروح اللاذعة «الشيطان» التي كان لا بد منها في تلك المرحلة العصيبة من حياة البرلمان . وقد اكتسبت « التيمس » بمقالاتها الرئيسية المدوية لقب « المرعدة »

هنا سر سلطان الصحافة . انها سلطة مستمدة من خدمة المصلحة العامة بلا خوف ولا وجل . « وقد كان بارنز صحافياً » . فلم يكن يعتقد بكتمان الاخبار التي لا يستسيغها القارىء . ولا كان يقبل المراوغة واللين حيث تدعو الحال الى الصراحة والصرامة. فكانت صحيفته متناسقة الاسلوب والعبارة في جميع ابوابها . كانت كلها قطعة واحدة .

وما دامت الصحافة تريد الاحتفاظ بسلطتها الايجابية ، لا بد لها من

أن تسعى دائماً الى تجنيد الصحافيين الحقيقيين ، وابعاد الساعين الى مصلحتهم عبيد الاطماع والشهوات الخاصة ، وتنحية الخادمين الأذلاء للاقوياء المتعجرفين ، والرجال الذين يتصورون انهم يعبدون الصحافة بدلاً من أن يشعروا بأن حياتهم كلها مكرسة لها ومضحاة على مذبحها . ان مثل الصحافة مثل المعشوقة الغالية المهر . تجتذب اليها النفوس العارمة وتربطها برباط من السحر عجيب .

وسيظل هذا شأن الصحافة ، ما دامت الصحف تستحق ان تبقى وتعيش . ولن تبرح الصحف جديرة بالبقاء ، ما دام الجمهور يرغب في معرفة ما يجري حوله ، ويطلب هذه المعرفة كحق من حقوقه لا كمنحة تتفضل بها عليه الحكومات أو النقابات أو المصالح الخاصة مهما يكن نوعها . ان الصحافة ستبقى قائمة ، وستظل جديرة بالبقاء ما دامت قادرة على تأدية وظيفتها في المجتمعات الحرة . وما وظيفتها الا النقد العام والسهر على سلامة الضمير الجماعي . والصحافة كصناعة قد تكون مربحة أو غير مربحة ، وهي كحرفة قد تكون مشرّفة أو غير مشرفة ، وهي كفنّ قد تفسح المجال أمام أبدع العقول وأنبل الاخلاق وقد تفتح السبيل أمام الفجور الصحفي ، وهي كخدمة قد تعود على صاحبها بالثناء أو الذم ، وهي كوزارة قد تكون اسمى ما يمكن ان يبلغه رجل عادي ، وقد تكون ستاراً للفساد والفسق الأدبي . أما الصحافة كفاتحة لأولئك الذين يستطيعون ان يدخلوها عازمين على استخدامها دون أن يحسبوا حساباً لتكاليفها وما يصيبهم منها ، فلا يكاد يكون لها مثيل. وقد أجاد «كيبلنج» إذ قال :

« قد ينادي البابا بالحرمان ، ويعلن الاتحاد مرسومه ،
« ولكنا نحن وأمثالنا ، نحن الذين ننفخ الفقاعة ونحن الذين نفقأها .
« فاذكروا المعركة وقفوا جانباً ، اذ تعترف العروش والدول ،
« بأن ملكة جميع أبناء الفخر ، هي الصحافة ، الصحافة ، الصحافة » .

ان مهمة الصحافة ان تكون « ملكة على جميع أبناء الفخر » ، هي ان تردع المتجبر المتصلف وتعين الضعيف ، وتزدري المتعصب العنيد ، وتلجم المتشكك ، وتخدم الحق بلا خوف ، وتسوس الجمهور ، وتفضح المتلاعب بأهوائه ، وتنبه الضال الى ضلاله ، وتشجع الخائر القلب . وبعبارة اخرى ، ان تقدم الرأي الصحيح في جميع وجوه الحياة العامة . هذه يجب ان تكون مهمة الصحافة . وهذه يجب ان تكون منبع قوتها . وان ما يجعل الصحافة ، اليوم ، المشكلة المركزية للديمقراطية العصرية ، هو الخطر المهدد بأن تنقطع الصحافة عن هـذا المنبع ، فتصبح مجرد « صناعة » بتزلفها الى الجمهور طمعاً في توسيع مدى رواجها ، وجني الارباح التي يدرها هذا الرواج .



« ان الرجل العادي يكره حرية المناقشة . فهي تقلقل معتقداته ، وتثير في نفسه الشكوك حيث لم تكن شكوك ، وتفرض عليه ان يبذل مجهوداً عقلياً مرهقاً ، وتضعه في مركز سخيف ، مركز التظاهر بأنه يرتاح لمن يقول له انه مخطيء ، وان آراءه سخيفة ، وانه ، بناء على ذلك ، أحمق . فليس من انسان يحب ان يقال له هذا . ومع ذلك فان حرية المناقشة لا تعني شيئاً أقل من هذا »

« نورمان آنجل »

حرية الصحافة

لنورمان آنجل

Sir Norman Angell

نورمان آنجل ، اسم لمع في ميدان السياسة خلال السنوات العشرين الماضية ، وعرف صاحبه بالجهود السخية التي بذلها في سبيل اقرار السلم ، بينما العالم يعاني أقسى المتاعب الاقتصادية والمشاكل السياسية . ولقيت تلك الجهود مكافأتها في « جائزة نوبل للسلام » التي منحها الرجل . غير ان السر نورمان آنجل لم يكن من دعاة السلم بكل ثمن ولا من دعاة التهدئة Pacifist . فان له ، في مؤلفاته ومنتجات فكره ، آراء ذات قيمة بنائية تنم عن ايمان الرجل بامكان تحقيق السلم بتسوية المشاكل التي طالما كانت مثار النزاعات والاضطرابات في علاقات الامم الكبرى .

ولعل في نشأة السر نورمان آنجل ما يفسر نظرته الى الحياة ، ويلقي ضوءاً على شخصيته وعقيدته . فقد أمضى طفولته في انجلترا ، وصباه في مدرسة ثانوية بفرنسا ، وصدر شبابه في جامعة جنيف (سويسرا) . ونزح بعد ذلك الى العالم الجديد حيث عمل راعي بقر في غرب أميركا والمكسيك . ثم اشتغل بالصحافة . فكتب في عدة صحف اميركية ، ثم انتقل الى فرنسا حيث اشتغل في بعض الصحف الفرنسية . وتولى بعد ذلك ادارة بعض

صحف المرحوم اللورد نورثكليف بانجلترا . وظل في عمله هذا ما يقرب من عشر سنوات .

ومنذ سنة ١٩١٠ توفر على التأليف والعمل لقضية السلم . وطار صيته على أثر نشر كتابه « الوهم الكبير » The great illusion . وقد طبع هذا الكتاب في خمس وعشرين طبعة أجنبية . وأصدر عدة كتب ناجحة في الشؤون الاقتصادية خصوصاً المالية . وكتب بحثاً في اختراع ألعاب الورق وصلتها بالتعقيدات النقدية . ودخل البرلمان وكانت له فيه جولات . ونال جائزة نوبل للسلام . ثم عين عضواً في مجلس المعهد الملكي البريطاني للشؤون الخارجية . وعين عضواً في اللجنة التنفيذية لاتحاد جامعة الامم في انجلترا.

وأحب هواية الى نفسه ، الزراعة . وهو يمضي لحظات فراغه في مزرعة له في جزيرة صغيرة أمام ساحل اسكس ، أو يخرج للنزهة على يخت صغير في بحر الشمال .

ومن أحدث مؤلفاته ، كتاب « لماذا تعنينا الحرية » الصادر في سنة ١٩٤١ . وفيه يتناول مشكلة الحرية بالمناقشة والايضاح . والفصل التالي مقتطف من هذا الكتاب وعنوانه « حرية الصحافة » .

طبع الحكومات اخماد النقد

طالما اتجه رأي الحكومات الى وجوب اخماد كل نقد يوجه الى تصرفاتها بشدة وتعسف « حرصاً على المصلحة العامة » . وهذا أمر طبيعي . فما كانت الحكومات لتؤلف إلا من مخلوقات بشرية .

وقد كان في عهد الملك شارل الثاني ، رقيب على الصحف يدعى روجر

لستراتج . وكان لقبه الرسمي « ناظر الصحف » ، عرف عنه انه كان باحثاً خبيراً في شؤون رسائل القذف والهجو ، والخروج على الدين (الهرطقة). وقد أبدى هذا الرجل رأيه في كيفية مراقبته الصحف لو فوض الأمر ، فأعرب بذلك عن الرأي الحقيقي للحكومات بصراحة خلابة ، اذ قال :

« إني اعلن على رؤوس الملأ ، اني لن أسمح بقيام لسان حال للشعب[١] حتى على فرض ان الصحف تقوم بمهمتها في نظام على أكمل وجه ، وان الشعب يفكر تفكيراً صائباً ، سواء في مسائل الاخبار أم غيرها . ذلك لأني أرى ان هذا اللسان الشعبي يطلع الجماهير على دخائل أعمال رؤسائها وأقوالهم ، ويدفعها الى المغالاة في الفضول والانتقاد ، ويعطيها نوعاً من الحق الجلي في التدخل في شؤون الحكومة »

وليس عجيباً أن يتمسك الحكام والحكومات بالرأي القائل ان كل نقد لأعمالهم جرم يسيء الى مبادىء الآداب العامة . أما العجب العجاب ، فهو ان قسماً كبيراً من الشعب يشاطر حكامه هذه الرغبة في قمع كل نقد يوجه اليهم : هذا الشعب ذاته الذي يكون نصيبه ان يعاني النقائص والمساوىء التي لا بد أن تنجم عن قيام حكام عليه مفوضين سلطات مطلقة ومعصومين من النقد . غير ان ميل الشعب الى كره كل من يحيد عن نظرية سائدة ، يتفق تماماً وما نعرف عن الطبيعة البشرية . فمتى اعتنق الشعب عقيدة — سواء أكانت دينية أم اجتماعية أم سياسية — واقتنع بصحتها واستقامتها ، فانه يميل بطبعه الى مكافحة كل رأي معارض لها أو خارج

---

(١) Public Mercury . ومركري في الاساطير هو هرمز إله التجارة والفصاحة

عليها ، حتى لو كانت هذه العقيدة عقيدة حكم فاسد ، أو حكم طغاة مستبدين أو « محاكم تفتيش مقدسة » .

وتتذرع الحكومات عادة في خنق النقد ، بحجة « المحافظة على الوحدة القومية » أو الابقاء على الولاء للحزب أو اقرار النظام الاجتماعي . ومن الحقائق المعروفة ان هنـاك كثيرين من الافراد المتحمسين لنظام الحكم المطلق في بلادهم ، لا يترددون هنيهة في الوشاية باخوانهم وأعضاء أسرهم ممن يقترفون ذنب الاصغاء الى الاذاعات اللاسلكية الاجنبية . وهو ذنب يعاقب مرتكبه في بعض البلدان الديكتاتورية المعروفة ، بالسجن لمدد طويلة أو بالموت ، حتى لو لم يتعد الذنب الاستماع الى اخبـار مذاعة من بلدان محايدة . ومرجع هذا كله الى حاسة قوية متأصلة في الجماهير ، حاسة بغض كل خارج على الآراء العامة والنظم المتبعة . وخطباء الجماهير وحكام الجماهير يعرفون جيداً كيف يستغلون هذه الناحية من مشاعر الجماعة .

رد على دعاة الرقابة

وقد وجدت قضيـة بسط الرقابة الحكومية على الصحف ، في المدة الاخيرة من يزكيها على أسس أقرب الى « المنطق العلمي » . فيطالب أنصار هذا الرأي بفرض الرقابة على الصحف كجزء متمم للحركة العصرية التي تميل الى تنظيم وتقييد جميع الاعمال الاقتصادية — ولئن تكن العودة بالصحف الى الاحوال التي كانت عليها قبل قرنين أو ثلاثة قرون ووصفها بالعمل العصري أمراً عجيباً يثير التفكير .

ومن دعاة هذا الرأي البروفسور كار — وكان من كبار موظفي وزارة

الاستعلامات في الفترة الاولى من الحرب — فقد كتب يقول :

« ان التأذي الذي لا تزال تثيره لفظة « الدعاية » في كثير من العقول اليوم ، يشبه كثيراً التحامل على رقابة الحكومة على الصناعة والتجارة . فنظرية الحرية القديمة تقول بأن الرأي مثل التجارة والصناعة يجب ان يترك ليتدفق في قنواته الطبيعية بدون تنظيم مصطنع . غير ان هذه النظرية قد تحطمت على الحقيقة الصلدة القائلة بأن الرأي في الظروف العصرية ، مثل التجارة ، لا يعفى ولا يمكن ان يعفى من القيود والضوابط المصطنعة . فلم تعد المسألة مسألة ترك الناس أحراراً من الوجهة السياسية ، للاعراب عن آرائهم . بل المسألة هي ، هل لترك حرية الرأي للجماهير من معنى غير اخضاعها لنفوذ أشكال وألوان من الدعاية لا حصر لها تدبرها مصالح وهيآت ثابتة مختلفة الانواع . لقد اصبح ضرورياً أن تفرض الحكومة بعض السيطرة على هذه القوة المتحكمة في الرأي ، اذا كان للمجتمع أن ينجو من الخطر . في البلدان ذات الحكم الكلي المطلق تسيطر الحكومات على الاذاعة اللاسلكية والصحف والروايات السينمائية ، حتى أصبحت هذه كلها صناعات حكومية . أما في البلدان الديمقراطية فالحالة تختلف ، ولكنها تتجه في كل مكان نحو التنظيم المركزي » .

وأضاف البروفسور كار الى ما سبق ، هذه الملاحظة ذات المغزى :

« في حالة الحرب يجب ان تخضع حرية الرأي لنفس القيود التي تخضع لها الحرية الشخصية في أشكالها الاخرى » .

وان كاتب هذه السطور [1] قد حاول منذ عشرين سنة أن يحذر الناس

---

(١) السر نورمان آنجل يتحدث

من هذا الخلط بين تقييد الفعال والاشياء وتقييد المعرفة والآراء . فالبحث في تحسين نظام مجتمع يتناول عادة شكل الملكية أو درجة السيطرة التي للجماعة أن تبسطها على شوارعها وشباك مجاريها وطرقاتها وجسورها وخطوطها الحديدية ومصانع الغاز والكهرباء فيها ومناجمها وأراضيها ورؤوس أموالها . غير ان الاعتبارات التي تساير هذا البحث لا ينطبق اكثرها على مشكلة الصحافة في مجتمع كثيف السكان يقوم على أسس صناعية . إذ أن المصلحة الرئيسية للجماعة في الصحيفة لا تقوم في وظيفتها الاقتصادية بالمعنى المفهوم من العبارة ، أو في أهميتها كشكل من أشكال الملكية العامة أو كمورد من موارد « الثروة » — فهذه كلها أمور ثانوية بالنسبة الى مصلحة الجماعة — أما الأهمية الحقيقية في هذه المشكلة فتقوم في ان الصحف لا تزال الوسيلة الاساسية التي بها تطلع الجماعة على الوقائع والحقائق التي تعين قراراتها الاجماعية سياسية كانت أم اجتماعية . فالصحف هي الشهود الذين تنبني على شهادتهم أحكام العالم المتمدن اليومية . وان الصحافة في مجتمع اتسعت آفاق فكره حتى شملت العالم جميعاً ، هي في بعض الأوقات — وأوقات الأزمات والمحن بوجه خاص — بمثابة عيونه وآذانه فضلاً عن كونها منبر خطابته ومعرض آرائه . وتتجلى أهمية ذلك متى روعي ان هذا المجتمع قد تطور وترقى حتى أصبحت القرارات السريعة التي يكونها اناس في زحمة العمل وانشغال الخاطر وهم يقرأون العنوانات الكبيرة من الصحف بلمحات خاطفة في قطارات الترام أو في مكاتب الاعمال أو في مشارب الشاي ، أصبحت هذه القرارات السريعة قوانين الحرب والسلم في عواصم الدول .

وقد سبق لهذا الكاتب أن أوضح هذا الجانب من المسألة اذ قال : « ان مشكلة هذا الشكل من الملكية تختلف عن أشكال الملكية الاخرى بنقطة بارزة في تاريخها الحديث . ففي حالة الاشياء المادية كالطرق والكباري ومؤسسات الماء والبرق ، قضت حاجة الجماعة الواضحة بأن تنتقل هذه الاشياء اكثر فاكثر الى ملكية المجموع . وكان اتجاه هذا الانتقال من دائرة السيطرة الفردية الى السيطرة الشعبية . أما في حالة الصحافة ونشر الكلمة المطبوعة ، فقد قضت الحاجة الاجتماعية باتجاه عكسي : أي من السيطرة العامة — سيطرة الحكومة أو الدولة — الى الحرية الفردية الخاصة » .

على ان الكاتب استطرد في الحال الى ايضاح المشكلة التي أوجدتها الصحافة ذات الملكية الفردية المطلقة . فقال : « لقد كافح أجدادنا في سبيل تحرير الصحافة من ربقة الدولة ، وكان كفاحهم جزءاً من معركة الحرية . غير ان « الصحافة الحرة » الممثلة في انتاج وفير غير مقيد من الصحف الرخيصة ، كانت صدمة من الصدمات التي أصابت الأمل المعقود على النظام السياسي الديمقراطي ، اذ أصبحت عقبة من أبشع العقبات التي تعرقل قدرة الجماعة على بلوغ الحكم الذاتي الحقيقي ، وربما كانت أسوأ الأخطار التي تهدد الديمقراطية العصرية . في حين كان أجدادنا ينظرون الى مثل هذا السيل الدافق من الصحف الرخيصة كوسيلة من وسائل تعميم الحرية الشعبية ونشر النور والمعرفة . فهذه الصحافة الحرة التي كانت أخشى ما يخشاه نظام الحكم القديم ويعدها أداة للثورة والفوضى ، قد أصبحت في الواقع الاداة الرئيسية التي بها تقاوم كل حركة حقيقية ترمي الى تجديد النظام الاجتماعي » .

لقد اعترف الكاتب (المؤلف) بهذه المشكلة غير انه مضى يوضح كيف انها لا يمكن أن تحل بالطرق التي تطبق على الاعمال الاقتصادية العادية . فكتب يقول :

« إن « الملكية القومية » لا يمكن أن تطبق على الصحافة تطبيقها على المناجم أو السكك الحديدية ، أو غيرها من المؤسسات ، حتى في حالة وصفها بالحكم الذاتي التعاوني الاشتراكي . ولا يمكن تطبيقها على هذه الصورة لسبب يصل مباشرة الى صميم المشكلة .

« هذا السبب هو طبيعة العقل البشري ، قصور هذا العقل وتعرضه للخطأ وحاجته الشديدة الى النقد المعارض والمناقشة ، إذا كان له أن يحتفظ بالقدرة على الحكم السليم . ولوظيفة الصحافة صلة وثيقة بهذا كله . فاذا كان لشعب ان ينعم بمركز يسمح له بأن يحكم على مسلك حكومته ، ويقرر اذا ما كانت محسنة في عملها أم مسيئة ، ويبت في سياسته العامة ، واذا كان له حقاً ان يحتفظ بقدرته على الحكم الصحيح ، وجب ان تعرض أمامه الحقائق لا كما تريدها الحكومة ان تكون فحسب ، بل كما قد يراها أولئك الذين يخالفون الحكومة ايضاً » .

وقال أيضاً : « وبعبارة اخرى ، ان مشكلة الصحافة ومكانتها في المجتمع وسيطرتها ، مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمشكلة الاساسية ذاتها ، مشكلة حرية المناقشة كشرط اساسي من شروط اجلاء الحق . انها متصلة بالحقيقة القائمة وهي ان جميع الحكومات — وجميع الشعوب — بحاجة الى النقد ، وان الرأي العام لا بد أن تنحط قيمته وتذوي قدرته على الحكم الذاتي تدريجياً ، اذا حرم الاثر المقوّم أثر الآراء غير الشائعة » .

واكد هذا الكاتب ان الصحف في شكلها الاقتصادي الحالي لا تؤمّن هذا الشرط آنف الذكر ، بل هي تقوضه تدريجاً . « غير ان العودة الى فرض السيطرة الحكومية على الصحافة في أي شكل من الاشكال التي عرفت في الماضي ، يكون كاستبدال حالة سيئة بحالة اسوأ . او كالقفز من المقلاة الى النار » .

رقابة الحكومة ورقابة الجمهور

وقد لا تكون الاخطار الناجمة عن سيطرة الحكومة على الصحافة أخطر الاخطار في جوهرها ، غير انها خطيرة على كل حال فيجب مراقبتها بعين الحذر .

فحتى في بريطانيا وصلنا في أثناء الحرب الماضية الى حالة كانت تلغى فيها الصحف ويضطهد رجال من أمثال برتراند رسل ، لا لإفشائهم معلومات يمكن ان تكون ذات فائدة للعدو ، بل لا بدائهم آراء « قد تثبط حركة التجنيد » . وعدّت « عظة الجبل » من مثبطات التجنيد . واعلن أحد السكرتيرين البرلمانيين للحكومة ان هذه العظة يجب مصادرتها اذا استخدمت لمثل هذا الغرض . وحظر تصدير عدد من الصحف الى الخارج وبينها جريدة « الأمة » (The Nation) . ووضعت اسماء بعض المؤلفين مثل المستر لوز ديكنسن في هذه القائمة . (وان أعاجيب العقل العسكري في هذه الامور لتستعصي على الفهم) وكانت المنازل تفتش منزلاً منزلاً ، بحثاً عن أوراق أو وثائق آثمة . وبالاجمال لم يكن هناك شيء من الاشياء التي كانت مثار هزئنا وسخريتنا من بروسيا الامبراطورية وروسيا القيصرية خلال أجيال طويلة ، لم يعمل تحت قانون بريطانيا .

أما الحال في اميركا فكانت أسوأ وأضل سبيلاً . فقد أدخل تعديل على قانون التجسس الاميركي سنة ١٩١٨ ، يقضي بغرامة قدرها عشرة آلاف دولار أو عشرين سنة سجناً ، او كلتا العقوبتين معاً ، على كل من « يتلفظ عمداً بكلام فاحش أو مهين ، أو يطبع أو يكتب أو ينشر مثل هذا الكلام موجهاً الى شكل الحكومة في الولايات المتحدة ، أو الى الدستور ، أو الى القوات البرية والبحرية او الى علم الولايات المتحدة أو الى العلم أو الى الزي العسكري ، محاولاً الزراية أو الهزء منها او التشهير بها ، او يحث على ارتكاب اي فعل من هذه الفعال المذكورة ، والولايات المتحدة في حالة حرب » .

وقد أبدى بعض الناس في ذلك الوقت الملاحظة التالية على ذلك القانون :

« لا يسع من يتتبع قصة اضطهادات وقت الحرب العجيبة وحكاية احكام الطرد والترحيل القانونية ، إلا ان يحس ضعف المكانة التي تبوأتها فكرة الحرية القومية الاساسية المزعومة في المحاكم والمجالس التشريعية الاميركية . فلوكان هناك أي شعور حقيقي بالحرية كمبدأ ، لما أدين « دبس » وحكم عليه بالسجن لخطاب عارض فيه الحرب بوجه عام واثنى فيه على « روز باستور ستوكس » التي كانت قد سجنت قبله لمعارضتها التجنيد الاجباري في خطاب مماثل (وقد غيرت روز باستور اعتقادها فيما بعد) ، ولما صودرت جريدة « الجماهير » (Masses) لنشرها صوراً هزلية توحي بمعارضة الحرب وتدعو إمّا جولدمان واليكزندر بركمان من « اصدقاء الحرية الاميركية » ، ولكان كثير من الكلام العادي المنطوي على السباب

مر بلا عقاب ، لولا رقابة الرأي العام التي تفوق نفوذاً رقابة الحكومة . ولما سجن نجل كبير قضاة « دو » السابق (في ولاية نيوهامبشير) لأنه كتب في رسالة ان رئيس الجمهورية كان مخطئاً عندما قال ان المانيا وعدت بوقف حرب الغواصات ضد البلدان المحايدة في حين ان « وثيقة سسكس » لم تكن تحتوي على مثل هذا الوعد . ولو كان هناك حقاً شعور بالحرية لما حكم بالسجن عشر سنوات على أحد منتجي الافلام السينمائية وقضي عليه بالافلاس لعرضه الرواية السينمائية « روح سنة ١٨٧٦ » التي تحتوي على مشاهد من الثورة الاميركية رأى القاضي ان من شأنها تحويل الاميركيين عن الولاء لحلفائهم . ولما حكم بالسجن عشرين سنة على « بلودجيت » لحضه على خذل احد اعضاء مجلس الأمة الذي كان قد أيد التجنيد الاجباري، ولترويجه رأياً ينقض دستورية قانون التجنيد » .

غير ان تلك الفعال ، على سخفها وبشاعتها ، قد لا تمثل أسوأ وجوه العودة الى بسط السيطرة الحكومية على الرأي . فقد كانت فعالاً ظاهرة للعيان على الأقل ، وكان يمكن تحديها اذ كان فرضاً على المحاكم ان تنفذ القانون علناً . وكانت الامة ترى الى حد ما ، ما كانت تعمل وتجيز . غير ان اداة الدعاية الحكومية التي اصبحت من سمات كل حكومة في كل دولة محاربة ، اكثر تخفياً من تلك الاعمال واعظم خطراً .

وإنا لنخطىء فهم الصفة الاساسية لهذا الشر اذا زعمنا ان الغلطة غلطة حكومية محضاً . فان اسوأ انواع الرقابة التي فرضت في اثناء الحرب الماضية — وهي قائمة في الواقع في أوقات السلم فيما يتعلق ببعض الشؤون — لم تكن رقابة الحكومة ، بل الرقابة التي فرضتها بعض المصالح أولاً ، ثم رقابة

الجمهور نفسه وهي لا تقل خطراً عن سابقتها . واذا كانت صحف أوربا الغربية واميركا كلها تقريباً ، قد جرت على تزييف اخبار روسيا (على طريقة بعض كبريات الصحف الاميركية التي فضحها المستر ليبمان) ، واذا كانت قد حادت عن جادة الحق في رواية الوقائع ، واذا كانت قد تمادت في تشويه انباء حركات الاضراب وحركة العمال ، فلم يكن مرجع هذا حقاً الى الرقابة الحكومية . بل كان مرجعه ، ولا يزال ، الى تأثير الرقابة الفكرية الذاتية من جهة ، ومن جهة اخرى الى نفوذ بعض المصالح التي لا يسع الصحف اليومية في حالتها الراهنة الا احترامها . على ان النفوذ الأعظم في هذا المجال هو نفوذ قراء الصحف انفسهم او ما يسمى « بالرأي العام » . صحيح ان الصحف هي صاحبة النصيب الاكبر في تكوين هذا الرأي ، غير ان هذا الرأي يتكون بالطريقة التي تجري عليها الصحف في استغلال بعض النزعات والغرائز .

ان الخطر الحقيقي في التجاء الجماعة الى مراقبة النشر ، ليقوم في طبيعة الانسان . فالرجل العادي يكره حرية المناقشة — اي حرية الآخرين في ابداء آراء لا يوافق هو عليها ، وعرض افكار تزعج معتقداته — والواقع ان حرية المناقشة هي فريضة اجتماعية صعبة كريهة ، اذ تفرض علينا سماع آراء تبدو لنا خاطئة او ضارة او قبيحة او معيبة . غير اننا يجب ان نخضع لهذا النظام اذا كان لنا ان نحتفظ بالقدرة على ابداء حكم عام في تسيير أمور مجتمعنا المعقدة . فوجه الخطر في مبدأ الرقابة العمومية ، هو انه يفتح منفذاً لغريزة كامنة في كل منا ، وهي غريزة تدفع بنا الى اضطهاد وإيذاء من يجترىء على مخالفتنا في الرأي أو معارضتنا في المذهب . وقد تقوم

اليوم اكثرية وطنية تتذرع بهذا المبدأ ضد المشايعين للألمان أو ذوي الميول البلشفية . ولكن غداً قد يتذرع به الاشتراكيون ضد الطبقة المتوسطة « البورجوازية » . وفي اليوم التالي قد يتوسل به اشتراكي ضد اشتراكي آخر ، كل ذلك طبعاً بحجة صيانة مصلحة الدولة . غير ان السبب الحقيقي لمثل هذا العمل هو كره متأصل منذ الأزل ضد آراء غيرنا أو الآراء الخارجة على الآراء المعروفة الشائعة .

مآخذ الصحافة العصرية

وقد سبق لي ان بسطت مآخذ الصحافة في حالتها التي نعرفها في القرن العشرين بالعبارة الآتية :

« اننا نعيش في مدنية مطردة التعقيد يصعب قيادها ، وهي لا تتطلب مستوى من الذكاء مطرد الارتفاع فحسب ، بل تقتضي مستوى عالياً من الخلق . انها تستدعي قدرة على السيطرة على بعض الغرائز التي اذا تركت وشأنها فانها تصبح عوامل هدامة معادية للمجموع . في هذه المدنية نجد الصحف مضطرة ، حرصاً على الارباح التي هي شرط وجودها ، الى استثارة اهتمام القراء من أهون سبيل ، واسترضاء الغرائز والعواطف التي يسهل إثارتها ، وتشجيع « الموجة الاولى » من التفكير بدلاً من الثانية ، دون مراعاة للنتائج الاجتماعية التي قد تؤدي اليها الحالة النفسية التي تخلق على هذه الصورة . وبما ان أقرب العواطف الى الإثارة هي غالباً اكثرها عداء للمجتمع ، وبما ان الفكرة الاولى الطارئة على الذهن هي دائماً وليدة التعصب والتحامل ، فان هذا التنافس بين الصحف يؤدي تدريجياً الى انحطاط الفكر

العام وقدرة الجماعة على الحكم الصحيح ، وهي القدرة التي لا غنى عنها لاتساق أمور الجماعة » .

وما عدا هذا من أخطار الصحافة العصرية ، أخطار ثانوية متفرعة عن هذا الخطر البارز . فالصحف تخدم غالباً مصالح سياسية أو مالية خاصة وبعض رؤوس الأموال المنظمة وناشري الاعلانات . غير انها لا تستطيع خدمة هذه المصالح إلا بالتأثير في الرأي العام بطريقة خاصة . واذا كان لنا أن نبدي مقترحات لمعالجة أخطار مثل هـذه الحالة ، كان علينا ان نعرف شيئاً عن هذه الطريقة وأساليبها في العمل . فقدحدث ذات مرة ، إذ كنت أتناقش مع رئيس تحرير احدى الصحف اليومية الرائجة في سخف وضرر الخطة التي يسير عليها في جريدته ، ان قال هازئاً ما يشبه هـذه العبارة : « انه كلام فارغ ! ولكنه مادة رائجـة في البيع . واذا لم استخدم هـذه الطريقة فان جاري فلاناً سيستخدمها وينتزع مني قراء جريدتي . وأنا عازم على أخذ قرائه قبل أن يتمكن من السطو على قرائي . وعند ما يدرك الجمهور سخف هذا ، أكون مستعداً لمطالعته ببلغة اخرى تنسيه هذه » .

في علم الاقتصاد قانون يسمى « قانون جريشام » وهو يسمح بتداول العملة الجيدة والعملة الرديئة معاً . فتكون النتيجة ان العملة الرديئة تطرد الجيدة لأن الناس يحتفظون بالجيدة ويتداولون الرديئة . وهناك قانون مثل هذا للرأي العام .

وليس بالجديد في مجتمعنا ان نجد مصلحة من المصالح الاقتصادية الكبيرة تتغذى على ناحيـة عامة من نواحي النقص او الضعف في الطبيعة البشرية . ومن أمثـلة ذلك تجارة الكحول . وقد قامت في السنوات

الاخيرة تلك المصلحة الاقتصادية الكبيرة (الصحافة) التي وجدت نفسها مدفوعة الى المحافظة على بعض الميول والاهواء النفسية الوضيعة وتنميتها كشرط أساسي من شروط الربح الوفير السريع ، ولئن تكن هـذه الميول والاهواء أشد ضرراً على المجموع من أقوى المشروبات المسكرة . فلم يسبق في وقت من الأوقات ان رأينا الخمر تسيطر على أمم برمتها وجماعات من الأمم سنين متوالية الى حد استغراق الحكومات والشعوب على حد سواء ، في سكرات تقوض كيانها وتعود بها الى عصـور الوحشية . غير ان هذا السكر المعنوي والفكري الذي دفع بالأمة بعد الاخرى في السنوات الأخيرة الى سياسات كانت تشجبها من قبل ، ليهدد مدنيتنا في صميم أساسهـا . (والأدلة على ذلك قائمة معروفة وهي بغير حاجة الى تكرار فان في تكرارها الملل والأسى) وهذا التداعي في سلامة الرأي الجماعي ليس من خصائص ألمانيا . ولم تظهر نتائجه السيئة بصورة جلية الا في المدة الأخيرة خصوصاً في ميدان الشؤون الدولية . غير ان هـذا الشر ليس مجرد خطأ أو هفوة من هفوات مذهب من المذاهب السياسية ، بل هو شر متأصل الجذور . وقد رأينا كيف ان الفكر العام لأمم برمتها يمكن ان يضطرب ويتهور في جميع المسائل او المشاكل ، وكيف ان الشعوب قد تفقد القدرة على الشعور الاجماعي السليم الذي لا يمكننا بدونه أن نعيش معاً في أمن أو راحة معنوية .

ولا نزعم هنا ان الصحافة هي سبب هذا الخلل في ميزان الرأي العام والحكم الصحيح ، اذ ان السبب يتصـل بغرائز عدوانية ثورية متأصلة في الطبيعة البشرية . غير ان هناك طائفة من الصحف ترى ان الشرط الأول من شروط وجودها ، استثارة النقائص البشرية التي هي أصـل الحماقات

الاجتماعية كلها أو اكثرها ، وهي لذلك تمتطي تلك القوى الهدامة العظيمة الخطر ، لاستغلالها واستثمارها . وهـذا لا ينطبق طبعـاً على الصحافة في مجموعها ، فالصحافة تشكيلة مختلفة الأشكال والالوان من الصحف . غير انه ينطبق بوجه عام على ذلك القسم من الصحف التي نظمت في قالب شركات صناعية ضخمة وبلغت رؤوس أموالها الملايين . فهـذه الصحف التي عليها أن تدفع ارباحاً للمساهمين في ملكيتها لا بد لها من أن تحافظ على توزيع واسع مهما كلفها الثمن ، وهي لذلك تسلك أقصر الطرق الى استثارة اهتمام الجميع — الكبير والصغير ، والعظيم والحقير ، دون ان تهمل عاملات المصانع وطلبة المدارس وخادمات المشارب — فان عليها ان تثير اهتمام الجميع في أية مسألة من المسائل العامة العارضة .

وليست المسألة مسألة حماقة صاحب هـذه الجريدة أو تلك . ليست المسألة مسألة « نورثكليف » أو « روذرمير » فلو لم يظهر هنـاك لورد نورثكليف في جيل ١٨٧٠ — ١٨٨٠ ، لما خفف ذلك من حـدة المشكلة الاجتماعية التي أوجدتها تلك الصناعة التي كان هو أحد قوادها البارزين . وليست المشكلة في أميركا وفرنسا بأقل خطراً منها هنا (في انجلترا) ، وإن تكن ظروف انتاج الصحف هنـاك مختلفة عن ظروف الصناعة البريطانية من بعض الوجوه الهامة . وعلى كل حال فان المسألة ليست مسألة اشخاص بالذات أو جماعات من الناس ، بل هي مسألة قوى بشرية حيوية يجري استغلالها بطريقة خاصة . ولنبحث الآن في هذه الطريقة :

يجدر بنا أولاً ان نلاحظ بضع نقاط قليـلة قد تعيننا على فهم طبيعة ذلك « التهور الشعبي » الذي أشرنا اليـه آنفاً . ففي خلال الحرب الماضية

كان اكثر الناس ، فيما عدا الالمان ، يبدون دهشتهم من ذلك التهاون الذي كانت أمة بأسرها تقابل به الفظائع والاعمال الوحشية التي كنا نعتقد بأن ما من شعب متمدن خارج المانيا يقرها أو يتغاضى عنها . كانت الدهشة تستولى على الناس خارج المانيا بازاء تلك الفظائع — ذلك اذا كان هؤلاء الناس قد نسوا ان الجماعات الانجلوسكسونية النازحة الى ولايتي تكساس وألاباما والولايات الجنوبية في اميركا ، كانت في إبان السلم ترتكب فظائع لا تقل عن الفظائع الالمانية بشاعة ، إذ كان اولئك القوم لا يتقززون من إحراق رجال أبرياء (ونساء) لا حول لهم ولا قوة وتعذيبهم على افظع الصور ، او اذا كانوا قد نسوا أعمال الفرنسيين في إبان عهد الارهاب وفي قمع الحركات الشعبية ، تلك الاعمال التي لا يزال بين الاحياء من شهدوها . ثم ان اهالي فرجينيا والفرنسيين بدورهم لم يستطيعوا أن يفهموا مسلك الحكومة البريطانية في آيرلنده . وقد جزعوا لمجرد تفكير الحكومة البريطانية في « مصافحة يد الجريمة » باعترافها الشبيه بالرسمي « بسفاحي موسكو » . وفي أيام قضية دريفوس المعروفة ذهب اكثر البريطانيين والاميركيين الى القول بكل جد ان « فرنسا قد جنَّت » كما بدا لنا ان نقول نحن فيما بعد ان المانيا جنَّت . وتحدثنا بعد ذلك عن الاحقاد « الجنونية » الملتهبة في نفوس الايرلنديين أو البلاشفة أو الشعوب البلقانية . وان الرجل الانجليزي حين يقرأ حكاية فتك الجماهير بالزنوج المذنبين في الولايات الجنوبية من اميركا واقبال آلاف المتفرجين من مختلف الولايات بالقطارات والسيارات للتفرج على نزع لسان زنجي من الزنوج المساكين قبل احراقه حياً — ان الرجل الانجليزي حين يقرأ ذلك لا يسعه إلا أن يستنتج ان اولئك الناس مجانين او غيلان مخيفة .

والآن نعلم علم اليقين ان اولئك الناس — سواء أكانوا فرنسيين أم اميركيين أم انجليز أم ألمان — ليسوا بغيلان ولا هم بالمجانين ، وليسوا قساة القلوب ولا أغبياء . بل هم في تسعين بالمائة من علاقاتهم اليومية في الحياة اناس طيبون رقيقو الشعور . غير اننا نعلم ايضاً ان هناك مرحلة في علاقاتهم ببني نوعهم ، قد يصبحون فيها قساة أو اغبياء أو ادنياء الى اقصى حدود الوصف . وان التسعين في المائة من الحكمة والسداد لا تمنع ، لسوء الحظ ، العشرة في المائة من الجنون ، من الطغيان في حالة السياسات العامة التي قد تفضي الى ما لا حد له من الدمار والبؤس والشقاء .

وهنا بيت الداء . ففي ظروف كالتي وصفناها الآن نجد الصحيفة الشعبية مضطرة الى أن تفعل عكس ما تقضي به المصلحة العامة ، خوفاً من الاندثار ، اذ ان هناك صحفاً اخرى منافسة واقفة لها بالمرصاد . فبدلاً من أن تعمل الجريدة على كبح الأهواء الجامحة بايضاح الحقيقة في صورة منطقية كاملة ، تجد انه لا بد لها لحفظ كيانها ومصلحتها الذاتية من زيادة الحقيقة تشويهاً ومسخاً ، وانه يجب عليها ان تخفي الحقائق التي قد تعيد التوازن الفكري العام .

الحكم على الصحف

غير ان من الخطل إصدار حكم عام على الصحف في مجموعها . فليست كل الصحف سواء . إذ ان هناك جرائد تعالج الحقيقة كاملة الى حد ما . ومن هذه الصحف اليومية جريدة « مانشستر جارديان » . وهناك في جميع البلدان مجلات محترمة عالية المكانة . وانه لمن حسن الحظ ان نرى عدد

هذا النوع الجيد من الصحف في زيادة مطردة . والحق ان من الدلالات المشجعة في السنوات الاخيرة ظهور الصحف اليومية النزيهة التي تقدر مسؤوليتها ، على ذلك الصنف المعروف بالصحف « الصفراء » . ولكن لا سبيل الى الانكار ان المؤسسات الصحفية الكبيرة تعتمد في رخائها ونمائها بالاكثر على استغلال التفاهات ، وربما ذهبت الى استثمار هوس الجماهير وتعصبها . ومن الواضح ان الصحف التي توزع ملايين النسخ ، لا بد لها عند ما تعالج الموضوعات السياسية أو المسائل الاجتماعية ، من أن تكتب ما تكتب باسلوب يستهوي عشرات الملايين من القراء ، بما في ذلك خادم المشرب وفتاة المدرسة والكاتبة على الآلة . أي انها يجب أن تلمس بعض المشاعر التي يسهل اثارتها ، ويجب ألا تربك هذه المجموعة من القراء بزعزعتها أفكاراً وآراء تعودوا عليها ، بل يجب أن تقدم القضية في أبسط صورة بحيث تجتذب انتباه القاريء على الرغم مما يشعر به من تعب في نهاية النهار ، وعلى الرغم من ضجيج آلات المصنع الذي لا يبرح يدوي في رأس العامل في نهاية عمله . وقد تكون خادم المشرب أو الكاتبة على الآلة قادرة بطبعها على الحكم الصحيح في الشؤون السياسية ، وربما كان رأيها لا يقل سداداً عن رأي « عمدة القرية » أو « الضابط المتقاعد » الذي كان منذ جيل فقط من العناصر الهامة في تكوين الرأي العام . غير ان الظروف العصرية من حيث تأثيرها في القراء وصناعة الصحف ذاتها ، لا تتيح للرأي الفردي والمنطق الطبيعي السليم فرصة للتكوّن والظهور ، كما كانت الاحوال منذ جيل أو جيلين . بل ان هذه الظروف تدع الفرد أكثر عرضة للايحاء العام الذي يطغى على الجماهير . ولا شك أن تهور مليون شخص سياسياً ، أعظم خطراً في الوقت الحاضر مما كان عليه فيما مضى .

فقد حدث منذ عهد غير بعيد تطور تاريخي هام، يجب ألا تفوتنا ملاحظته في هذا المقام. ذلك انه في القرن الثامن عشر كان بوسع اثنين أو ثلاثة من الناشرين وبعض القادة السياسيين والاجتماعيين أن يؤثروا تأثيراً عميقاً في مجرى الحوادث بالحجة والمنطق المجردين. وغالباً ما فعلوا. اذ كان يكفيهم قليل من الجنيهات يعطونها أحد أصحاب المطابع الصغيرة ليصلوا الى الجمهور الذي يؤثر في مجرى السياسة. ويبدو من ذلك ان الرأي العام والرأي الخاص كانا قريبين أحدهما من الآخر. أما اليوم فلكي يصل الناشر الى الجمهور، لابد له من ان يلجأ الى صحف يومية تبلغ رؤوس أموالها ملايين الجنيهات، ويجب عليه ألا ينشر ما يمكن أن يسيء الى هذه الاموال او يضرّ بها. فما يكتب يجب ان يؤيد الشعور السائد. والنتيجة بعد، ان الرأي الخاص لأولئك الذين يستطيعون بلوغ الحقائق بطريق غير طريق الصحف الشعبية، يكون عادة مناقضاً للرأي العام الذي تضطر الحكومة دائماً الى الانحناء أمامه على الرغم من رأيها الأفضل.

وقد يقال ان اصحاب الصحيفة المنظمة على مثال المؤسسات الصناعية، انما يخطئون فهم الرأي العام في هذه المسائل، وانه قد تكون لهم في المسلك الذي يتبعونه مصلحة اخرى غير مصلحة ترويج الصحيفة وتوسيع مجال انتشارها. ولكن لنا ان نقول ونحن بعيدون عن الشطط، ان هؤلاء الناس يعرفون صنعتهم، وفي ماضيهم التجاري البرهان. والواقع ان الرجال الذين ينتمون الى العالم «الداخلي» عالم البرلمان، ومكاتب الحكم و «حي الاعمال» ومجالس الاحزاب السياسية، لا يدركون تفاهة عالمهم هذا من وجهة نظر الصحيفة الشعبية العصرية. وقد كان ألفريد هارمسورث أول من اكتشف تفاهة هذا العالم وضآلة اهميته من الوجهة العددية. وهو

القائل : « عندما نزلت الى ميدان الصحافة كانت جميع صحف لندن اليومية تصدر وعينها على ربع مليون من الناس . وأنا آت لأصدر صحفاً للأربعين مليوناً الباقين »[١] وقد وضع هذا الغرض نصب عينيه فاصدر أولاً جريدة « الديلي ميل » ثم أتبعها بصحيفة اخرى مثل « الديلي ميرور » . ومن طريف ما يروى في هذا الصدد ما قاله المرحوم لورد ساليسبوري تعليقاً على صدور هاتين الصحيفتين . اذ قال : « بعد ان اخترع المستر هارمسويرث صحيفة يومية لأولئك الذين يعجزون عن « التفكير » ، جاء الآن فاخترع صحيفة اخرى للذين لا يستطيعون « القراءة » .

وبما ان أولئك الناس الذين ينتمون الى ربع المليون لا يدركون تماماً تفاهتهم العددية ، فانهم يميلون الى الظن ان تغيرات الرأي وتقلبات السياسة اللاصقة بهم ، لاصقة ايضاً بالاربعين مليوناً الآخرين . وهذا خطأ فادح . فان كل تغيير ينطوي على تعديل جوهري في الآراء المعتادة ، لا يتسرب الى الشعب إلا ببطء شديد .

وبما ان الجمهور لا يحب تغيير آرائه ، فانه يرتاح دائماً الى الآراء المحافظة ، ولذا كان اضطهاد الافكار الخارجة على الآراء السائدة ، رياضة شعبية محبوبة دائماً . وهذا أحد الاسباب التي من أجلها عجزت الأمم عن تحوير آرائها السياسية لموافقة العالم الخارجي الذي يعمل فيه العلم فيغيره بسرعة تغييراً جوهرياً مطرداً .

---

(١) يعني ان صحف لندن كانت لاتهتم في ذلك الوقت الا بتلك الفئة القليلة فئة رجال البرلمان والحكومة ورجال الاعمال والقادة السياسيين ومساعديهم ، وقدر عددهم بربع مليون ، وانه هو جاء لينتج صحفاً لبقية الشعب البريطاني اي للأربعين مليونا .

غير انه مهما يكن من شرور الصحف في حالتها الراهنة ، فان الصفحات السابقة تكفي للدلالة على ان استبدال الصحف القائمة بصحف حكومية مطلقة يكون شراً أعظم وأشد وبالاً من الشر الاول . فان في هذا لرجعة صريحة الى المركز الذي جاهدنا في سبيل الخروج منه كشرط أول من شروط الحرية . وان العودة الى فرض السيطرة الحكومية على الصحف جميعاً ، ليخلق أداة للاستبداد الفكري لا تقل فساداً عن « محكمة التفتيش » ولا بد أن يقوض هذا كفاءة الحكومة بحرمانها النقد الحقيقي ، ويفسد قدرة الشعب على الحكم الذاتي ، باسكات رأي الاقليـــة أي باخماد الحياة الفكرية والمناقشة الحقيقية .

البحث عن العلاج

ففي أي اتجاه إذن نبحث عن الحل ؟

لا يمكن ان يكون الحل قاصراً على ايجاد بديل للوضع الحالي للصحف أو تحسين حالتها القائمة . فان الصحف ذات الملكية الخاصـة يصعب الاستغناء عنها حتى في الأمم الرخية التي تنعم في بحبوحة من العيش وراحة البال . ويجدر بنا أن نذكر بين قوسين لماذا كانت الصحف ذات الملكية الخاصـة ضرورية لأي مجتمع قوي سليم . ونعني بالصحف هنـا الكلمة المطبوعة بوجه عام ، وهي تشمل الكتب والكراسات والمجلات الدورية والمجلات الاسبوعية والنشرات اليدوية والنشرات المعلقة على الجدران والمنشورات الدورية . فاذا لم يصن حق الفرد في استخدام هذه الاشياء كأداة من أدوات تفكيره الفردي ، وجب علينا ان نتخلى عن مبدأ حرية

المناقشة برمته ، وتقاتل الآراء السياسية والاجتماعية الجديدة الخارجة على الآراء العامة . وبذا نعود الى عهد الاضطهاد و « التطهير »

وقد رجعنا فعلاً الى هذا العهد في انجلترا واميركا في اثناء الحرب الماضية ، ولم يجد الاحرار المتعصبون صعوبة في الحكم بأن « عظة الجبل » يمكن ان تصبح دجلاً سياسياً يحض على الثورة ، وانها يجوز منعها وفقاً لتشريع الدفاع عن الدولة . وفي اميركا (وفي انجلترا بالمثل) استخدمت السلطات ذاتها في اخماد الدعاية الشيوعية . وقد اتسمت اعمال القمع في اميركا بقسوة شديدة في بعض الحالات . على ان الشيوعية لا يمكن ان تدعى لنفسها التسامح ، فهي لا تسمح بحرية النقد .

وان حكاية الطبقة المتوسطة « البورجوازية » في اثناء الحرب الماضية وبعد الثورة الشيوعية ، فيما يتعلق بشؤون حرية المناقشة ، لتؤكد مرة اخرى ، ما ظهر بجلاء في مختلف مراحل التاريخ البشري : وهو ان الرجل العادي يكره حرية المناقشة . فهي تقلقل معتقداته وتثير في نفسه الشكوك حيث لم تكن شكوك ، وتفرض عليه ان يبذل مجهوداً عقلياً عويصاً ، وتضعه في مركز سخيف ، مركز التظاهر بانه يرتاح لمن يقول له انه مخطىء وان آراءه سخيفة وانه بناء على ذلك احمق . فليس من انسان يحب ان يقال له هذا . ومع ذلك فان حرية المناقشة لا تعني شيئاً أقل من هذا .

وما سبب جهلنا الحرية الفكرية والعجز عن تطبيقها حتى الآن ، الا تهربنا من مواجهتها في صورتها الحقيقية كشيء غير طبيعي وغير محبوب ، وادعاؤنا اننا نحبها لذاتها . ولا أمل لنا في المحافظة على حقيقة الحرية الفكرية في المجتمعات المنظمة ، الا اذا اعترفنا بحرية المناقشة على حقيقتها :

وما هي الا نظام مكروه يجرح بعض غرائزنا المتأصلة ، ومع ذلك ، لا غنى عنها لتكوين طبقة سامية من الذكاء الاجتماعي . وعلى مثل هذا الاساس يكون لنا ان نأمل في ان نجعل من « حرية المعرفة والقول والمناقشة وفقاً للضمير » التي هي كما قال « ميلتن » « فوق جميع الحريات » ، شيئاً ذا فائدة وذا قيمة يمكن تطبيقه على العمل السياسي .

فنحن نعلم ، وقد دفع بعضنا ثمن ما تعلم ، ان مبدأ « الحرية التامة للخطابة والصحافة » مبدأ عائم غامض لا يمكن تطبيقه عملياً . فلا يمكن ان تترك للصحف حرية الطعن والقذف في الافراد ، واستخدام بذيء الكلام ، أو نشر الاسرار العسكرية ، كما لا يمكن ان يترك الخطباء احراراً في وقف حركة الاعمال في بنك من البنوك وقت الظهيرة ببلاغتهم الفذة . وعلى هذا ، لا بد لنا من تحديد مبدأ الحرية . وفي هذا التحديد قد نجد ما يبرر تخلصنا من الحريات التي نبغضها . فبدلاً من المناداة بمبادىء عظيمة سامية ، على طريقة الدستور الاميركي ، ثم نهملها دون ان نعيرها أقل اهتمام لاستحالة تطبيقها في مجموعها ، يجدر بمهندسي النظام الجديد للمجتمع الحر أن يوجهوا جهودهم الى وضع طرق وأساليب جلية يمكن بها الحصول على أكبر قسط من حرية المناقشة دون الاضرار بطلاقة حركة الجماعة .

صحف حكومية مستقلة

ولنبحث الآن في ممكنات انشاء صحف تحت اشراف الدولة ، صحف لا تديرها الحكومة ، بل تديرها « مصالح عامة » مثل « شركة الاذاعة اللاسلكية البريطانية » ، على ألا تكون هذه الصحف احتكاراً للحكومة

أو بديلاً يحل محل الصحف ذات الملكية الخاصة ، بل تكون كجزء متمم لها .

واذا كان الحل الأمثل لمشكلة الصحافة العصرية لا يستبعد قيام صحف حرة ذات ملكية خاصة ، على الرغم من الشرور الكثيرة المتعلقة برأس المال الخاص المستثمر في الصحيفة — على ما أوضحنا في الصفحات السابقة — فلا يسعنا كذلك ان نرفض قيام « صحف حكومية » كجزء من الحل المرتجى ، ولئن يكن احتكار الدولة للصحف ووسائل النشر لا بد أن يؤدي الى نوع جديد من الاستبداد أشد خطراً مما عرف من ضروب الاستبداد في الماضي . واذا كنا نعطي الأقلية الوسائل التي تطوع لها بسط قضيتها حرصاً منا على سلامة حكم الا كثرية ، فان هذا الغرض الذي نرمي اليه يقتضينا أيضاً منح الأكثرية الممثلة في الحكومة ، هذا التسهيل ذاته . وعلى ذلك ، ليس لنا ان نرفض قيام « صحيفة رسمية » حصيفة كأحد العناصر التي تؤمن الحكم العام الصحيح . على ان ادارة « الصحف الحكومية » يجب ألا يعهد بها الى مصلحة حكومية مسؤولة أمام أعضاء الحكومة ، بل يعهد بها الى هيأة يكون لها المركز الذي تحتله الآن محكمة القانون — أي ان تكون هذه الهيأة مستقلة عن الحكومة ، قادرة على قول الحق كما تراه على هدى المبادىء التي يعترف بها أساساً للمهنة التي يختار منها اعضاء « الهيأة القضائية » الصحافية .

وقد بسط المستر والتر ليبمان هـذه المشكلة في مقال بمجلة « اتلانتك منثلي » [1] فقال :

(١) «Atlantic Monthly» عدد شهر نوفمبر ١٩١٩ . وهذه المجلة من أهم المجلات الاميركية .

« ان أخذ شهادة شاهد في محاكمة من المحاكمات العادية تحاط بألف تحوط وتحوط . ومبعث ذلك ما أثبتته الخبرة الطويلة من ضعف الطبيعة البشرية وتعرض الشاهد للخطأ ، واحتمال تعصب المحلفين وتحيزهم . ونحن نسمي ذلك ، صادقين ، ركناً أساسياً من أركان الحرية البشرية . ولكن المسألة في الشؤون العامة أخطر بكثير من ذلك ، ولا نسبة بينها وبين قضية فرد أو بضعة أفراد . إذ ان هيأة المحلفين في هذه الحالة هي الجماعة برمتها وليست مقصورة حتى على من لهم حق الانتخاب . وهي تضم كل فرد يساهم في تكوين الشعور العام — ومن هؤلاء الافراد الثرثارون ، والكذابون الذين لا وازع لهم من ضميرهم ، والاشخاص الضعاف العقول والفاسدون الفاسقون — وعلى هذه الهيأة من المحلفين تعرض أية شهادة في أي شكل ، من أي شخص بدون اختبار درجة صدقها ، ودون ان يكون هناك عقاب على شهادة الزور .

« فاذا كذبتُ مثلاً في قضية جنحة تتناول مصير بقرة جاري ، فقد يكون مصيري الى السجن . أما اذا كذبت على مليون من القراء في شأن من الشؤون التي تتناول الحرب والسلم ، ففي وسعي أن أجلس مرتاح البال دون خوف من عقاب . فلن يعاقبني أحد اذا أنا كذبت في مقال عن اليابان مثلاً . وفي امكاني أن اعلن على رؤوس الملأ ان كل خادم ياباني ما هو إلا جندي من جنود الرديف في بلاده ، وان كل دكان من دكاكين الفن مركز للتعبئة العسكرية . ولا أحاكم على ذلك أو أعاقب . واذا كانت الحال حال حرب بيننا وبين اليابان ، فاني كلما تماديت في الكذب كلما ازدادت محبة الجماهير لي . فاذا زعمت مثلاً ان اليابانيين يشربون دم الاطفال سراً ، وان النساء اليابانيات فاسقات ، وان اليابانيين لاينتمون أصلاً الى العنصر البشري ،

اذا زعمت هذا ، فاني متأكد من ان اكثر الصحف تتهافت على نشره ، وان الكنائس في جميع انحاء البلاد ستصغي الى قولي بعطف . ولكل هذا سبب بسيط . ذلك بأن الشعب الذي يعتمد في معلوماته على ما يسمع من شهادات وأقوال دون ان تحميه لوائح أو أحكام تضمن صحة الشهادة ، لا يمكن ان يتحرك للعمل إلا بدفع من نزعات الخصومة المثارة فيه أو بدفع من آماله وأمانيه .

« وان آلة نشر الاخبار قد تطورت تطوراً لا رابط له او ضابط . ولا يمكن التوقف عند أي جزء من اجزائها لتحديد مسؤولية الصدق او الكذب في رواية الخبر . والواقع ان تقسيم العمل اصبح الآن مصحوباً بتقسيم في تنظيم الخبر . ففي احد طرفي الخبر يقوم شاهد العيان وفي الطرف الآخر القارىء . وبين الطرفين جهاز ضخم كثير التكاليف للنقل والتحرير . وهذا الجهاز يعمل بطلاقة بديعة وبسرعة رائعة في بعض الاوقات ، خصوصاً في إذاعة نتيجة مباراة من المباريات الرياضية ، أو أخبار رحلة جوية عبر المحيط الاطلنطي ، أو نعي ملك من الملوك ، أو إذاعة نتيجة بعض الانتخابات . أما في حالة المسائل المعقدة مثل الحكم على سياسة أو خطة بالنجاح أو الفشل ، أو وصف الحالة الاجتماعية لشعب من الشعوب الاجنبية — وبعبارة اخرى ، في المسائل التي لايكون الجواب فيها نعم أو لا ، بل يكون خفياً يقتضي الدقة في وزن الدلائل واستنباط الاستنتاجات — فان تقسيم العمل في رواية الخبر يسبب اضطراباً وسوء فهم بل سوء تصوير لا حد له » .

والمستر والتر ليبمان هو صاحب الرأي القائل ان الصحافة لا يمكن إلا أن تعد زائدة اجتماعية غير طبيعية ، ما لم تتطور كمهنة الى مستوى يضاهي في السمو مستوى الطب والقضاء .

وعلى ذلك يجب ان تكون الصحافة مهنة تقتضي حداً أدنى من العدة الفكرية ، ويجب ان تشمل هذه العدة إلماماً « بماهية الشهادة والدليل » . وقد قال المستر ليبمان في سياق كلامه عن هذه الناحية من الموضوع :

« ان هذه الزيادة في كرامة الصحافة يجب ان تكون مصحوبة بتدريب دقيق على الفن الصحفي محوره المثل الأعلى للشهادة الرصينة المبنية على التفكير الحصيف . ويجب التخلي عن ذلك الاستهتـار الذميم العالق بالمهنة ، لأن الاشخاص الهزيلين الذين يتصيدون الاخبار ليسوا قوام العمل الصحافي وانما قوام هذا العمل أولئك العلماء الجريئون الصبورون الذين جاهدوا في سبيل معرفة العالم على حقيقته . فان رواية الخبر تقتضي أسمى الفضائل العلمية ، لأن الخبر في ذاته معقد يصعب تحديده وامساكه . وأولى الفضائل العلمية هي ألا يعتمد المرء على صدق حديث من الاحاديث اكثر مما يبرره هذا الحديث. ومن الفضائل العلمية العليا ايضاً الشعور الصحيح بما هناك من احتمالات ، والفهم العميق لأهمية الوقائع الخاصة . وانك لتستطيع ان تحكم بسهولة على قيمة أي مراقب ، بالقدر الذي يعزوه من الثقة والصحة الى الخبر الذي يرويه . واذا لم تكن لديك حقائق خاصة تراجعه بها ، فان أفضل مقياس لقيمته هو أن تتريث لترى اذا ما كان يشعر بأن هناك حدوداً لمعرفتـه أم لا ، وهل هو يعلم انه رأى جانبـاً فقط من الحادث الذي يصفه ، وهل هو يستند الى معلومات خاصة يستطيع بها ان يصور ما يظن انه رآه .

« وهذا النوع من المحاجة التي قد تسمى سفسطة ، لازم لكل متعلم . ولكنه يختلف باختلاف المهن . فهو يدخل في كل تدريب صحيح على مزاولة الشؤون القانونية . غير ان التشكك والتحري يتوقفان على نوع القضية التي يعالجها المحامي . أما عمل المخبر الصحافي فيختلف في جوه عن عمل المحامي ، ولذا فهو يقتضي تخصصاً آخر في فن التحقيق والتمحيص . وهذا في ذاته مشكلة بدائية تتطلب دراسة قياسية لمختلف أنواع الشهود ومصادر المعلومات التي يتصل بها المخبر في عمله اليومي .

« وسيأتي يوم يدرك فيه الرجال حقيقة الدور الذي يلعبه الرأي العام في المجتمع . وعندئذ لن يتردد العلماء البحاثة في وضع بحوث ورسالات عن البيّنة والدليل ليستند اليها رجال جمع الاخبار . ولا توجد مثل هذه البحوث اليوم لأن العلم السياسي يفتقر الى باحثين لا يتهاونون في النظر الى الظواهر الشاردة على اعتبار انها غير جديرة بالدراسة الجدية » .

وبعد ، فلا بد من تشريع ينظم مهنة الصحافة . والحق ان هناك مبادىء مشرعة يشعر الصحافيون الممتازون بأن الشرف يفرض عليهم احترامها . فيجب إنماء هذا التشريع واقراره .

ويجب ان يطبق على مهنة الصحافة كل ما هو جيد من فكرة « النقابة التعاونية » كما نراها عاملة في المحاماة والطب . وبعد تأمين هذا الشرط تستطيع الجماعة المنظمة ان تجرب فكرة « الصحف الرسمية » على ألا تكون هذه الصحف خاضعة لسيطرة الحكومة ، بل تديرها هيأة تكون صلتها بالهيأة التنفيذية كصلة القضاء بها تماماً . أي تكون الصحف خاضعة لسلطة موازية للسلطة التنفيذية ، ومقيدة بمبادىء وأصول محددة . (وهذا لا يعني ان تقتصر الصحافة على هذا النوع من الصحف) .

ومهما يكن من التكهنات حول مشكلة الصحافة في المستقبل ، فما لا شك فيه ان الصحافة قد تحسنت تحسناً كبيراً في خلال السنين العشرين الاخيرة . فقد أخذ الجمهور يميل اكثر فأكثر الى النوع الاخباري النزيه من الصحف . ولعل هذا يعلل نجاح « رسـائل الاخبار » . وهناك حقاً صحف محترمة متزايدة العـدد ووسائل للنشر تعد مقومات لآفات التفاهة والتعصب والنهوس التي تتسم بها بعض الجرائد والمطبوعات . ومن هذه المقومات نقابة الاذاعة اللاسلكية البريطانية ، خصوصاً من الناحية التثقيفية على الرغم مما عليها من قيود . ثم ان مطبوعات « بنجوين » تحتل بلا ريب مكاناً غير قليل الأهمية في هذا المجال .



طرائف ومآسي

اذا حبس الخبر اختل الرأي . ولكن الخبر بطبعه لا يمكن ان يحبس في مجتمع من البشر لهم عيون وآذان وأنوف وعقول ، ولهم احساس. وللخبر قدرة عجيبة على التسرب والتسلل من أضيق المسارب وأدق الثقوب . فكل محاولة لحجبه إنما تشوهه ، واذا شوه الخبر اضطرب الرأي وفسد . وما تبطن تظهره الأيام ، ويأتيك بالاخبار من لم تزود ...

والرأي لا يمكن كبته ، ولا يمكن مصادرته . فهو كغيره من الاشياء المعنوية طلق مثل الهواء . والرأي اذا اشتدت صولته فتحول الى عقيدة راسخة في ضمـير الشعب ، يستطيع ان يجرف أقوى الحواجز ويحطم أثقل القيود .

ومع ذلك، يقوم هناك دائماً من يحاول حبس الخبر وخنق الرأي . والتاريخ حافل بحوادث هذا الصراع ، وفي المدنية العصرية شواهد على عمار هـذا الصراع ، ومعاهد هي النصب التذكارية للمجاهدين من ابطال حرية الرأي .

ولكن العالم في اصطراع دائم ، سواء أكانت الحالة حالة حرب رسمية ، أو حالة سلام وأمان . وأقوى مظاهر هـذا الصراع في ميدان الفكر والرأي ، وان لم يكن أبرزها . والحرب أولها كلام ، كما يقول الشاعر العربي. ويمكن ان يقال ، بناء على وقائع هذه الحرب والحرب الماضيـة ، ان

أشقى الناس في حالة الحرب ليسوا دائماً الجنود المقاتلين في الميدان تحت القنابل والمهلكات بل هم تلك النفوس الجريئة الباسلة التي تواصل الكفاح بعد ان تنهزم الجيوش ويحتل الاعداء ارض الوطن . هم أولئك الرجال والنساء الذين يحملون مشعل الحرية ، ويحاولون ان يرسلوا منه النور على اخوانهم بني وطنهم ، بعد ان يغمر بلادهم ظلام الاحتلال والحكم العسكري الصارم . انهم يعملون ، وقد حملوا رؤوسهم على أكفهم ، يلتقطون الاخبار ويطبعونها وينشرونها في الخفاء ، ويجمعون الرأي الصائب لتوجيه مواطنيهم بعد أن يفقد الشعب المحتل التوجيه والهداية تحت حكم الغاصبين.

لقد خلقت هذه الحرب كثيراً من الابطال نالوا أرفع أوسمة الشرف والفخار . ولكن ليس أقل شأناً من هؤلاء الابطال المقاتلين بالحديد والنار، أبطال آخرون كافحوا ويكافحون بالقلم واللسان وبحروف من الرصاص يطبعون بها الاوراق البيضاء « تحت الارض » لتخرج هذه الاوراق وقد حملت حروفاً من نور ، تبث الشجاعة في نفوس الخائفين والعزيمة في جوانب المتخاذلين .

وفي أوربا بلدان عديدة دخلت الحرب دفاعاً عن الحرية أو طلباً للحرية ، فحطمتها الحرب وغلبتها القوة العسكرية الغالبة ، وقضي عليها بالاحتلال في وقت من الاوقات . في تلك البلدان كانت تظهر صحف غير التي كانت تجيزها القوة الحاكمة . صحف صغيرة الحجم غير متقنة الطبع ، يدل مظهرها على اضطراب الايدي التي انتجتها . ولكن هذه الصحف الصغيرة وما عاونها من منشورات ومطبوعات ، كان لها صوت قوي في الشعوب المغلوبة على امرها . وكان لها أثر في الابقاء على لهب الحرية متقداً في النفوس حتى حان وقت التحرر . وقد كان وراء مثل هذه الصحف رجال ونساء يعرفون خطر

ما يعملون ، ويعملون ما يعرفون . هؤلاء وأمثالهم حملوا رسالة الصحافة الحرة في أحلك الاوقات ، ممثلين جميع رجال الصحافة من محررين ومخبرين وصفافين وطباعين وعمال على الآلة الكاتبة .

هذه الصحافة الخفية كانت تعمل « تحت الارض » في باريس المحتلة ، وفي بروكسل المحتلة ، وفي لاهاي المحتلة ، وفي فرسوفيا ، وفي بلغراد ، وفي أثينا ، وفي أوسلو ، وفي كثير من أنحاء البلدان التي امتحنت بمحنة الاحتلال الاجنبي .

وحتى مصر التي وقتها العناية الالهية بلايا الحرب مباشرة ، قد ذاقت من مضايقات الاحكام العسكرية وقيود الرقابة الصحافية ، ما أدى في وقت من الاوقات الى ظهور المنشورات الخفية المكتوبة بخط اليد أو بالآلة الكاتبة ، والمطبوعات الاخبارية متخذة شكل الكتب والمؤلفات ، يصدرها الرجال المعارضون والهيآت المعارضة .

ومما هو جدير بالذكر هنا انه ليس من الضروري أن تكون تصرفات السلطة الحاكمة دائماً هي السبب في ظهور « رسائل الاخبار » الخفية والمطبوعات التي تحتوي على الشكاوى والآراء المعارضة . بل يكفي في البلد الحي ان تقصر الصحف في اداء رسالتها ، حتى يهب بعض الغيورين لتكملة النقص المزعوم في الخدمة الاخبارية الصحافية ، برسائل خاصة يطبعونها على نفقتهم ويرسلونها الى الناس في منازلهم ومكاتبهم ومحال أعمالهم ، كما حدث قبيل هذه الحرب في انجلترا ، اذ قام بعض الثائرين على الصحف البريطانية متهمين إياها بالتقصير في إبراز الحقائق الجوهرية وايراد الاخبار الحقيقية . وفي مقدمة هؤلاء ، الكاتب المعروف باسم « كنج هال » الذي

لقيت رسائله الاخبارية الخاصــة اهتماماً كبيراً أيام أزمة « ميونيخ »
وما بعدها .

ومما يسجله « تاريخ الصحافة العربية » لمؤلفه الكاتب المدقق الجليل
الكونت فيليب دي طرازي ، ان المطبوعات الصحافية الخفية لعبت دوراً
هاماً في أيام الثورة المصرية سنة ١٩١٩ . ويقول الكونت طرازي في ذلك
— وهو شيخ مؤرخي الصحافة العربية وصاحب اكبر مجموعة من الصحف
العربية المختلفة المواطن — : « في أيام الثورة المصرية ، بعد أن صدرت
الأوامر بتعطيل الجرائد المتطرفة ومنع ظهور جرائد جديد ، لجأ بعض
الصحافيين الى حيلة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الصحافة ، ترويجاً لأفكارهم
وتحريضاً للأهالي على الاستمرار في المقاومة . اذ طبعوا نشرات وكراسات
بدلاً من الجرائد ، وصاروا يوزعونها على القراء والمشتركين ، تحت عناوين
كُتُب ، في القاهرة والاسكندرية . وتلك النشرات وان لم يكن لأكثرها
شكل الجرائد ظاهراً ، فانها تعد في الواقع نشرات دورية بكل معنى الكلمة .
وأهمها في القاهرة « الرعد المصري » و « مفتاح الاصلاح » و « اللسان »
و « عصفور النيل » و « الحاوي » و « والطلبة » و « البلابل » و « المرزبة »
و « الخازوق » اه .

أما في الاسكندرية ، فيذكر الصحافيون السكندريون القدماء ، نشرة
كانت تظهر بغير انتظام ، وكان لها في أيام الثورة الوطنية دوي لا يقل
عن دوي نشرات القاهرة التي ذكرها صاحب « تاريخ الصحافة العربية » .
وهذه النشرة هي « المسلّة » ، وقد عرفت في تلك الايام بانها « المسلّة لا
جريدة ولا مجلة » . ولكنها كانت في الواقع نشرة صحافية ، خدمت أغراضها

تحت ستار غير صحافي ، تجنباً للاحكام التي كانت تعانيها الصحف العربية في تلك الأيام .

ومما يرويه بعض الصحافيين المعاصرين ، ان بعض كتاب الصحف لافرنجية ذوي الميول الوطنية كانوا ينشرون في صحفهم مقالات وطنيــة حماسية — وكانت الصحف الافرنجية تتمتع بحرية اكثر من حرية الصحف العربية — ثم تؤخذ هـذه المقالات وتترجم ويتولى بعض خطباء الثورة تلاوتها على الناس في المقاهي والمحافل الخاصة ، إذكاء لروح الثورة الوطنية .

***

وقد أشرنا في الفصل الاول من هـذا الكتاب ، في الحديث عن الصحافة والسلطة ، الى ان في تاريخ الصحافة العربية ، سواء في مصر أم في البلدان العربية المجاورة ، أمثلة على الاضطهاد الذي ذهب ضحيته بعض الصحافيين الاحرار . واذا ذكرت حوادث الاضطهاد التي وقعت للصحافيين وحملة الاقلام العرب ، فان اكثر هذه الحوادث وأسوأها ، وقع في ظلال الحكم الاستبدادي الذي سار علية بعض سلاطين آل عثمان في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن . وقد وصفت هـذه الفترة بانهـا أحلك المراحل في حياة الشعوب العربية الخاضعة للحكم العثماني .

وفيما يلي بعض الأمثلة اعتماداً على ما يرويه الكونت فيليب دي طرازي في كتابه الذي أشرنا اليه آنفاً :

سليم سركيس صحافي له مكانته في تاريخ النهضة الاستقلالية العربية . وهو فرع من اسرة عرف رجالها بالغيرة الوطنية وتعشق الأدب . أصدر جريدة « المشير » في الاسكندرية في اول نوفمبر سنة ١٨٩٤ . ونهج في

تحريرها نهجاً جديداً لم يألفه الناس وقتئذ. فكانت جريدته تناقش السياسة العثمانية بحرية مستغربة ، هاتكة الستار عن خيانات الحكام الاتراك وفظائعهم ، ومحرضة الشعب على المطالبـة بالاصلاح. وكان عنوانها مذيلاً بأربعة أبيات من نظم الأمير شكيب أرسلان اللبناني وموقعة باسمه . وهي:

ويممت دار الملك أحسب انهـا ... الى الآن لم تبرح الى المجد سلما
فألفيتها قد أقفرت من كرامها ... ولم يبق فيها المجد إلا توهما
وألفيت فيها أمـة عربيـة ... يرى الترك منها أمة الزنج أكرما
وما نقموا منـا بني العرب خلة ... سوى ان خير الخلق لم يك أعجما

« فلما وصلت أعداد « المشير » الاولى الى بيروت أمرت الحكومة العثمانية باحراقها ، ثم أصدرت محكمة الجزاء حكماً على منشئها بالاعدام . وقد طلبت ولاية بيروت من حكومة مصر تسليمها إياه . لكن اللورد كرومر معتمد انجلترا طيب خاطره وصرح له بانه لن يترك مصر أبداً . فاستأنف المشير حملاته الاصلاحية على تركيا . وفي أواخر سنة ١٨٩٥ نقلت ادارته الى القاهرة وصار يصدر فيها . فاستاء ولاة الامور في تركيا . وأرسلوا بعض الرعاع للفتك بسليم سركيس غيلة . فنجا بحمد الله وعناية كولس باشا من مكيدتهم .

« وفي ٣٠ أيلول (سبتمبر) سنة ١٨٩٧ أصدرت المحكمة العليا في القاهرة حكماً على سليم سركيس بالحبس اسبوعاً لأنه عاب في السلطان عبد الحميد وغليوم الثاني امبراطور المانيا . وفي سنة ١٨٩٩ نقل «المشير» الى نيويرك حيث والى نشر مقالاته من دون تهيب أو جزع . فحكمت عليه محكمة مصر غيابياً بالحبس ١٨ شهراً وبتغريمه ألفي قرش . فلما رأت الحكومة العثمانية عجزها

عن القبض عليه حاولت استرضاءه وعاملته بالحلم . وصدر أمر السلطان بالعفو عنه . وفي ١٣ يناير سنة ١٩٠٢ كان ختام حياة « المشير » بعد أن خدم الوطن والانسانية تسع سنوات كاملة . ولدى اعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ أخذ أصدقاء سليم سركيس وانصاره يهنئونه ، باعتبار انه أحد الذين أحسنوا الخدمة وسعوا في الاصلاح واحتملوا العذاب والسجن والنفي في سبيل الوطن والمبدأ »

***

وهذا السيد خليل البدوي « بدأ حياته للصحافية عام ١٨٨٢ في جريدة « البشير » البيروتية . فتولى تحريرها ثمانية أعوام وثلاثة أشهر ، أنشأ في خلالها مجلته « الكنيسة الكاثوليكية » التي عاشت ثلاث سنوات . وقد أبدلها بجريدة « الفوائد » التي انتشرت خمسة اسابيع ، وسعى الحساد في صاحبها فعطلت . ولكن ذلك لم يثبط من عزائم السيد خليل البدوي ، فسافر الى الاستانة حيث فاز بامتياز جريدة « الأحوال » التي خدمت الوطن خدمة صادقة وأحرزت ثقة الجمهور . فكانت سبباً لنجاح مؤسسها الذي ابتنى لها ولمطبعتها بناية شاهقة في جادة المرفأ . وهي اول بناية شيدت لجريدة عربية في لبنان .

« ولما اعلن الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ كانت « الاحوال » اول جريدة عربية افلتت من نير الرقابة ، وسبقت سائر رصيفاتها في نشر هذه البشرى . وهي ايضاً اول جريدة عربية في العالم صدرت مرتين في اليوم صباحاً ومساء ، فداومت على هذه الحال عدة أعوام .

« ولا ينسى البيروتيون تلك التظاهرة الهائلة التي قام بها رعاع مدينتهم

مدفوعين من أولي الأغراض ، اذ اجتمع منهم نحو العشرة آلاف رجل شاكي السلاح امام مكتب « الاحوال » يطلبون اهلاك منشئها لأنه أشار الى حالة البلاد السيئة واحتياجها الشديد الى الاصلاح العاجل قبل ان تمتد اليها الأصابع الاجنبية . وكان ذلك يوم الاربعاء ٧ ابريل سنة ١٩٠٩ ، يوم جاء خبر مقتل احمد صميم احد محرري جريدة « سربستي » التركية ، وعلى أثر زيادة السر آلدن غورست معتمد بريطانيا العظمى في مصر لبيروت ولبنان . فلما رأى خليل البدوي ان حبه لاصلاح بلده ، كاد يكون له تهلكة ، كرهت نفسه الصحافة وعافت خدمة الأدب في هذه البلاد . فكسر القلم وعوّل على هجر هذه المهنة الشريفة التي كان الشرقيون يجهلون مقامها في ذلك العهد ، والتي لم يكن يخدمها لربح مادي هو في غنى عنه . ومنذ ذلك الحين باع مطبعته وحول الجريدة الى الذين اشتروا المطبعة لأجل استثمارها »

* * *

ولكن اذا كان حبل المشنقة لم ينل سليم سركيس أو خليل البدوي ، فقد كان هناك صحافيون آخرون أسوأ حظاً ظفرت بهم يد السلطة الغاشمة وعلقتهم من أعناقهم . ومن هؤلاء ، على سبيل التمثيل لا الحصر ، الشيخ احمد حسن طباره الذي يقول عنه منشيء « تاريخ الصحافة العربية » انه « تعلم مهنة الصحافة في جريدة « ثمرات الفنون » لصاحبها الشيخ عبدالقادر قباني . وبعد اعلان الدستور العثماني أنشأ الشيخ طباره جريدته « الاتحاد العثماني » التي أودعها نفثات قلمه السيّال . فكان من المبرزين في أساليب السياسة . ولما عقد المؤتمر العربي سنة ١٩١٣ في باريس برياسة عبد الحميد الزهراوي عين فيه كاتباً أول . فلم يرق ذلك في عيون الولاة العثمانيين الذين

كتموا غيظهم ، وما لبثوا يترقبون الفرص للاقتصاص من الشيخ احمد حسن طباره حتى نشبت الحرب العظمى . فنسبوا اليه خيانة الوطن . وبعد ما حاكموه في المحكمة العسكرية أعدموه شنقاً في ساحة الشهداء في بيروت يوم ٦ أيار سنة ١٩١٦ » .

وهناك عبد الغني العريسي انتهت حياته الصحافية بحبل المشنقة . ويقول الكونت طرازي عنه انه كان من الصحافيين الموهوبين فقد « نزعت نفسه الى الصحافة منذ الصغر . فسافر الى أوربا وتعلم أصولها في المدارس المتخصصة بهذا الفن . وبعد عودته الى بيروت أنشأ جريدة «المفيد» التي كانت أول جريدة عثمانية جاهرت بانتقاد الحكومة لاستعمالها بعد اعلان الدستور تلك العبارات المزيفة التي اعتاد السلاطين أن يسردوها، من دون معنى ، في طليعة فرماناتهم . وقد وصفته احدى صحف مصر بقولها « أجرأ كتبة الاسلام في عصره . يكره التعصب والتدليس . يتوخى الحقائق في كتاباته ولو كلفته الخسائر الجمة ... ولا يستحب من عبد الغني افندي تهوره أحياناً في كتاباته . ولكن ذلك نتيجة اندفاعه وتفانيه في سبيل وطنه . وهو من الذاهبين مذهب العقلاء بوجوب اسقاط الخونة من بين الحكام العثمانيين ... » وقد انتهت حياة هذا الصحافي بالاعدام شنقاً ، مع كثير من رفاقه بالجهاد الوطني » .

***

بعد هذه المآسي ، نذكر بعض الطرائف والأقوال المنسوبة الى بعض كبار القادة والكتاب ، في الصحافة ، نقلاً عن « تاريخ الصحافة العربية » :

أول من استعمل لفظة « الصحافة » بمعناها الحالي كان الشيخ نجيب الحداد (مجلة سركيس عدد أول سنة ثانية) منشىء جريدة « لسان العرب »

في الاسكندرية وحفيد الشيخ ناصيف اليازجي . واليه يرجع الفضل في اختيارها فقلده سائر الصحافيين من بعده .

وكانت تسمى الصحف في أول عهدها « الوقائع » ، ومنهـا جريدة « الوقائع المصرية » كما دعاها به رفاعة بك الطهطاوي . وسميت ايضاً « غزته » نسبة الى قطعة من النقود بهذا الاسم كانت تباع الصحيفة بها فعرفت باسمها . وقيل ان اول صحيفة ظهرت في البندقية ، وكان ذلك سنـة ١٥٦٦ ، كانت تسمى « غزته » فشملت هذه التسمية كل صحيفة بلا استثناء .

ولما أنشأ خليل الخوري سنـة ١٨٥٨ جريدة « حديقة الأخبار » في بيروت أطلق عليها لفظة « جرنال » وهي كلمة فرنسية معناها « يومي » . ثم رأى الكونت رشيد الدحداح اللبناني صاحب جريدة « برجيس باريس » الباريسية سد هذه الثلمة فاختار لفظة « صحيفة » وجرى مجراه أكثر أرباب الصحف في ذلك العهد وبعده . فما كان من احمد فارس الشدياق صاحب « الجوائب » في القسطنطينية ومناظر الكونت في بعض المسائل اللغوية الا أن عقد العزم على استعمال لفظة « جريدة » وهي « الصحف المكتوبة » كما ورد في معجمات اللغة . ومن ذلك الوقت شاع اسم الجريدة لدى جميع الصحافيين بمعناها العصري .

وكان الصحافيون لا يفرقون بين الجريدة وبين المجلة في الاستعمال . ومن المعلوم ان الافرنج أطلقوا اسم المجلة « revue » على الصحف الدورية التي تصدر على شكل الكراسـة . فلما تولى الشيخ ابراهيم اليازجي ادارة « الطبيب » البيروتية سنة ١٨٨٤ بالاشتراك مع الدكتورين بشاره زلزل وخليل بك سعاده اشار باستعمال « مجلة » (صحيفة فيها الحكمة ، كما ورد

في القاموس) فأثبتها بمعناها العصري وتابعته في هـذا الاصطلاح جميع المجلات التي صدرت بعدها والتي كانت قبلها (وقد يدهش القارىء الذي يطالع بعض مجلات هذا العصر اذ يعلم ان المجلة معناها صحيفة فيها الحكمة!)

***

* قال السلطان عبدالحميد الثاني بعد خلعه من عرش السلطنة العثمانية:

« لو عدت الى يلدز ، لوضعت محرري الجرائد كلهم في أتون كبريت »

* قال نابوليون الأول : « انني أوجس خوفاً من ثلاث جرائد أكثر مما أوجس من مائة ألف مقاتل »

* قال نقولا الثاني قيصر روسيا : « جميل انت أيها القلم ولكنك أقبح من الشيطان في مملكتي »

* بعث دي بلويتز مكاتب « التيمس » الباريسي الى جريدته بصورة معاهدة مؤتمر برلين قبل ان يوقع عليها معتمدو الدول ، فلما اجتمعوا في اليوم الثاني من مؤتمرهم رفع الامير بسمرك غطاء المنضدة المسترسل ، فقيل له لماذا ، فأجاب بسمرك « لأرى اذا كان دي بلويتز مختبئاً تحتها ليستطلع أسرارنا »

* وقال وليم ستيد صاحب «مجلة المجلات» الانجليزية ، وقد غرق في حادثة الباخرة تيتانيك سنة ١٩١٢، « الكاتب السياسي يرتعش من منظره رئيس مجمع الشياطين » .

* قال انطون الجميل (بك) منشىء مجلة « الزهور » في القاهرة :

كان حامل القلم كحامل السيف ، في يمين كليهما سلاح ماض ... وأصبح حامل القلم في العصر الحديث كالقابض على الصولجان كلاهما نافذ الكلمة مرعي الجانب . ولكن ذلك لا يتم للكاتب الا اذا فهم حقيقة مهمته ،

وأدرك شرف مهنته . فاذا لم يكن كل من هز الحسام بضارب ، فكذلك ليس كل من هز اليراع بكاتب . وأبعد حملة الاقلام نفوذاً الآن هم الصحافيون بفضل انتشار الصحف واقبال الكبير والصغير عليها . وعليه يجب ان تكون الصحافة — كما قال أحد كبار المفكرين — شجرة الحقيقة يغرد على أفنانها الكتاب الصادقون »

* وقال عبد القادر حمزه (باشا) صاحب جريدة « الاهالي » بالاسكندرية : « اذا حوسب كل امرىء على عمله كان حسابه مجملاً لا مفصلاً . واذا حوسب الكاتب الصحافي على ما يرقش ويسطر كان حسابه على كل كلمة من كلماته ، وتعبير من تعبيراته . لأن الكاتب الصحافي مرشد ومؤرخ وقيم وناصح ومعلم . وبمقدار هذه الصفات الجليلة يحاسبه الجمهور عليها حساباً كبيراً »



فهرس